

- الإقتصاد والوهابية: مصادر التوتر في السعودية
- رؤى متباينة حول الإصلاح السياسي ومنطلقاته
- مي يمانى تتحدث في الكونغرس عن مملكة الكراهية
- مسارح جهاد غير سعودية للسعوديين
- معجزة: وزارة الداخلية الديمقراطية!
- السلفية العنيفة السعودية الساذجة

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الآثار

قوائم الإرهاب والعنف تترى والمكافآت كبيرة



الحلول السياسية
لأزمة الاستقرار
في المملكة



محمد بن علي المحمود يكتب حول: أزممتنا الفكرية مع العنف
السلفية... من التطرف الى الإرهاب

في هذا العدد

١	الدولة الحائرة
٢	مصادر التوتر في السعودية
٤	الإصلاح: حدوده، ومنطلقاته، وكيف
٦	الحلول السياسية لأزمة الإستقرار بالمملكة
٩	في الكونغرس: السعودية تبشر بالكراهية الدينية محلياً وعالمياً
١١	خيار الطوارئ قبل خروج المستحيل
١٢	مسرح جهادي بديل ومعركة توازن الخصومات
١٤	مواقف المجتمع من السلطة: أي وطن نتحدث عنه؟
١٦	السلفية العنيفة السانحة
١٧	الدولة بين التورم والإجهاض
١٩	حضور الدولة وتمثيل السلطة
٢٠	هل حدثت معجزة؟ وزارة الداخلية التي لم نعرفها!
٢٢	السعودية وتجسير الهوة بين الإصلاحيين والمتطرفين
٢٤	دافع العنف ضد الدولة يطلق تجديد الخطاب الديني السلفي
٢٥	السلفية.. من التطرف الى الإرهاب
٢٨	أعلام الحجاز: آل القاري
٣٠	هل تغيرت الحكومة أم تغير دينها
٣٤	ليل الدم في الرياض
٤٠	المرأة القبيحة

الدولة الحائرة

مع المؤسسة الدينية، والوضع الاقليمي المستقر، والتي كانت تمثل فيما مضى مقومات استقرار بالنسبة للدولة السعودية. إن ما ظهر هو بداية سريعة لانحسار متزامن لهذه العوامل قد حصل، كاشفاً عن مجمل مواطن الوهن والهزال في الدولة، والممتد الى قمة الهرم السياسي.

وهنا بدأت عملية صناعة القرار تشهد تحدياً مصيرياً في ظل متحولات دراماتيكية داخلية وخارجية، فالمال الذي كان يدخل كعنصر رئيسي في الدبلوماسية السعودية وحجر الزاوية في سياسة الدولة الخارجية فقد وعلى نحو خاطف تأثيره بفعل الازمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد، فيما تصدع التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ثم دخول الدولة في مواجهة مباشرة وعنفية مع حليفها الديني، واخيراً تبذل الوضع الاقليمي بطريقة دراماتيكية منذ احتلال العراق.

إن كل هذه المتغيرات المترامنة نسبياً حرمت الدولة من عناصر قوتها الأساسية، وبدأت تتكدس الخسائر على الجبهات التي كانت تلعب فيها تلك العناصر دوراً أساسياً، فأصبحت السياسة الخارجية السعودية في حالة إنسحاب متواصلة، ولم تعد تملك من مقومات القوة الدبلوماسية ما يحفظ مكانتها كقوة سياسية فاعلة، وباتت تنشذ أساليب مختلفة للتخفف من أعباء شبكة ضخمة من التحالفات القديمة، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتدفع الدولة في واجهة الاتهام برعاية الارهاب لتتوسل طريقة في الدفاع عن النفس عبر شركات علاقات عامة دولية.

أما على المستوى المحلي، فإن الازمات الاقتصادية والسياسية والأمنية رهنّت الدولة بكاملها الى خيارات حل حاسمة لا تملك القيادة السياسية المؤهلات الكافية لتبنيها بسبب ترددها، وحيرتها. فمئذ عقدين على الأقل والدولة تشهد غليانات داخلية بفعل الازمات السياسية والاقتصادية لم تقابلها القيادة السياسية سوى باستجابات مترددة رغم قناعتها بأن ما تصنع من قرارات لا تمثل حسماً نهائياً، بل هي تأتي كإنعكاس لطبيعة صانع القرار.

إن الوضع الذي تعيشه حالياً، هو وضع حيرة الدولة، التي يمكن قراءتها في غياب القرارات الحاسمة في مشكلات راهنة ملحة، وما استبسالها في ميدان الأمن الا جزءاً من تلك الحيرة التي تدفع لتضل الطريق الصحيح نحو صناعة قرارات جذرية وشاملة لمشكلات سياسية واقتصادية، والانجرار الى معالجة الاعراض وإغفال المرض الحقيقي.

إن الدولة تتخبط الآن في حيرة شائكة، لا تعرف كيفية الخروج منها، لأنها مترددة وخائفة ومريكة بعد أن فقدت الأدوات التي كانت فيما مضى تمارس دوراً نبائياً في صناعة الحلول البديلة. ولأنها تقف اليوم في مواجهة مباشرة مع أزمتها الحقيقية فليس بوسعها البقاء في منتصف الجسر، فهذه الحيرة لا بد أن تزول من أجل إنقاذ الدولة قبل أن يزيلها البركان.

وصف مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي جيمي كارتر، وليام كوانت في كتابه (السعودية في عقد الثمانينات) القيادة السعودية بأنها مترددة وتلوذ بالقرارات الموارية التي تحمل إجابات متناقضة. وعلى حد قول أحدهم بأن القرار في السعودية يجمع بين الـ (لا) والـ (نعم) ليخرج في صيغة (نعم)، لأن عملية صناعة القرار تجمع بداخلها عناصر متناقضة، واعتبارات محلية ودولية متضاربة، وأهداف خاصة وعامة متقابلة، وبالتالي فهي صيغة في القرار تهدف الى إرضاء كافة الاذواق، ولكنها في النهاية تخرج على غير ما أريد لها، بحيث تصبح القرارات الصادرة خلافة على المدى البعيد وإن بدت في ظاهرها توافقية على المدى القصير.

هناك صمت ينطلق فيه المال، وهناك قرارات تفرضها المصلحة أكثر من تملئ في إيفاقيات ثنائية، وهناك أيضاً أهداف سياسية يتم إنجازها دون المرور بالطرق التقليدية لصناعة القرار كما هو عليه الحال في أغلب الدول. وفي بلادنا التي تنعدم فيها مؤسسات صناعة القرار، تكون القرارات في الغالب إنعكاسات لطبيعة الحاكم أو الدائرة الضيقة المتقاسمة للسلطة. ولو نزعنا عامل الثروة لأصبحت البلاد تعاني شللاً سياسياً وحيرة دائمة، بالنظر الى عوامل الضعف والتهديد التي تحيط بها بدءاً من المساحة الجغرافية الكبيرة، ومروراً بالتناقضات الداخلية، وانتهاءً بالتنافس الاقليمي والدولي.

ما حصل أن الثروة المالية الضخمة لعبت دوراً سحرياً في كسر حاجز الخوف والتردد، وفتحت للدولة آفاقاً في الداخل والخارج بعد أن كان ينظر اليها وكأنها حلم مستحيل، كما أمدت الثروة صانع القرار بقوة دفع هائلة في عملية صناعة القرار السياسي على المستويين المحلي والدولي، وبدأ عقد

السبعينيات بما وصفها هيكل بـ (الحقبة السعودية)، حيث أصبحت الأخيرة مركز جاذبية على المستوى العربي اضافة الى الحضور المتميز على الساحة الدولية بفعل دورها المؤثر في السوق النفطية العالمية. كل ذلك كان في فترة تدفق المال بطريقة غير مسبوقة، الأمر الذي كسح معه الاربك الحاصل في مركز القرار، وأخفي ضعف القيادة، وجبر كسرهما. بكلمات أخرى، أن الثروة نجحت في تحويل ما هو ممكن بالقوة الى ممكن بالفعل، ولم يعد هناك ما يحول دون تحقيق التطلعات الكبرى لدى الدولة. تعضد ذلك تحالفات صلبة محلية ودولية نسجت الثروة بعناية، وشكّلت جزءاً مركزياً في استتباب الدولة وتماسك السلطة كما زخمت صناعة القرار بالثقة والافتقار.

ولكن السؤال هنا: في هذا الوضع الذي يؤثر في التجربة السياسية السعودية الحديثة هل يحافظ على التمييز المتقدم من منظور صناعة القرار؟ كلا بالطبع. ففي هذه التجربة متغيرات داخلية وخارجية كانت توحى بصورة الدولة المستقرة والخالدة، وكان المتغيرات هذه قد أصبحت ثوابت لا تتبدل، كالنقط، والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والتحالف التاريخي

**صناعة القرار تجمع
عناصر متناقضة تهدف إرضاء
كل الاذواق، هي توافقية على
المدى القصير، خلافة على
المدى البعيد**

المؤسسة الدينية .. الإنهيار الاقتصادي .. الوحدة الهشة

مصادر التوتر في السعودية

١ - المؤسسة الدينية

يمثل الدين مصدر شرعية الدولة السعودية وصيغتها العامة، منذ التحالف التاريخي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود عام ١٧٤٤، والمؤسس على إنشاء دولة تقوم على المبادئ الدينية كما صاغها الشيخ محمد بن عبد الوهاب والحق السياسي لعائلة آل سعود. وبعد أكثر من قرن أعاد الملك عبد العزيز تأكيد هذا التحالف عبر رفع لواء الدعوة الدينية وبناء جيش عقائدي ممثلاً في الإخوان، واستيعاب العلماء ضمن المشروع السياسي والديني للدولة الناشئة. فقد أمدت المبادئ الدينية بحسب التفسير الوهابي المشروع السياسي لابن سعود زخماً معنوياً ومادياً ظهر في توطين وحشد القبائل البدوية النجدية المعروفة للانخراط في جيش ابن سعود وإكتساح المناطق وإخضاعها تحت سلطته.

وهكذا قامت الدولة عام ١٩٣٢ على أساس تقاسم السلطتين الدينية والزمنية، أو كما رمز إليها الملك عبد العزيز بـ السيف والقرآن. فقد أسهم التحالف الديني السياسي في تشكيل طبيعة الدولة، ومنحت شرعية الحرب والنشأة والسيطرة. وبالرغم من المواجهة العسكرية التي وقعت بين الإخوان وابن سعود عام ١٩٢٩ بعد ثورة الإخوان والتي أسفرت عن نهاية الحركة إلا أن ابن سعود حافظ على الصيغة الدينية للدولة السعودية، من خلال صناعة مؤسسة دينية داعمة لسلطته، من خلال إنشاء هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي ضمت أبناء القبائل الحليفة ويقايا فلول الإخوان، وهكذا إبقاء حلقة التواصل بينه وبين العلماء، والرجوع اليهم للتشاور واستصدار الفتاوى الدينية لأضفاء مشروعية دينية على قراراته السياسية.

إن التبدلات الحاصلة في العلاقة بين ابن سعود ورجال الدين وهي تبدلات أملت طبعاً طبيعة الدولة بما تفرضه من هيمنة وقسومة، أخلت بدرجة كبيرة في معادلة القسمة بين الأمراء والعلماء، حيث بدأ ابن سعود يؤكد على إسقاطه بالسلطة باعتباره إرثاً تاريخياً أكثر مما هي نتاج تحالف من أي نوع، وتدخل عنصر الدعم

الخارجي (البريطاني تحديداً) لتعزيز نزعة الاستئثار بالسلطة. ولكن بقي التأثير الديني متروكاً إنخفاضاً وهبوطاً حتى بعد دمج المؤسسة الدينية وإخضاعها إلى المؤسسة الرسمية. ففي عهد الملك فيصل الذي تربطه صلة قرابة بعائلة آل الشيخ من جهة الأم، بقي تأثير المؤسسة الدينية منخفضاً رغم وجود شخص قوي مثل الشيخ محمد ابن ابراهيم آل الشيخ، ولكن الشخصية القوية للملك فيصل واستعماله الخطاب الديني بعد إنحسار المد الناصري ساعده في إجراء العديد من التعديلات المتعارضة مع رغبة العلماء، وخصوصاً في مجالي التعليم والاتصالات، والتشريعات المدنية.

ولكن بعد انفجار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ونشوء ما عرف بـ (تصدير الثورة) المصاحبة لدعاية كثيفة ضد النظام الملكي في

ظهور طبقة جديدة من

أصحاب الفتيا خارج المؤسسة

أسقط من يد الحكومة سلاحاً

لمحاربة خصوم الداخل

السعودي، مهدت الدولة السبيل أمام المؤسسة الدينية للتوسع والانتشار والنشاط بصورة غير مسبوقة لمواجهة تأثيرات النموذج الايديولوجي الإيراني، فجرى تبعاً لذلك تجميد كثير من الإجراءات التحديفية في الدولة، وأصبحت الدولة تنزع إلى تبني سياسة محافظة، انعكس ذلك على التعليم والاعلام والنشاط الدعوي الداخلي. فقد أطلقت يد المطوعين في أرجاء البلاد وأصبحوا يمارسون دور الشرطة الدينية بصلاحيات شبه مطلقة، فقد تجاوزت حدود واجباتهم من الدعوة إلى الالتزام بمواقيت الصلاة وإغلاق المحال التجارية أثناء مواعيد الصلاة، والالتزام بالامتناع عن الشراب والأكل والتدخين في شهر رمضان، إلى حد إختراق خصوصيات السكان، فبالإضافة إلى الحضور الكثيف لرجال الهيئة في المراكز التجارية

والحدائق العامة، كانوا يلجأون إلى إقحام البيوت فيما لو تطلب الأمر.

لقد إرتبط سلوك المطوعين بسمته القاسية بنزعة الدولة إلى فرض سيطرتها على الأوضاع الداخلية، بيد أن هذه السيطرة فقدت جزءاً كبيراً من تأثيرها منذ بداية التسعينيات، وتحديداً بعد وصول القوات الأميركية إلى الأراضي السعودية لمواجهة تهديدات النظام العراقي السابق بعد غزو الكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠، حيث أظهر المطوعون وكثير من رجال التيار الديني السلفي انتقاداً حاداً لقرار الحكومة بدعوة القوات الأجنبية للاراضي المقدسة. ورغم نجاح الحكومة في إقناع كبار علماء المؤسسة الدينية بالافتاء لصالح القرار، إلا أن إنشقاقاً واسعاً حصل في هذه الفترة على خلفية دعوة القوات الأجنبية للدفاع عن المملكة، وأخذ التعبير عن الاعتراض أشكالاً تصاعدية بلغت ذروتها في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ثم في حرب الخليج الثالثة والتي بدأت الفتاوى تصدر بشن حرب على القوات الأميركية وطردها ليس من جزيرة العرب فحسب بل ومن كل أرجاء العالم الاسلامي. في الوقت نفسه، إستعمل المطاوعة كقوة مناهضة للمطالب الإصلاحية في الداخل، كما في مثال مظاهرة النساء في نوفمبر عام ١٩٩٠ والمطالبة بمنح المرأة حق قيادة السيارة، حيث صدرت الفتاوى بطردهن من الوظائف، وسحب جوازات سفرهن. لقد أدارت الحكومة الصراع مع التيار الديني بطريقة ذكية إلى حد كبير، وعمدت إلى ضرب أطراف التيار ببعضه من أجل الخروج بأقل الخسائر، والاحتفاظ بالجزء المؤثر فيه، فأقلت الباب في وجه الطرف الأكثر عداءً لها ومنحت الطرف الآخر إمتيازات جديدة تبقى عليه كتحليف ديني مساند لها لمواجهة المطالب الإصلاحية التي رفعتها القوى الدينية والوطنية.

ولكن التركة الثقيلة للمؤسسة الدينية المتراكمة منذ بداية الثمانينات وحتى الآن جعلت من الصعب على الدولة إحتواء تأثيراتها السياسية والأمنية على المستويين المحلي والدولي. فقد أفرزت التركة جماعات غير خاضعة لسيطرة المؤسسة الدينية الرسمية رغم أنها كانت فيما مضى تستلهم منها التعليمات،

وتسترد بما يصدر عنها من فتاوى، إلا أن ظهور طبقة جديدة من الرموز الدينيين الشعبين والتي تحولت كثير من أفرادها إلى أصحاب فتيا، أسقط من يد الحكومة سلاحاً كانت تحارب به خصوصها الداخليين. فصارت الفتاوى الصادرة عن هؤلاء الرموز أشد تأثيراً في الشارع من فتاوى كبار العلماء، نتيجة للشعبية الواسعة التي حظيت بها هذه الطبقة، ونوعية القضية التي يناضل من أجلها هؤلاء الرموز، وظهر تبعاً له ما يعرف بالعلماء الرسميين والعلماء الشعبين أو المستقلين.

التطور الخطير في العلاقة بين التيار الديني السلفي والدولة، تمثل في أن أسلحة المجتمع الديني بكافة أشكاله الرسمية والشعبية كانت فيما مضى تتجه إلى خصوم الدولة في الداخل أو تمارس أدواتاً خارجية، ولكن جزءاً خطيراً منها بات يستعمل مؤخراً ضد الدولة وربما المجتمع، إنطلاقاً من عقيدة التكفير. وبحسب ما كشفت عنه إعرافات الشيخ الخضير والفهد فإن ثمة فتاوى صدرت توصم المجتمع والدولة بالكفر وتبجح إستعمال السلاح ضد المصالح والجماعات المصنفة في دائرة الكفر. وهناك ما ينسب عن تطور مستقبلي جديد قد تبدأ فيه جماعات التكفير بحملة تصفيات جسدية ضد أفراد العائلة المالكة، بالرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق في مجال ملاحقة رموز التيار التكفيري الجهادي. نشير هنا أيضاً إلى فتاوى صادرة ضد أفراد من المجتمع من صحافيين ورجال إعلام وعلماء دين وكتاب تبجح سفك دماءهم وتصفيتهم جسدياً، إضافة إلى أنباء عن محاولات تفجير في أماكن عامة في عدد من المناطق. إن تطورا خطيراً كهذا فيما لو حصل فسيكون بالتأكيد مفصلاً حاسماً في تاريخ البلاد، وستكون له انعكاسات مباشرة على وحدة الدولة والمجتمع.

٢. زوال دولة الرفاه

شكل العامل الاقتصادي كإحباطاً قوياً للتغييرات السياسية وبخاصة منذ أن بدأت البلاد تشهد طفرة إقتصادية في منتصف السبعينيات، حيث كانت التنازلات الاقتصادية الوسيلة التي يتم بها بعض الضغط نحو الإصلاح السياسي. فقد أبدت الحكومة مرونة كافية في الاستجابة للمطالب الاقتصادية بسبب الوفرة المالية الضخمة التي كانت كفيلة بإمتصاص الكثير من التوترات السياسية والاجتماعية، وكبح جماح الميول الإصلاحية المحلية.

ولكن في منتصف الثمانينات من القرن الماضي أصبح الوضع يميل تدريجياً إلى التحول السلبي، حيث واجهت الحكومة ركوداً إقتصادياً وعجزاً زمنياً في الميزانية، وبدأت ظواهر الفقر والبطالة تعكس نفسها في أوضاع

السكان، لتسفر عن أشكال احتجاجية متنوعة. فقد أبصر أفراد الغالبية العظمى من السكان، وهم من فئة الشباب، النور على بداية إنهيار دولة الرفاه، وإن الشريحة التي كانت تقبل بشرعية الدولة في مقابل الحصول على المنافع قد تقلصت، بالمقارنة مع الغالبية العظمى المحرومة، والتي لم تدخل في معادلة شرعية المنافع.

من جهة ثانية، أن إستقلالية الدولة في مقابل المجتمع والقائمة على هيمنة الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي بدأت تشهد في ظل إختلال هذا النشاط تحدياً داخلياً يفرض عليها السير باتجاه خيار الخصخصة وتحدياً خارجياً من خلال الامتثال لقوانين السوق النفطية والتحولات السياسية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والعالمي. يجب الإشارة هنا إلى عامل آخر، وهو النشاط الاصلاحي الداخلي حيث أكدت عرائض القوى السياسية الدينية والوطنية منذ عام ١٩٩١ وحتى هذا العام على ضرورة إعادة توزيع الثروة الوطنية بصورة عادلة، وتقليص النظام الضريبي، ووضع آلية لمحاسبة والشفافية، وتشجيع القطاع الخاص على تحمل مسؤولية أكبر في العملية التنموية والنشاط الاقتصادي بصورة عامة، وأخيراً محاربة الفساد الإداري والاقتصادي. وكل هذه المطالبات تضعف تلقائياً إستقلالية الدولة بصورة وأخرى عن المجتمع.

إن إمكانية الدولة على تقديم تنازلات اقتصادية من أجل إحتواء الضغوط الداخلية

إنهيار دولة الرفاه يدفع المجتمع للمطالبة تلقائياً بالإصلاح السياسي بعد تأكل مشروعية المنافع

نحو الإصلاح باتت ضعيفة، بل بدلاً عن ذلك قامت الدولة بتشديد الإجراءات الضريبية ورفع الرسوم المفروضة على الكهرباء والماء والغاز والتلفون إضافة إلى الضرائب المفروضة في المطارات والموانئ البرية والبحرية والبضائع المستوردة وغيرها. وبالرغم من الاستجابة المتقطعة للإلغاء أو تخفيف بعض الضرائب بسبب الضغوط الداخلية، إلا أن هذا الأجراء لم يلبث أن أخذ شكلاً تصاعدياً وبصورة غير مسبوقة، ويفوق غالباً قدرة كثير من العوائل. إن الرهان التقليدي على إشغال السكان بالمنافع الاقتصادية عن التفكير في الإصلاح السياسي قد سقط بصورة شبه كاملة، يسقط الدافع وراءه ومبرر استمراره، رغم أن هذا الرهان ليس بالضرورة صحيحاً من حيث المبدأ، فدولة الرفاه تخلق معها تطلعات سياسية وإن

لم تكن غير منظورة دائماً، فالتحديث بمقدار ما يصنع تغييرات في البنى التحتية فإنه يخلق معه أيضاً فرصاً فريدة للتحول في البنى الفوقية، وتحديداً في شكل النظام السياسي. تواجه الدولة اليوم تحدي الاستقرار السياسي القائم على مبدأ الرفاه، وأن خيار الإصلاح والتحديث السياسي يمثل خياراً استراتيجياً من أجل تفادي إنشعابات حادة في بنية المجتمع والدولة، والحيلولة دون تفجر الانقسامات الداخلية في ظل إندغام وحدة وطنية جامعة. فالدولة التي نشأت عام ١٩٣٢ ضمت مناطق متعددة ذات خصائص تاريخية واجتماعية ومذهبية وإجتماعية متباينة، ولم يجر دمجها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فبقيت حلقات الربط قائمة على أساس هيمنة الدولة كإطار جيوبوليتيكي تشد عناصر قوة غير ذاتية أو متغيرة، وفي بعضها خلافة كالعامل الديني والتفوق العنصري النجدي وتحديداً منذ وفاة الملك فيصل عام ١٩٧٥، الذي دشّن مرحلة تجسيد الدولة باستبعاد تدريجي للعنصر الحجازي، فيما أصبحت سير المنطقة الشرقية بفعل الشعور بالحرمان لدى سكانها مكانياً يضحّان توترات في مصادر استقرار للدولة.

إن الخوف الذي كان يحول دون تبني الدولة لبرنامج إصلاحية شامل كان يدور حول الانقسام الداخلي في المجتمع بما يؤثر على إستقرار الدولة ووحدة السلطة، وقد تضاعف هذا الخوف بعد أن تآكلت مصادر قوة الدولة، بما قد ينمّي الإحساس بالخاطر من الانشقاقات الداخلية وتفكك الدولة.

في مقابل تلك المشاعر المتنامية بالخاطر من التفكك، أظهرت القوى السياسية الدينية والوطنية لياقة عالية في توفير قدر من الاطمئنان حيال موضوع الوحدة الوطنية كمرتكز للإصلاح السياسي، بما يشكل حافزاً قوياً للعائلة المالكة كيما تسارع في البدء ببرنامج إصلاحية شامل وجذري. فقد تخفي الدولة خوفاً من الإصلاح عبر دعاوى أيديولوجية غير رصينة مثل أن الديمقراطية غير متطابقة مع الإسلام، أو أن المجتمع غير مؤهل تأهيلاً كافياً لتبني الديمقراطية، وهكذا مقاومة الدعوات الخاصة بحقوق الإنسان على أساس المضمين المتعارضة بين معاهدات حقوق الإنسان الدولية مع الإسلام، وعلى أية حال، فإن هذه الدعوى تبقى مجرد ملاذات مفرجة للتصلل من الالتزام بأجندة إصلاحية شاملة بما يتطلب تنازلات سياسية واقتصادية واحترام حقوق الإنسان.

خلاصة القول، إن مصادر عدم استقرار الدولة باتت تتطلب تغييرات جوهريّة ليس بالامكان الاكتفاء بتعديلات سطحية من أجل إستردادها، فقد يفضي تدهور هذه المصادر إلى تهديدات جديدة تتصل بوحدة الدولة.

رؤى متباينة

الاصلاح .. حدوده، ومنطلقاته، وكيف

إن الاجماع الشعبي على خيار الاصلاح بين ألوان الطيف السياسي والديني في المملكة يخفي بداخله غالباً تباينات حادة حول طبيعة الاصلاح، حدوده، وآلياته. فلكل قوة سياسية وأيديولوجية وجهتها في التغيير، ولها أجندتها في الاصلاح المنشود، وبالتالي لها إستراتيجية إصلاحية قد تتفق جزئياً أو كلياً مع غيرها.

القضية لا تقف عند حد وتيرة الاصلاح من حيث البطء والسرعة، بل تغطي وتستوعب مجمل عملية التغيير ومضامينها. هذا لا يعني أن وتيرة الاصلاح لا تمس المضمون الايديولوجي لكافة القوى السياسية والاجتماعية، بل هي تعكس الى حد ما جانباً منه، فكتير من الذين يتحدثون عن أن خطوات الاصلاح لا زالت بطيئة وغير متوافقة مع روح العصر وسرعته يصدرون عن عقيدة أن الانتقال بالدولة الى مرحلة جديدة يجب أن تتم بحسب شروط الحداثة والارتقاء، وهكذا الحال بالنسبة لأولئك الذين يريدون العودة بالدولة الى مرحلة السلف، فهم يصدرون عن عقيدة أن تصبح مسار الدولة يجب أن يتم بحسب تمثيلها لأحكام الشريعة، وبين هاتين المفرزتين هناك اتجاه ثالث توفيقي يحاول الجمع بين أحكام الشريعة وروح العصر.

فالاتجاه التقليدي والسلفي منه بوجه التحديد ينظر الى المتغيرات بإعتبارها أمراً إعتيادياً لا يجب التوقف عنده لأنها تحصل حاصل، وبالتالي لا يجوز الركون إليها أو التأثير بها، بل ما يجب الاعتناء به أولاً وأخيراً هو تطبيق الشريعة، تعويلاً على تصور خاص حول الحضارة الغربية التي كما يعتقد هذا الاتجاه قد غرقت في أزمتها الاخلاقية، وسقطت في وحل الفساد، وتحلت من القيم الانسانية. والحل في نظر هؤلاء هو بالعودة الى نموذج السلف الصالح لإرساء دولة الشرع والتي بواسطتها يمكن إنقاذ

البشرية قاطبة. إن هذه الرؤية تجعل من الاصلاح متصلاً بدرجة وثيقة بما يتوافق منه مع المفهوم الديني، أي بما يقترب مع أحكام الشريعة، يقطع النظر عن ظروف الزمان والمكان وتبدل الآليات.

ومن أجل تعزيز موقفه الاصلاحى بنزعتة السلفية الشديدة، يلجأ هذا التيار للاحتجاج بالتطبيق الخاطئ للعملية الاصلاحية، وبحسب بعضهم فإن دولاً إسلامية عديدة وضعت دساتير، وأجرت إنتخابات، ولكن هذه التجارب فشلت في تطبيق الشريعة، فكانت المحصلة إنتهيارات في المستوى المعيشي والخدمي وإنتشار الفقر والأمية والبطالة وسكنة المقابر وأصبح الرغيف اليومي همّاً مركزياً لدى المواطن في هذه البلدان، التي أصبحت تتسوّل المعونات الاقتصادية والمالية من الدول الكبرى (الكافرة) في مقابل التنازلات المشروطة الماسّة بالسيادة والكرامة والدين. كل ذلك يطرح سؤالاً إستراتيجياً بحسب هذا التيار على النحو التالي: (ماذا نفعت تلك الدساتير والانتخابات؟!) ويجب بالقول: لقد دمرت كل شيء والسبب أنها إبتعدت عن تحكيم شريعة الله تعالى. فالمطلوب بحسب فحوى الاجابة أن يعاد صياغة الدولة على أسس دينية كيما يتحقق الرفاه والعدل والمساواة.

يجب القول بأن ثمة إجماعاً صلباً يستوعب حتى الأمراء على أن الخطوات الاصلاحية المعلن عنها بطيئة، ويجب أن تأخذ وتيرة متسارعة، بسبب مضامين القرارات الاصلاحية من جهة، وبسبب الاجراءات البيروقراطية الموجودة في البلاد من جهة ثانية. الا أن ما ثبت حالياً فإن موضوع الاصلاح في بعديه الشامل والجذري بات مورد إجماع شعبي، فقد إستيقظ الجميع على واقع مأزوم يصعب معه القبول بالتأجيل والتجزئة في العملية الاصلاحية، فضلاً عما تنتجه المتغيرات

الاقليمية والدولية من محفزات ذات تأثير كبير في الدفع باتجاه الاصلاح السياسي. مخاوف الاتجاه التقليدي في الدولة والمجتمع من الانتقالات الفجائية تقوم على أساس النظر الى أن التداعيات المستقبلية للتحول قد تنذر بإنفجارات كامنة في جسد الدولة الراهنة، والناشئة عن تراكمات قديمة قد تهدد بتبديد الشمل السياسي وبعثرة الوحدة المجتمعية. ولذلك، يرى هذا الاتجاه بأن التحول يجب أن يخضع لشروط وإعتبارات صارمة، أي بمعنى آخر إنها مرحلة بحاجة الى وعي خاص، مؤسس على تشخيص لأوضاع وخصوصيات الداخل دون الخضوع تحت تأثيرات الضغوط الخارجية وظروف الدول والمجتمعات المجاورة، وحتى ما يصدر به قطاع واسع من المجتمع، وذلك من أجل صياغة برنامج إصلاحي متقن يرعى فيه حدود الشرع أولاً وأخيراً.

ويحقق هذا الاتجاه المحافظ قبولاً وتجاوباً لدى الطبقة السياسية العليا لأنها تلتقي معه عند حدود الاصلاح وتوترته، فهو يشق لها مساراً آمناً في التحول والذي لا يتطلب بأكثر مما هو عليه الحال الآن مع مراعاة بعض القيود الشرعية، وثانياً شيئاً من التنازل للحليف الديني التقليدي.

وفي داخل هذا الاتجاه هناك من يرى بأن السيرة الاصلاحية يجب أن تتم بطريقة تكميلية أفقية، أي تطوير الآليات التي أنشأها المؤسس الملك عبد العزيز، كمصدر إلهام وإسترشاد، ومن هذه الآليات مجلس الشورى، ومجالس البلديات والتقاليد السياسية المتبعة في الماضي في العلاقة بين القيادة والشعب. وقد بالغ بعضهم الى حد الزعم بأن عبد العزيز قد أسس الارضية المناسبة للعملية الاصلاحية الشاملة ولكنها إنقطعت بموته، تعويلاً على التغييرات التي أحدثها في مجالي الاتصالات والتعليم. هناك من يجادل بأن البلاد لم تعد قابلة

بالاحتفاظ بخط سير تراكمي في التغيير، فإن الظروف الداخلية بكل تفجراتها المعلقة والكامنة لا تمنح الزمن الكافي للدخول في عملية إصلاحية بطيئة ومتدرجة، فإن المشاكل الحادة التي تعصف بالمجتمع تسقط خيار الوقت، وتجعل من الانتظار والصبر من أجل تقديم حلول مقطرة ومبتسرة وأحياناً كثيرة مخيبة للأمال رهاناً مدمراً، خصوصاً وأن أوضاع البلاد مرشحة للتدهور والانفلات في ظل إنسداد آفاق الأمل والخروج من النفق. هذا مع ملاحظة أن الظروف السياسية الاقليمية والدولية التي لا تقل خطورة تسير في الوقت الراهن على الضد من رغبة شعوب ودول المنطقة، بمعنى آخر، إن مجمل الاوضاع الداخلية والخارجية تفرض ضغوطاً شديدة على الدولة كيما تبدأ تغييرات جوهرية بصرف النظر عن تداعياتها المستقبلية، فهي مهما بلغت من الخطورة ستكون أقل مما هي عليه المكاسب المرجوة من الإصلاح، إن لم تكن الاضرار المتوقعة مبالغاً وخصوصاً في جانبها السياسي.

فالانشغال بهاجس الانعكاسات السلبية للإصلاح، والمخاطر الناجمة عنها ومن ثم التفكير في كيفية التحكم والسيطرة بالعملية الإصلاحية قد يقضي بمرور الوقت الى سلب إرادة القيادة السياسية، وحينئذ تكون الأخيرة غير قادرة عملياً على التحكم بالدولة نفسها. فالوهن الذي أصاب القيادة السياسية هو بفعل التردد الزمن في خوض غمار العملية الإصلاحية المتوازنة والمتوافقة مع روح العصر وحاجات المجتمع ومطالبه، وهو ذات السبب. أي التردد الزمن الذي ساعد على بروز قوى سياسية شبه منظمة وهكذا ظهور راديكالي يتوسل العنف طريقة في التغيير بقوة السلاح والشاحنات المفخخة.

وفي ظل غياب قيادة سياسية تحظى بالاجماع داخل العائلة المالكة، وتملك إرادة الحسم في موضوع الإصلاح السياسي، فإن ذلك يدفع بقوى أخرى للظهور وهكذا تصعيد النشاطات السياسية من أجل تكثيف الضغط نحو الأعلى لفرض الإصلاح. هذا الدفع يتوافق مع قناعة بدأت تسري في المجتمع خصوصاً بعد الاعلان عن المجلس البلدي والتعديلات الثنائية في مواد مجلس الشورى، وهي أن لا أمل في الإصلاح مرجو من العائلة المالكة ولابد من البحث عن بدائل أخرى. وهناك من يزيد على الأمر بأن العائلة المالكة أصبحت غارقة في فسادها وصراعها

الداخلي ما يجعلها أبعد ما تكون عن التفكير في إصلاح ذاتها فضلاً عن إصلاح الدولة. إن الحدود المرسومة لعملية الاصلاح كما تتصورها التيارات السياسية والدينية في المملكة محكومة بتشخيص طبيعة الدولة الحالية، وشكل الحكم المأمول، وبطبيعة الحال المدى الذي تصل اليه حركة الاصلاحات. فهناك من يرى بأن الاصلاح لا يقف عند مجرد الاعلان عن إنتخابات جزئية أو تعديلات تشريعية أو حتى الاعلان عن مؤسسات جديدة. إن التجارب الحالية التي شهدتها دول عربية مجاورة في تشويه العملية الاصلاحية عبر وضع دساتير ويرلمانات صورية أسست لنموذج فريد من الدولة التسلطية التي تصدر الحريات، وتمارس أبشع أصناف القمع، والتعدي على الممتلكات، وتشجيع الفساد بكافة أشكاله، وأخيراً تحويل أجهزة الدولة الى مراكز إستنزاف للرئيس والملك والأمير. إن هذا التشويه الخطير للعملية الاصلاحية، وتقويض أسسها باستعمال الاشكال والمفردات الاصلاحية نفسها لا يمكن أن يدرأه سوى توفير ضمانات حقيقية وفعلية من داخل البرنامج الاصلاحى ذاته، أي من خلال التأكيد على فصل السلطات الثلاث فضلاً حقيقياً وعملياً ومنح السلطة التشريعية (البرلمان) صلاحية تامة ومستقلة في صياغة الدستور تحدد فيه بالدقة صلاحيات رئيس الدولة، والرقابة على أداء السلطة التنفيذية، وتحرير السلطة القضائية من هيمنة السلطة التنفيذية وبوجه خاص رئيس الدولة. ولابد من التشديد هنا على بناء مؤسسات المجتمع المدني العاضدة للسلطتين التشريعية والقضائية، والسند الحقيقي لهما أمام تغول السلطة التنفيذية وتجاوزاتها.

إن طريق الاصلاح الحقيقي والفعلي يبدأ من خلال وضع دستور للدولة جديد تحدد فيه صلاحيات الملك والسلطة التنفيذية بصورة عامة، ويكون الشعب ممثلاً في مجلس برلمان يزاوِل مهمة السلطة التشريعية ويكون رقيباً على حفظ وصيانة الدستور، وتكون للسلطة القضائية إستقلالية تامة عن سلطة الملك، والسلطة التنفيذية بصورة عامة.

إن هذه التدابير الأساسية وحدها الكفيلة بوضع البلاد على سكة الاستقرار والسير الصحيح نحو تسوية كافة المشكلات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وبها أيضاً يمكن توفير البيئة المناسبة لاستئناف

العملية التنموية الشاملة، وهكذا تحقيق العدل والمساواة وصيانة الحقوق والواجبات المشتركة بين المجتمع والسلطة. وبإستثناء التيار الجهادي التكفيري الذي يجاهر بمنابذة الدولة، ويسعى لاستبدالها وإحلال نموذج الدين السلفي، فإن ثمة موقفاً مطمئناً يعبر عنه الطيف الاصلاحى العريض بكافة تياراته الليبرالية والوطنية والدينية، ينطلق من وجود آل سعود في الحكم رغم كل العيوب والتحقظات والانتقادات المعروفة لدى أفراد هذه التيارات إزاء فساد بعض أفراد العائلة المالكة، باعتبار أن الأخيرة تمثل رمز وحدة الدولة الحالية، ولكن هذا لا يمنحها إمتيازاً مفتوحاً لهيمنة على مقدرات البلاد وثرواتها. إن هذا الموقف يفترض أن يؤسس لرؤية جديدة لدى العائلة المالكة في الاصلاح بعد أن قدم المجتمع ممثلاً في تياره الاصلاحى العريض ضماناً ببقاء العائلة المالكة على سدة الحكم.

إن مصداقية العائلة المالكة وجديتها في الشروع بالاصلاح الشامل والجذري سيما مع كثرة الوعود وهزلة مضامين القرارات الخاصة بالاصلاح أصبحت الآن على المحك، وهي تترك تأثيرات سلبية على الموقف الشعبي من الأسرة المالكة، بالنظر الى التدهور المتواصل في أوضاع السكان الاقتصادية والأمنية، وتفشي الفساد في صور شتى داخل الدولة. بكلمات أخرى، أن العائلة المالكة تفقد تدريجياً رصيدها المعنوي والرمزي ما لم تتداركه بقرار عاجل في الاصلاح يوقف مسيرة تدهور الاوضاع الداخلية ويحفظ جزءاً من المكانة المتأكلة.

فمازال ثمة أمل لدى الكثيرين في أن ينبري رجل ما، وليكن ولي العهد أو نخبه من الأمراء الكبار، لاطلاق صفارة الاصلاح الشامل والجذري في هذا البلد، فلاحقانات الشديدة والمنتشرة في الجسد لا تشفى باستعمال مجرد مطهر جروح بل لابد من علاجات جذرية وشاملة، من أجل إنقاذ الوطن برمته.

وإذا كان الحديث يدور عن وطن فالأمر هنا يستوعب تامة المجتمع بكافة فئاته، ولابد أن يسهم في بنائه مسؤولون أكفاء منتخبون من قبل الشعب يرعون مصالح الوطن ويعملون من أجل تسوية مشكلاته الكبرى، وتقديم حلول عملية وواقعية تعين على محاربة الفساد والبطالة، وتحكيم القانون كمرجعية عليا في البلاد فوق كل الاعتبارات الخاصة.

قوائم الإرهاب والعنف تتري، والمكافآت المالية كبيرة

الحلول السياسية لأزمة الاستقرار في المملكة

إلى إصلاح.. حتى لكان الأمراء قد شعروا بأن موجة العنف قابلة للاستثمار على أكثر من صعيد:

* فبسبب موجة العنف تعيد الحكومة ترتيب أولويات المواطنين، فتؤخر استحقاقات التغيير والإصلاح المطالبة بالمشاركة الشعبية عبر الانتخابات ووضع دستور للبلاد، وتشغل من جهة أخرى المواطن بأمنه اليومي، خاصة في العاصمة الرياض التي احتضنت أكثر أعمال العنف وأشدّها دموية. وحتى بعض الواعين من دعاة الإصلاح، يجدون أفعالهم مكتمة، وهم يدركون بأن لا أمن حقيقي بدون حريات وإصلاح سياسي، وأن العنف جاء نتيجة أوضاع بانسة فكرية وثقافية واقتصادية وسياسية. ورغم هذا، فإنهم يترددون في فتح مواجهة مع الحكومة على هذه الأرضية، قبل أن يثبت للجمهور قبل الحكومة أن المعالجة الحالية سقيمة، وأنها لا تحد من العنف بل قد تزيده اشتعالاً.

* الاستثمار الأخطر للعنف، قامت به الحكومة على الصعيد الخارجي، فلأول مرة أتيحت لها الفرصة للدفاع عن نفسها وتأكيد مدعائها بأنها ليست (مفرخة للإرهاب) بل (ضحية له) مع أنها (مصنعة له) وما يحدث جاء بسبب أخطائها المتراكمة ولا يلام غيرها فيه. حين ووجهت الحكومة بهذا العنف، تأجّلت الضغوط الأميركية على السعودية أو خفت حدتها، فالأميريكيون لا يهمهم (الديمقراطية) وقد عودوا على انتهازيّة واضحة، فهم مرة يضغطون بإسمها لاستحصال تنازل سعودي بشأن فلسطين أو أفغانستان أو العراق أو تمويل مشاريع سياسية واقتصادية أميركية هنا وهناك. وفي هذه المرة، فإن هم أميركيين الأول هو (مكافحة الإرهاب) وهو مقدم على تحقيق (الديمقراطية). ورغم أنهم يعلمون بأن الموضوعين متداخلين كثيراً ولا يمكن بأي حال فصلهما، إلا أنهم يفضون الطرف عن الثاني لتحقيق الأول، أو خشية أن تكون نتيجة العنف والإرهاب تغييراً شاملاً يستتبعه تغيير النظام السياسي السعودي، وهو ما تم التعبير عنه عبر المعادلة القائلة: سعودية غير ديمقراطية، خير من دولة طالibanية!

بالطبع فإن خيارات المجتمع والدولة في المملكة أوسع بكثير مما يطرح هنا، ولكن يجب الالتفات إلى أن الحكومة السعودية وهي تستثمر العنف المحلي لتبرئة ساحتها أمام حلفائها الأميركيين فيما يتعلق بتداعيات ١١ سبتمبر، فإنها تدرك بأن تخطئ المشروع الأمريكي في

تكاد خيارات الحكومة السعودية في مواجهتها لموجات العنف تنقلص في حدود الحلول السهلة، وهي الحلول الأمنية ودفع المزيد من الإغراءات المالية في المواجهة. ونقل الحلول السهلة، فلأنها حلول مؤقتة، ولأن الحلول الدائمة - أي الحلول السياسية والاجتماعية - تحتاج وقتاً أكبر، وتنازلات ضخمة من قبل صانع القرار لا يريد في الوقت الحاضر مناقشتها فضلاً عن تلبيتها. ورغم تنبيه الكتاب والصحافيين السعوديين المبكر إلى أن هذا النوع من الحلول هو على الأقل (غير كاف) لإعادة الاستقرار وإيقاف مفاعيل الدم والتخريب، ولا بد أن يكون هناك برنامج أوسع وشامل لاستئصال جذور المشكلة.. إلا أن المسؤولين الأمنيين لا يبدون قدراً ذا بال لذلك. فهم غير قادرين على مكافحة إغواء وإغراء هذا النوع من الخيارات باعتبارها خيارات جاهزة للاستعمال اعتادت (السلطة) على استخدامها، مع أنها لا تقضي - في أفضل نتائجها - إلا على مظاهر المرض وأعراضه، ولا تعالج ظاهرة العنف إلا بسطحية تجعله ما يلبث أن يعود من جديد إلى واجهة الأحداث.

إغراء التغيير الأمني

وبرغم أن الخيار الأمني مغر بطبعه، سهل بطبعه، جاهز بطبعه، خاصة لدى وزارات الأمن والداخلية.. فإن استخدامه يتوسّع، يعني أن هناك قصوراً في فهم دوافع العنف وكيفية محاربته، وهو قصور يبدو واضحاً لدى (الأمنيين) أكثر منه لدى (السياسيين). وإذا كانت مواجهة الإنفلات الأمني من صميم عمل وزارة الداخلية السعودية، فإنها للأسف وبسبب تضخمها صارت مانعاً أمام السياسيين من استخدام الحلول الأخرى، أو جعلها رديفاً للحل الأمني وليس بديلاً له. ومع الأخذ بعين الإعتبار أن القرار السياسي السعودي موزعاً بين عدد غير قليل من الأمراء، فإن الحل الأمني يطغى دائماً على ما عداه، ويعزز رؤية وزارة الداخلية على ما عداها، بحيث يمكن للمراقب - للشأن السعودي - أن يتوقع تمادياً في استخدام الخيار الأمني كحلّ وحيد ولمدة طويلة، إلى أن يثبت للجميع عياناً أن الحلول كانت قاصرة، وأن لا بد من تجربة حلول أخرى.

بطبيعة الحال، فإن المجتمع السعودي، الذي فاجأته أحداث العنف، تصور، وصوت السلطة السياسية والأمنية له، بأن (الحديد لا يقله إلا الحديد) ولربما اقتنعت مجاميع كثيرة من

الخيار الأمني سهل وجاهز

للاستخدام ويتواءم مع عقلية

الأمراء، ولكنه لا يقدم حلاً

حقيقياً لظاهرة العنف

المواطنين بمقولة الأمير نايف من أنه سواجبه دعاة العنف (بالسيف والبنذقة) كما قال قبل بضعة أسابيع. ولكن.. يمكننا استقراء الأحداث المستقبلية، واستقراء النتائج للسياسة الحالية المتبعة، وهي سلبية على كل حال. فحتى لو نجحت أجهزة الأمن في التخفيف من ظاهرة العنف، وهو ما يتتابنا الشك بشأنه، فإن جذوة العنف ستبقى كبركان خامد، ستنفجر في المستقبل.

الاستثمار الرسمي للعنف

يكاد تصاعد العنف أن يختطف الأضواء كلها، ويعمي الأبصار عن المواضيع الأخرى اللصيقة بالموضوع الأمني، وفي مقدمتها الأوضاع السياسية المتردية والتي هي بحاجة



لتحريكهم قاعدة فقهية فكرية مختلفة. حين يكفرون أهل الحجاز وشيوخهم وأتباع المذاهب الأخرى في البلاد، فإنهم لم يأتوا بجديد. لقد سبقهم إلى ذلك الشيخ ابن باز - مفتي المملكة السابق - في أكثر من فتوى صريحة، شأنه في ذلك شأن أسلافه السابقين ونظرانه اللاحقين والحاليين.

ليس الخلاف بين من يحمل السلاح اليوم بوجه الحكومة وبين من يعتبرون وعاظاً للسلطين من المشايخ الرسميين حول أصل التكفير وحرمة الدم المسلم، وإنما الخلاف حول استخدام العنف ضد السلطة وتكفيرها. بل حتى تكفير السلطة يحظى بإجماع غير قليل بين الجميع، ولكن الإفتراق حول جدواية العنف. الخلاف تكتيكي إذن، ولا يتعلق بالإستراتيجية الفكرية. والدليل أننا لانزال حتى اليوم ومن خلال ما نرقبه من خلال المنابر الرسمية وعلى القنوات الفضائية السعودية... نرى المشايخ الرسميين يكفرون مواطنين ومسلمين فضلاً عن غير المسلمين ويدعون إلى قتالهم.

لقد ظهرت حملة إعلامية ضد ما يسمى بالفكر المتطرف، وحاول السلفيون إبعاد تهمة العنف عن أنفسهم من خلال وصف العنفيين بأن فكرهم (خارجي) وهي تهمة طالما وجهت لأقطاب الوهابية حالياً وسابقاً، وكذلك محاولة اعتبار دعاة التكفير والعنف مجرد (شرذمة) محدودة لا تمثل التيار السلفي العام، وهي ذات الأوصاف التي تطلق عادة كلما خرجت علينا الوهابية وعنفها بمنهج جديد، منذ حركة الإخوان في العشرينيات الميلادية إلى حركة جهيمان في أواخر السبعينيات الميلادية.

لا شك أن أحد أهم أوجه الأزمة السياسية في المملكة يعود إلى الفكر السلفي الوهابي. فهذا الفكر الإقصائي الأحادي اختطفت الدولة والمجتمع، وألهم لها أساً واحداً لا يتصل أي لون أو تعدد، بالرغم من أن أتباع هذا الفكر لا يمثلون أكثرية المواطنين، ولا يعبر عن فهمهم للدين، بل هو فكر صدامي ضد الآخر قبل وبعد قيام الدولة. لقد كانت النزعة الإستغلالية للفكر الوهابي من قبل العائلة المالكة المادة التي تقوى بها هذا

المملكة. هو لم يأت من الخارج، وليس طارئاً على الساحة المحلية. إن وجوده سابق لوجود الدولة، على الأقل في نجد، حاضرة الحكم ومركزه. وقد اشتد الفكر المتطرف في فترة قيام الدولة، لأن الملك عبد العزيز أجبه لغرض توسيع سلطانه. فالتكفير الذي نراه اليوم كان موجوداً طيلة التاريخ السعودي، ويبنى على ذات الأسس والقواعد الفقهية السلفية. الشيء الجديد فيه أنه وصل إلى تخوم السلطة، وصار يوجه إلى العائلة المالكة ورجالها. الفكر التكفيري هو نفسه الفكر السلفي (وهابي الطبيعة) هو نفس الفكر الذي أباح لعبد العزيز غزو الآخرين واحتلال أراضيهم لأنهم كفار، سواء كانوا في الحجاز أو غيره. هو نفس الفكر الذي أباح قتل الآخرين إلى أن قامت الدولة.

الأمراء استثمروا العنف

لتعطيل الإصلاح، وللتقرب

من الأميركيين، ولتهديد

القوى السياسية بعضها

ضد البعض الآخر

وهو نفس الفكر التكفيري الذي وجهته الدولة إلى خصوصها من الشخصيات والمذاهب والجاميع الكثيرة في المجتمع. وهو نفس الفكر الذي استخدمته السلطة ضد أعدائنا في الخارج فكفرت به عبد الناصر والقذافي والخميني وصدام حسين وغيرهم.

الضجة التي تثار اليوم هي بسبب تخطيه حدود الأفراد والجماعات والمذاهب في المملكة وغيرها إلى العائلة المالكة والنظام السياسي. أي أن التكفير والعنف طالما يمارسان بعيداً عن حريم السلطة فلا مانع منه، وهو ما يقوم به رجال المؤسسة الدينية الرسمية للصيقة بالعائلة المالكة، كما يقوم به حواريو مشايخ السلطة. لم يقد دعاة العنف اليوم في المملكة أو يؤسّسوا

العراق قد أضعف التيار اليميني المحافظ في الإدارة الأميركية، والذي يخبّز عنفاً وحقداً على العائلة المالكة، وهو الذي يقود التوجّه العدائي لآل سعود في المحافل الأميركية المختلفة. ه الوجه الثالث لاستثمار العنف رسمياً، غير تعطيل مسيرة الإصلاح السياسي، وتجاوز عقدة ١١ سبتمبر والعلاقة المتوترة مع أميركا. هو أن العنف وفر للحكومة السعودية خياراً في تقليم أظافر التيار السلفي، وليس ضربه بالضرورة. فالعائلة المالكة تريد إشعار أقطاب ذلك التيار بأنها تمتلك البدائل الأخرى، وأن بإمكانها ضربه وتقليص صلاحياته على قاعدة حقها في الدفاع عن نفسها أمام تجاوز رجال التيار الحليف. والعائلة المالكة - وبذلك لا يخلو من خبث ومكر السياسي - تظهر بين فترة وأخرى طرفاً من أسلحتها لحليفها (الدود) لتنبّهه إلى أنها تمتلك أنواعاً من الأسلحة لم تستخدمها بعد. هي في المحصلة تريد تدجين التيار وإعادته إلى (حظيرة) الطاعة، ولتقول له بأن تنازلاتها الكثيرة لم تكن ناتجة عن ضعف بل هي (هبة) و(مصلحة) مشرّكة، تنتفي حين ينفضها أحد الطرفين.

ما نقصده هنا، هو أن الحكومة استثمرت العنف ضمن اللعبة السياسية الداخلية، فهي تغري بعض الليبراليين الصداميين بأنها بصدد ضرب التيار السلفي، وبالتالي لا بد أن يقف مع الحكومة في محتتها وهي تواجه عنف ذلك التيار. وفي نفس الوقت تهدد الحكومة التيار السلفي بأنها (قد) تميل إلى التيار الليبرالي وتغير خارطة التحالفات، و(قد) تقلص من صلاحيات المؤسسة الدينية إن لم يتوقف العنف ويعود الولاء والطاعة كسابق عهدهما لكن لا يبدو أن الحكومة تنوي فعلاً اتخاذ سياسة جذرية، تستأصل التيار السلفي، أو تغير خارطة التحالفات الداخلية، وإنما هي تستخدم القوى المحلية لضرب بعضها بعضاً، وتخويف بعضها بالأخر، حتى لا يقوم إنسجام داخلي ووحدة موقف تقضي إلى ضغوط مشتركة على العائلة المالكة لتقديم تنازلات سياسية.

مواجهة فكر العنف والتطرف

الفكر العنفي المتطرف ليس دخيلاً على



ثم إن العنف تقوم به جماعات صغيرة مفتتة، بهم الحكومة إن تلصقها بـ (القاعدة) صدقاً أم كذباً، فذلك يوفر لها غطاءً دولياً يحميها ويدعمها. فالأمراء يريدون أن يقولوا للأميركيين بأنهم معهم في قارب واحد، وأنهم جميعاً مستهدفون من قبل عدو واحد هو القاعدة؛ في حين أن معظم هذه الجماعات الصغيرة غير المترابطة، وإن كانت تستقي مصادر تفكيرها من نفس مصادر القاعدة ونفس مصادر الفكر الوهابي المتطرف، وهي وإن كانت تؤمن بأهداف القاعدة، فإنه لم يثبت أنها تتبع القاعدة تنظيمياً وتآمر بها، حتى وإن وجد بعض قادة الجماعات الصغيرة ممن تدريبوا في أفغانستان.

أثبتت الأحداث أن أغلب من يقوم بالعنف هم شباب صغار بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين، ومعظمهم لم يسافر خارج المملكة بتاتاً، بل تربوا في أحضان المؤسسة الرسمية وتعلموا على محاضرات مشايخها وتشكلوا كجميوعات صغيرة على حواشي التجمعات السلفية القريبة من السلطة. ولأن الجماعات متعددة وصغيرة، فإن القضاء عليها صعب، وتتبعها شبه مستحيل، خاصة إذا كانت تتوالد وتتزايد، بل وتندرب في معسكرات في السعودية نفسها!

إن السيف والبندقية اللذان يهدد بهما نايف دعاة العنف، يدفعهم لاستخدامهما ضدّه. كما قال أحدهم لمراسل أجنبي. وإذا كانت العائلة المالكة لا تبحث عن هدنة، ولا تطمح إلى استئصال، ولا ترغب في دفع أثمان سياسية مستحقة للشعب، ولا تريد مكافأة الفكر، وترى أن الشذوذ جزئي! ومحدود... فإنها بكلمة أخرى، تبحث عن معالجة سطحية بدون أن تدفع أية فواتير. وهذا لا يتم، خاصة إن كانت تريد الحل أن يكون معجلاً! إنها سياسة متناقضة، فالدولة ضيّعت الاتجاهات، والأحداث هي التي تقودها والمجتمع وفق ألبيتها. وبذا يمكن التأكيد على أن العنف سيتواصل، والإنسداد السياسي سيتواصل، والإنهيار الاقتصادي لن يتوقف، وبعد أن تصل الأمور إلى وضع غير متحمل، وينفجر الشارع بوجه السلطة، (ربما) تكون هناك مهدنات أخرى في جعبة العائلة المالكة قد تسعفها، أو لا يكون لديها شيء منها، فتكون قد وصلت إلى الموت السريري فيجري التخلص منها.

هو وجود الفكر المتطرف، وهذا هو المغدّي الأساس لاستمراره، وهو مبعوث ومتخمر ومستوطن في كل ثقافة (نجد) المحلية. يعززه في ذلك: مناهج التعليم، وقمع الحريات الثقافية، واعتماد الرأي الأحادي، وشرعة الفكر المتطرف من قبل الدولة، وإعطاء هذا الفكر شرعية التواجد والسيادة على ما عداه. ليس المنطقي بعدئذ، أن يكون حلّ المسألة الفكرية سهلاً، وفي سنوات قلائل، بعد أن عمد وعشعش واستطال طيلة عمر الدولة السعودية الحديثة. وليس من المعقول أن يتلاشى فكر العنف الذي تنمو على تاصيلاته وشروحه شرعية الدولة. وليس من المتوقع أن يخدم بدون انفتاح واسع على كل الثقافات والإجتهادات التي لا تعترف بها الوهابية. نحن بحاجة إلى أجيال تترى من جديد على غير هذا الفكر نحن باختصار بحاجة إلى بديل لا أن نعتبر هذا الفكر هو الأفضل في المملكة والعالم، وهذا يستلزم عمل سنين في حال اقتنع المسؤولون بضرورة ذلك وهو ما لم يتم حتى الآن.

ومن مسببات العنف الإختناق السياسي وغياب الحريات العامة كمنخس للتدهور السريع للأوضاع الأمنية والإقتصادية. إذن، فاللتدهور الإقتصادي، وارتفاع مؤشر البطالة، والفساد الإداري، واستيطان الفقر، وتدهور الخدمات الإجتماعية الأساسية للمواطن، كلها محفزات للعنف وإن كانت لا تبرره. في حين يرى المواطن في المقابل قلة منمتعة بخيرات الوطن، وقلة مستاثرة بإمكانيات الدولة، وقلة تعبت بمقدرات الوطن في وقت يعيش هو على الكفاف، ويرى نظراءه في بلاد النفط الخليجية من هم أحسن حالاً فيرتد على ذاته ليكتشف أن العلة ليست فيه

الفكر المتطرف هو أصل البلاء، وهو مستوطن في المملكة منذ تأسيسها وهو منهج كل أطياف التيار السلفي بما فيه الرسمي

وإنما فيمن يقف على رأس الأمر والأشياء الصغيرة. كل هذه الأمور يجب أن تتغير إن كان المسؤولون بحق يبحثون عن حل للعنف. أما الخيار الأمني فهو نفسه غير قادر - في المدى القريب - على معالجته حتى بشكل سطحي، بل هو غير قادر على تقليصه رغم الحملات الامنية الكبيرة والأموال وتجنيد المزيد من المخبزين. ويجب أن نعترف بحقيقة أن المواطنين لا يتعاونون مع الحكومة، وكأنهم يريدون القول بأنها هي من صنعت المشكلة وأنها هي من عليه إيجاد حل لها. وهؤلاء المواطنون قد بدأوا برفع الصوت عالياً ضد الحكومة نفسها، ويهتمونها بالفشل في تحقيق أوليات الحياة الكريمة والاستقرار المنشود، فشرعية الدولة بدأت بالتراجع بسبب العنف، ولم تنقو بمواجهته.

الفكر، فغطى ما عداه وساق المجتمع باتجاه الجمود والتطرف وقسم المجتمع إلى أشلاء تغذت عليها السلطة ربحاً من الزمن، إلى أن تحولت تطرف التيار إلى أزمة للعائلة المالكة نفسها. بلا شك هناك حاجة لمراجعة الفكر السلفي، وعدم إفصاح المجال له ليتمثل المجتمع بكل فئاته، وإنما يمثل أتباعه فقط لا أن يفرض رأيه على الآخرين بقوة الدولة وجبروتها. لا تنحصر المشكلة في وجود فكر وهابي متطرف، بل في فكر متطرف تتبناه الدولة وتشرعن نفسها من خلاله، وتسعى لترويجها داخل وخارج المملكة باعتباره (الإسلام والعقيدة الصحيحة). وإذا لم تتخذ السلطة عنه، فإن التطرف باق يزور القنابل والعنف في كل مكان.

هناك جهود ظهرت من خلال الكتابات في الصحافة المحلية لمناقشة هذا الفكر المتطرف، وإن كان بحذر، وقد كان قليل من الكتاب قد أكدوا على حقيقة أن الفكر الرسمي الديني هو نفسه فكر العنف سواء بسواء. لكن رأي المملكة، أي فليجاهدوا يختلف: فهي تريد من جهة أن يقوم (الأقل) تطرفاً بمحاربة (الأكثر) عنفاً. وإذا سمحت لمن يزعمون أنهم وسطيون من بين التيار السلفي بمكافحة العنف وحصره في خارج المملكة، أي فليجاهدوا في أفغانستان والعراق؛ أما السعودية فليد مسلم لا يحتاج إلى جهاد!

هذا المنطق، يعني تحديداً تصدير المشاكل والفكر السعودي الوهابي المتطرف إلى خارج الديار. فتلك ساحات مفتوحة ومشروعة للعنف، والغريب أن تأتي مثل هذه الدعاوى بصورة شبه رسمية ومن الفضائيات السعودية، ومن أشخاص لهم كتابات بل كتب تكفر المواطنين في الداخل وتفتي بقتلهم، مثل الحوالي والقزني والعريفي والعمر وغيرهم ممن سبق لهم أن اعتقلوا على ذات الخلفية الفكرية والمواقف السياسية المتطرفة وذلك في التسعينيات الميلادية!

العائلة المالكة في الحقيقة لا تواجه الفكر المتطرف، وإنما تحاول أن تحصر بلاءه (خارج إطار السلطة) وليس بالضرورة خارج إطار المجتمع، فضلاً عن أن تحصره خارج إطار السعودية نفسها.

جدلية استمرار العنف

هل ستقود الحملة الأمنية إلى التخفيف من ظاهرة العنف في المملكة؟ لعلّ ظهور قائمة جديدة من الأسماء تعطينا فكرة عن مستقبل العنف، فأسماء قائمة ١٩٩ التي ظهرت قبل بضعة أشهر لم تنته ولزال الكثير من الأسماء التي وردت فيها تعترض للملاحقة، وها هي قائمة أخرى تتبعها بـ ٢٦ اسماً. منذ بضعة أشهر وأحداث العنف تترى في المملكة، إذ لا يكاد يمر يوم إلا وهناك خبر أو صدام أو محاولة اغتيال أو تفجير أو اكتشاف أسلحة وخلايا ومراكز تدريب أو ما أشبه. أي أن مؤشر العنف في تزايد مستمر رغم تصاعد العنف بشأن الأمن، بعضهم فأسد تصاعد العنف بشأن المتطرفين في حالة يأس وأنهم يقذفون بأخر سبامهم.

هذا تضليل، أو إذا أخذنا الأمر بحسن نية، فهو جهل فاضح لصيرورة العنف. أحد مسببات العنف

في جلسة الاستماع بإدارة لجنة الحرية الدينية الدولية في الكونغرس :

السعودية تبشر بالكراهية الدينية محلياً وعالمياً



مي يماني

على صعيد آخر... أوضح خلال جلسة الإستماع عدد من الباحثين والخبراء في مجال حقوق الإنسان والقانون آراءهم في هذا المجال، وكانت من بينهم الدكتورة مي يماني، عضو المعهد الملكي للشؤون الدولية وإستاذة القانون في جامعة لندن. إستلهاها من عنوان الجلسة (التبشير العالمي بالتشدد). أوعدم التسامح) أشارت الدكتورة يماني سؤالاً افتتاحياً: هل السعودية بريئة أم مذنبه؟ لتبدأ في سرد تجربتها الذاتية من أجل تشكيل رؤية حول السؤال المطروح. وفيما يلي نص الكلمة: ولدت كمواطنة سعودية، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وكنت محاضرة في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ونشأت بعقلية منفتحة، تحترم القوانين والعادات في الدولة السعودية، بما يشمل الرقابة، والحجاب، والنظام الأبوي الاضطهادي. لقد قبلت بكل ذلك، إلى أن بلغت هذه القوانين والعادات حد التهديد بإسكاتي.

إن هذه التهديدات لم تأت في الصف المدرسي في جدة أو الرياض أو أي مكان آخر داخل حدود المملكة، ولكنها جاءت في لندن قبل ثلاث سنوات من قبل مسؤولين سعوديين في شكل رسالة من وزير الداخلية. وقد تم إبلاغي بعدم الكشف عن محتويات الرسالة أو مصدرها لأي جهة كانت، وهذه تعتبر تكتيكات تقليدية في التهديد. وكان الطلب الرسمي هو:

لانتهاكات صارخة في مجال الحرية الدينية. إن جوهر هذه السياسة الصارمة على الحرية الدينية يكمن في نظام التعليم، الذي يحتوي على مواد هجومية وتمييزية في المنهج الديني، ويتم تدريسها بصورة إلزامية في المدارس الحكومية.

وأضاف: لقد كُرسَت اللجنة قدراً كبيراً من الاهتمام للسعودية قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث توصلت اللجنة إلى أن ثمة قضية نابغة مباشرة من السياسات المتشددة والقمعية داخل البلاد. فمُنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان هناك عدد متزايد من التقارير تفيد بأن المساعدات التي تقدمها الحكومة السعودية كانت تستعمل لتمويل مدارس دينية ونشاطات أخرى تقوم بنشر الكراهية، وعدم التسامح، وفي بعض

مي يماني: الإسلاميون في

الحكم والمملكة لن تكون

دينية أكثر مما هي عليه الآن

الاحيان العنف، الذي تقوم به جماعات دينية مسلحة ومتطرفة في عديد من مناطق العالم. وتابع رئيس اللجنة: تثير هذه التقارير أسئلة مزعجة حول دور الحكومة السعودية في التبشير العالمي بأيديولوجية غير متوافقة مع الحرب على الارهاب والضمانات المعترف بها دولياً حول حق حرية الدين والاعتقاد. إن الظروف السائدة في السعودية وهكذا إمكانية أن تكون الحكومة السعودية قد لعبت دوراً في نشر الكراهية وعدم التسامح ضد المسلمين وغير المسلمين لها دلالات قوية بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية. ول سوء الحظ، فإن تشجيع حقوق الإنسان، بما يشمل الحرية الدينية لم تكن ميزة عامة في العلاقات السعودية الأميركية، وقد أوصت اللجنة بأنه يجب أن يكون لهذه الميزة وجود في العلاقات بين البلدين.

عقدت اللجنة الخاصة بالحرية الدينية الدولية جلسة إستماع بواشنطن في الثامن عشر من نوفمبر تحت عنوان: (هل تمثل السعودية تهديداً إستراتيجياً: التبشير العالمي بالتشدد)، بإدارة كل من مايكل يونغ، رئيس اللجنة، ونينا شيا، نائب الرئيس ومدير مركز الحرية الدينية لدار الحرية، وخالد الفضل الأستاذ الزائر للقانون في جامعة ييل، وريتشارد لاند رئيس لجنة (سي إي أو) للحرية الدينية، والبروفسور بريت بانسال الأستاذ الزائر في كلية جون كينيدي في جامعة هارفارد، والسيدة باتي شانج رئيسة سي إي أو لمؤسسة المرأة في كاليفورنيا. كما شارك في الجلسة عدد من الباحثين والخبراء، ومن السعودية شاركت الدكتورة مي يماني.

من الجدير ذكره، أن اللجنة الخاصة بالحرية الدينية الدولية تأسست من قبل الكونجرس لغرض تقديم توصيات للرئيس الأميركي، ولوزير الخارجية، وللكونجرس بخصوص الطرق التي يمكن للسياسة الأميركية أن تكون عليها بصورة فاعلة من أجل تطوير الاحترام في الخارج للحرية الدينية والاعتقاد المعترف بهما دولياً. وهذه الهيئة تعتبر مؤسسة مستقلة ومنفصلة عن السلطة التنفيذية والكونجرس، ويتم تعيين أعضاء اللجنة من قبل الرئيس وقيادة الكونجرس الممثل من الحزبين الرئيسيين، الجمهوري والديمقراطي.

في كلمته الافتتاحية قال رئيس اللجنة بأن ليس هناك حرية دينية في السعودية، كما ذكرت ذلك تقارير اللجنة ووزارة الخارجية في مناسبات مختلفة. إن الحكومة السعودية تقوم بغرض حدود صارمة وربما تامة من أجل قصر الممارسة العلنية للتعبير الديني على، ما يعرف في الغرب، الوهابية. ونتيجة لذلك، فإن السنة من غير الوهابيين، والشيعية، والصوفية والجماعات الاسلامية الاخرى، وهكذا أكثر من مليوني مسيحي، وهندوسي وآخرين من غير المسلمين من العمال الاجانب الذين لا يعتقدون التفسير الديني الحكومي، يتعرضون

التوقف الفوري عن الكتابة والتصريحات الكلامية حول السعودية، وأن أعتبر نفسي محظوظة كوني لم أعتقل قبل نحو خمس سنوات على الأقل.

ومن أجل وضع ذلك كله في سياقه يمكنني القول، إنني كباحثة زميل من المعهد الملكي للشؤون الدولية، وحاملة شهادة من كلية برين ماور، وحائزة على الدكتوراه من جامعة أوكسفورد، قد أمرت من قبل مسؤول عال المستوى في المملكة السعودية بإغلاق فمي. وجريمتي هي كتاب (الهويات المتغيرة) وهو عبارة عن مجموعة مقابلات أجريت مع عدد من الشباب السعوديين الذين تحدثوا عن تطعاتهم، إحتباطهم وأملهم، وباحثة أكاديمية وليبرالية، فإنني أعقد بأن الكتاب يساعد الحكام على فهم رعاياهم الشباب، وهو شيء جوهري إذا ما كانوا جادين في الإصلاحات. إن رد فعلهم يتحدث عن نفسه. والمفارقة هنا أنه في مقابل كتاباتي الليبرالية، التي أثارت غضبهم، تلقى الكتابات الإسلامية المتشددة، انتشاراً واسعاً ومدموماً، وهذا جوهر الأزمة السعودية.

إن المسؤول السعودي نفسه الذي أراد مني أن أؤد بالصمت يدفع الآن باتجاه الإصلاحات والليبرلة. فهذا التحول السريع يطال المصادقية الى حدودها القصوى، والحقيقة أن العائلة المالكة لم تدبر أي ميل نحو إصلاحات جهورية، ولو كان الأمراء جادين حول الإصلاح لتقرّبوا من الطبقة الوسطى الليبرالية والنخبة الفكرية. ولكنهم إختاروا ألا يفعلوا ذلك، ليس لأن الدولة تتبنى المتعصبين، فهؤلاء هم الدولة، وهم منضوب بالكامل في تركيبتها.

وللقيام بتحليل ذلك يمكن القول أن العائلة المالكة عميقة الصلة بالمؤسسة الدينية الوهابية: وبصور عديدة فهي حكومة إنتلافية. فالأمراء قد أمّدوا المؤسسة الدينية بالسلطة والمال في مقابل الحصول على المشروعية الدينية. فالمؤسسة الدينية تمسك ببعض أهم مفاصل السلطة مثل: النظام القضائي، ونظام التعليم الديني، ووزارة الشؤون الإسلامية، ووزارة الحج والأوقاف الإسلامية، وكذلك كما هو معروف هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بموظفيها المعروفين بالمطوعين، أو الشرطة الدينية. إن هذه الفرقة الحائزة على قوة هائلة تتحكم في تعيين الأئمة، الذين يقومون بممارسة التبليغ الديني في ٧١ ألف مسجد في أرجاء المملكة. وبالرغم من الادعاءات بأن عدة مئات من هؤلاء قد تم إخضاعهم لبرامج إعادة تأهيل تعليمية، فإن العائلة المالكة غير قادرة على عزلهم من مناصبهم، وهذا يعني من الناحية

العلمية إنها ببساطة قامت بإعادة تعيينهم. إن الدولة السعودية تعتمد على التعليم من أجل إعادة إنتاج نفسها، إنها منطقة تعكس ذات التوترات الداخلية وهكذا التحالف السياسي. ففي الوقت الذي كانت فيه البلاد بحاجة ماسة للعمالة الماهرة، فإن قسماً رئيسياً من منهج المدارس كان مكرساً للدراسات الدينية الذي يسلط الضوء على العقيدة الوهابية. ومن أجل توضيح هذه النقطة يمكن القول بأن بعض التقديرات تفيد بأنه أكثر من ٥٠ بالمئة من المنهج المدرسي مكرس للتعصب والرؤية الوهابية المشككة حول العالم. دع عنك الجوانب الشكلية حيث يتم تخصيص الكتب المدرسية ذات اللون الأزرق للأولاد فيما يكون اللون الوردي من نصيب البنات، فهذه أدوات سيطرة الدولة. فالموضوعات تدور حول كيف يمكن تقادي تقديس الأولياء في درجاته المختلفة، وحول الذنب، والخوف من النار، وإنكار طرق الكفار، وليس الكفار المقصودين شيئاً آخر غير كل الغربيين. إن الوهابيين يرفضون الشيعة ويعدونهم مشركين، وحتى السنة في مكة المكرمة فإنهم يعاملون بوصفهم منحرفين لأنهم لم يعتنقوا الوهابية، وبخاصة من لديهم ميول صوفية.

الأمراء بمختلف توجهاتهم متفقون في الحفاظ على حكم عائلتهم، ولا يريدون إصلاحات تنتقص صلاحياتهم

إن الكتب المدرسية المتداولة في مراحل التعليم الثانوي والمتوسط تضع حدوداً قاطعة ونهائية بين أهل الصلاح وأولئك الذين إنحرفوا عن الصراط المستقيم. إن واجبات الشباب السعودي تحتويها العبارة التالية: الولاء للنظام والعداء للمشركين، ولذلك يمكن رؤية جهاديين غاضبين يتجهون نحو العراق من أجل قتل جنود قوات التحالف. فذلك العقيدة التي يثبونها والقادمة من قلب الدولة السعودية، قد تغذوا عليها طيلة حياتهم التعليمية. مدفوعون بالبطالة، وعدم الاستقرار السياسي، وانهايار المعدلات المعيشية، فإن هؤلاء الجهاديين يمثلون جنوداً سهلين لاين لادن وقضيتهم، وهم - في الوقت نفسه - مستعدون للعمل من أجل الفوز بالجنّة.

وبالرغم من هيمنتهم على الحياة السعودية، فإن الوهابيين يمثلون أقلية تركت

الأقسام الكبرى من المجتمع مهمّنة ومعزولة، بدءاً من شعبة المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، والحجازيين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، والاسماعيليين في نجران، فهؤلاء قد يخفون إستبياءات طويلة الأمد نتيجة لهذا الخل. ولكن الكثيرين سيضعونهم جانباً حينما يتم تقديم تنازلات وإدخال إصلاحات، وهذا يعني بأن العائلة المالكة، بإسمها الذي يدمع الدولة بقوة، ستشملهم في النظام السياسي والقبول بمعتقداتهم الدينية. إن القشل في القيام بذلك قد يدفع في أسوأ حال مثل هذه الجماعات للانخراط في أذرع الجهاديين، وفي أحسن الأحوال يجعلهم يخفون الطرف عن التعصب والعنف في بلادهم.

السعودية بناء على ما سبق هي مذبذبة في الترويج للتشدد وعدم التسامح، ولكنني مترددة في الاستسلام حيال موضوع التغيير. إن الإصلاحات إذا ما عنت أي شيء، فإن تدابير عاجلة يجب أن تتم على النحو التالي: إنهاء فوري للتمييز في العمل على أرضية مذهبية، إثنية، أو جنسية (ذكر/أنثى)، وهكذا وقف العمل بالقوانين غير العادلة ضد المرأة، وحرية التعبير، والتعبير الديني، وحق الاجتماع والتشكّل. إن هذه النقاط كبيرة وحساسة، ولكن إذا ما استمرت العائلة المالكة في دس رأسها في الرمال، فإنها ستبقى ملالاً لمرتكبي العنف، وقوى التشدد التي تهدد بقاءها.

وببساطة، فإن مجموع الحكام الذين تجاوزت أعمارهم الثمانين عاماً لا يستطيعون فهم شعب يشكل فيه ٨٠ بالمئة من سكانه أقل من نصف أعمارهم، وهذا يمثل فجوة خطيرة في العمر والثقافة، في الحقيقة، إن حكام السعودية أسسوا نظاماً لم يكن أبداً مصمماً للتغيير، فهو قائم، كما كان، على الفساد، والاضطهاد، والدعمانية من أجل تخليد سلطتهم، ولم يتبق سوى وقت قصير من أجل إجراء تعديلات على التصميم الأولي.

ويعد نهاية الجلسة، طرح المشاركون عدداً من الأسئلة حول التحديات الاقتصادية في موضوع التسامح الديني، والإصلاحات السياسية وتنامي ظاهرة العنف. وذكرت الدكتورة يمانى في سياق الإجابة عن سؤال حول الوضع الأمني أن الوضع بات خارج السيطرة، فما يجري يمثل أخطر أزمة أمنية يواجهها الحكام السعوديون منذ تأسيس الدولة.

وتؤكد الدكتورة يمانى على أن من يمارس العنف في السعودية أو ما يعرف بالجماعات المنسوبة تحت شبكة تنظيم القاعدة هم أقلية تنتشر في البلاد، وفي سياق حديثها عن

خيار الطوارئ قبل الخروج المستحيل

تفجرت قروح الجسد فجأة واحدة، وقبل أن تنتهي الحكومة من تضييد جرح أو شد الرباط عليه حتى يتفجر قرح آخر، حتى باتت الدولة بالكامل تشهد حالة إسعاف متصلة، ولكثرة ما في هذا الجسد من قروح فقدت الدولة أجندة أولوياتها، فلا تدري أيًا من هذه القروح أولى بالعلاج من الآخر، هل هي البطالة المتفشية، أم الفقر المتزايد، أم جماعات العنف المتنامية، أم الفساد الإداري والقضائي، أم معضلة الخطاب الديني السلفي، أم الجريمة بكافة أشكالها. هذه وغيرها ملفات ظلت رهينة لارادة عليا مجمدة، فتراكمت المشكلات طيلة عقود وهي تتفجر الآن تبعاً.

إن ما كانت تراهن عليه الدولة سقط، فما عاد الاحساس المتورم بالقدرة على ضبط الأوضاع، والامسك بزمام الأمر مجدياً، فقد بات معلوماً أن اللجوء إلى البطش من علامات فشل الدولة إن لم يكن نهايتها، وأن مراكمة المشكلات وتحويلها لا يعني أكثر من تأجيل لحظة الوفاة، لأن الأوضاع بلغت مستوى من السوء بحيث ليس هناك من يرى بصيص نور آخر النفق المعتم. فحتى الكبار وهم يعقدون إجتماعاتهم الدورية يتفقون على الأزمة الخائفة بالسلطة، ولكن حين تأتي لحظة التفكير في القرار يكون الجميع أما الاسئلة الحائرة: كيف نبدا؟ ومتى؟ ومن أين نبدا؟

مهمة تصحيح الاعوجاج متشعبة، ولا يمكن الهروب منها، فهناك مشكلات بين الدولة والعالم الخارجي بسبب صدارتها: النفط والارهاب، وهناك مشكلات بين الدولة والمجتمع بفعل سياساتها المتخبطة التي انتهت إلى: الفقر والبطالة والاستبداد بنوعيه الديني والسياسي، وبينما تحاول بشتى السبل معالجة مشكلاتها مع العالم، تتفجر قضايا لم تكن في الحسبان، من صفقات الغاز المجبضة، إلى الخطاب الديني المتطرف إلى الارتكاس السريع في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وفيما ينتظر منها في الداخل إصدار قرار تاريخي للبدء ببرنامج اصلاحى شامل وفوري، إذا برود الأفعال تتفجر دويًا وتدميرا.

لقد سأم الناس من وعود ساخرة، وتصريحات زائفة، وكلام ينضح دجلاً وهزلية، ووصل بهم حد اليأس من هذه الدولة بكل ما في جوفها من أجهزة إلى درجة أنهم باتوا ينشدون حلولاً من الشيطان. فقد أضاعت الدولة حقوق العباد والبلاد ولم ترع لهم حرمة وكرامة، ودفعت بهم لأن يسلكوا سبلاً في التعبير عن أسهم بطريقة لم تخطر لهم على بال من قبل، وإنما اضطهرهم إليه ضحك العيش، وهدر الكرامة، ومصادرة الحرية.

وصحيح ما أشارت إليه الدكتورة مي يماني في كلمتها في جلسة الاستماع في الكونغرس الأميركي مؤخراً والمنشورة في هذا العدد بأن الجيل الحاكم الآن هم أبناء الثمانين والتسعين، فيما يمثل ٨٠ بالمئة من سكان البلد أقل من نصف أعمار هذا الجيل، الذي مازال يعيش بعقلية المؤسس، الذي يرى في البلاد حقل صيد والسكان عبيدًا يعملون فيه لصالح المالك الرئيسي. ولذلك فإن ما يصدر عن هذه العقلية لا يمكنه إلا أن يكون متأخراً عن أوانه، لأنه يأتي تعبيراً عن ماضي مازال هذا الجيل مسكوناً فيه، فيما تتطلب تحديات ومشكلات الدولة الراهنة عقلية جديدة تعيش الواقع بتماميته والمصلحة بأبعادها القصوى.

هل يعني ذلك أن الجيل الجديد يحمل مزامير الإصلاح وزبور التغيير، وبالتالي هل هو أكثر تأهيلاً وكفاءة وانفتاحاً من الجيل القديم؟ لا يعني ذلك بتاتاً على الإطلاق، فنفي الشيء لا يعني إثبات ما عداه كما يقول أهل المنطق، لأن الجيل الجديد تحكمه عوامل أخرى غير العمر، فهو مصاب بأمراض السلطة، من فساد وتعال، واستبداد.

إن المنتظر من العائلة المالكة بات قليلاً إن لم يكن نادراً، فالجميع يدرك حجم المشكلة ويدرك أشكال الحل المتوفرة لدى السلطة، ومهما بلغ الأمل بأهلها فهو لن يكون بأكثر من توقع ترقيعات في الاطر الخارجية. هكذا تخبرنا فحوى القرارات الصادرة عن القيادة السياسية منذ نشأتها وتعرّض ذلك منذ عقدين، حين إنشغلَت الدولة بصناعة الاطارات الفارغة ممثلة في مجلس الشورى، ومجالس المناطق، والحال سيسحب بالتأكيد على مجالس البلديات.

العلاقة بين الإصلاحات والعنف تقول يماني بأن الحكومة لم تقدم حتى الآن سوى حلولاً وإجابات أمنية، أي باستعمال القبضة الحديدية كما يطلق عليها الملك فهد، أو تصريحات الأمير نايف، فيما لا توجد إجابات سياسية. وحول الإصلاحات المنتظرة أجابت اليماني: (إن من يقول بأننا يجب أن نرى أمراء ليبراليين كيما نعمل سوياً معهم، يجب أن يدرك بأن في العائلة المالكة أمراء ليبراليين، ومحافظين، ومتطرفين، وكلهم متفقون على شيء واحد مشترك وهو الحفاظ على العائلة المالكة والابقاء على مكانها في العرش. فالعمل مع الجناح الليبرالي في العائلة المالكة يعني بصورة غير مباشرة الاعتراف بالأجنحة الأخرى).

وفي سؤال وجهه بريس بانسال للدكتورة يماني حول قوى الإصلاح العاملة في المملكة وما هي الخطوات الأميركية التي إتخذت من أجل دعم هؤلاء الاصلاحيين، أجابت يماني: (إن أحد التبريرات السائدة هو أننا لن نملك صوتاً، أو صوتاً واحداً لكل رجل في وقت ما، لأنه في حال حدث ذلك فسيكون هناك إسلامويون سيطرون على السلطة، وهذا ليس بالنسبة للسعودية فحسب، بل وحتى بالنسبة للدول المجاورة التي تلقى دعماً وحماية من قبل الولايات المتحدة، فالخوف يأتي دائماً من نشوء نظام اسلاموي، وبطبيعة الحال، فإن الحديث هنا يدور عن المزود الرئيسي للنفط ودولة ذات مساحة ممتدة، وكما يقال في الولايات المتحدة الاعتماد على السعودية. فالأخيرة، بعد زوال طالبان، تمثل اليوم النظام الاسلامي المتشدد أو النظام الذي يشترع نفسه عبر أو بواسطة نوع محدد من الدوغما الدينية، في حين لا يمكن أن تكون السعودية أكثر تديبناً مما هي عليه الآن. بالطبع، ترون هنا الأمراء الليبراليين الذي يأتون ويتحدثون اللغة الإنجليزية، وهم أنفسهم أعضاء تلك الفئة التي كنتم تتعاملون معها. وما هو البديل؟ إن السبيل الوحيد يكمن في النظر إلى الإصلاح المباشر والفوري، أي الاستيعاب، إستيعاب الأكثر ليبرالية، ومباشرة. فهناك كثيرون في البلاد، وهناك أيضاً طرق، وليس فقط الكوة التي تطل منها الحكومة، فالإجراءات المبصرة والوعود تظل بدون جدول زمني. ماذا يمكن للولايات المتحدة فعله؟ نحن ندرك تماماً بأن هناك ثقة قليلة باستطلاعات الرأي، وهناك أيضاً مشاعر معادية للولايات المتحدة، وعليه فإنكم تقدمون لنا منتجاً - ديمقراطياً - ولكن كما تعلمون فإن الناس تقول بأن الشخص الذي يبيعنا غير مقبول لدينا وأننا لا نثق بمنتجه).

هل تنجح الحكومة في صناعة مسرح جهادي بديل؟

معركة توازن الخصومات



العواجي: الجهاد ساحة مفتوحة خارج السعودية!

خلال تدابيرها الأخيرة تسعى إلى حصر هدفها في إيقاف نمو التيار الجهادي بما لا يفوق قدرتها على المواجهة.

ثانياً: إن التباين الكبير في تركيبة ونشاطية التيار الجهادي التكفيري في السعودية تجعل الوضع فيها مختلفاً عن باكستان، الأمر الذي يجعل خيار احتواء التيار أقل خطراً في النجاح بالقياس إلى ما جرى في باكستان.

ثالثاً: إن العائلة المالكة غير قادرة على الذهاب بعيداً في خطتها دون الأخذ بنظر الاعتبار الغضب الدولي، مع التذكير بالسخط الذي أبدته الإدارة الأميركية حيال الطريقة التي تدبر بها الحكومة السعودية الصراع مع التيار الديني التكفيري.

ولذلك قيل، في حقيقة الأمر إن اختيار الحكومة السعودية السير مع تكتيكها هذا يعد خطيراً للغاية، فهو يؤدي إلى توسيع شقة الخلاف بينها وبين واشنطن، وقد تحمل معه دلالات عديدة فيما يتصل بأعمال المقاومة في العراق. وربما الأهم من ذلك، أن المناورة السعودية تكشف عن أنه بالرغم من أن جزءاً صغيراً من المجتمع السعودي يشارك بصورة فاعلة في العمل الجهادي داخل العراق فإن التعاطف معه يبدو عميقاً.

وبالنظر إلى جذور القاعدة في المملكة والدور المركزي الذي يلعبه مفهوم الجهاد داخل الإسلام بحسب التفسير الوهابي، فإن الملكية ستكون في مأزق. وإذا ما شنت الحكومة هجوماً عسكرياً ضد القاعدة، فإن الرياض تتبدد عناصر أخرى من مشروعيتها، فأفراد التيار الجهادي التكفيري قد يجادلون بأن الحكومة لم تقم فقط

الورقة كأداة من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، دون السماح لهذه الجماعات بتهديد سيادة النظام. فعلى سبيل المثال، وظفت باكستان المتطرفين المتورطين في عمليات جهادية خارج الحدود كوسائط في أماكن مثل الهند وأفغانستان ولكن دون السماح لهم بتوجيه حراهم ضد الدولة الباكستانية نفسها. وعلى أية حال، فإن السعودية تقف في تقاطع طرق مع مجاهديها الذين يتوحدون بصورة أساسية حول شبكة القاعدة.

إن ما تطمح إليه الحكومة في الوقت الراهن هو إعادة السيطرة على كافة الجماعات من أجل تحقيق أغراضها الخاصة، مع إدراكها التام بأنها غير قادرة على إخماد هذه الجماعات

السلفيون الرسميون يقدمون

للتيار التكفيري ميداناً بديلاً

لممارسة الجهاد خارج

السعودية في العراق وغيره

بصورة نهائية. وعلى أية حال، فإن ثمة ما يشير إلى أن تكتيك الحكومة مرشح للفشل للأسباب التالية:

أولاً: أن التيار الجهادي ينظر إلى معركته في الداخل ضد الحكومة بأنها توازي إن لم تكن تفوق من حيث أهميتها الدينية من الصراع الخارجي ضد القوات غير المسلمة. وفيما يميل البعض إلى إنكار عقيدة كهذه، فإن صميم التيار الجهادي داخل المملكة لن يحدد عن أهدافه المنشودة في الداخل للسير في تنفيذ خطته، حيث يبنى هذا الجزء الفاعل والقيادي من التيار عقيدته على أن الانظمة القائمة حالياً في العالم الاسلامي هي غير شرعية بالمعنى الديني، وبالتالي يجب محاربتها. وحيث أن الحكومة تعي هذا المأزق بصورة شبه كاملة، فإنها ومن

في تصريح مثير للجدل قال الشيخ والمحامي محسن العواجي في الثالث من ديسمبر بأن المقاتلين الذي يحاربون الدولة السعودية سينالون شرف الجهاد إذا هم، بدلاً من ذلك، وجهوا جهودهم ضد القوات الأميركية في العراق. وبينما رفض التأكيد ما إذا كان المقاتلون المرتبطون بتنظيم القاعدة يمثلون لنصيحة بعض العلماء من أجل صرف أنظارهم نحو العراق وأفغانستان، قال العواجي لاذاعة بي بي سي البريطانية بأنه من الصعب علينا أن نقدم تصريحاً واضحاً حول العراق، ولكنه قال بطريقة أخرى أنه إذا كان هدف المجاهدين هم الناس الإبرياء، فنحن ندين ذلك، ولكن إذا كان هدفهم هو إخراج الأميركيين من العراق، فنحن نبارك لهم ذلك ونشكرهم عليه.

لقد أثار تصريح الشيخ العواجي، المحسوب ظاهراً على اتجاه ديني معتدل وقريب من الحكومة، جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية الأميركية، حيث اعتبر التصريح تكتيكاً تستعمله الحكومة السعودية من أجل حماية نفسها ضد المتطرفين الدينيين، كما يكشف التصريح عن قدرة شبكة تنظيم القاعدة على تجنيد مقاتلين في الداخل. ويقول مسؤولون حكوميون إستاندا على فتاوى العلماء بأن محاربة الدولة السعودية - ليس جهاداً وعليه فإنه غير شرعي، فيما يقدمون ميداناً بديلاً للجهاد في العراق. وفي تحليل لما تبطنه تصريحات الشيخ

العواجي فإن المناورة الحكومية تشير إلى أن القادة السعوديين قد توصلوا إلى أنهم لا يستطيعون كسب الحرب الأيديولوجية ضد القاعدة، والتي ترى بأن الحكومة السعودية غير شرعية، لأن الجهاد بحسب التفسير الوهابي مبدأ جوهري وأصيل في الإسلام وبالتالي في السعودية، فقد جرى توسيع مفهوم الجهاد من قبل الأيديولوجية الوهابية المتطرفة. وبدلاً من ذلك، فإن الحكومة تبعت برسالة إلى التيار الجهادي عبر العلماء بأنها تقف في جبهة واحدة مع التيار فيما يتصل بالجهاد، مع فارق أن أفراد التيار الجهادي يجب أن يحاربوا قوات الاحتلال غير المسلمة في العالم العربي بدلاً من محاربة المسلمين الآخرين.

من الناحية النظرية، فإن الرياض تأمل في أن تؤسس لنوع من العلاقة المماثلة لتلك التي تربط الجماعات الجهادية بالحكومة الباكستانية، حيث تقوم الأخيرة بإستعمال هذه

هكذا تكلمت

خمس أيام عشتها في مركز شرطة حي الصحافة. قالوا لي: اكسر قلمك ولا تكتب، قلت: إنها رسالتي التي أمنت بها ولن أتخلي عنها حتى ولو ضاقت علي سبيل العيش. ابحثوا عن غيرها. قالوا: تراجع عن كل مقالاتك عن الوهابية. قلت أنا عالم بالشريعة أكثر منكم، وأعلم جيداً أن الوهابية ليست إلا بذرة للتطرف والإرهاب. قالوا لم نكتب في صحيفة دولة معادية؟ قلت لهم: أمريكا أمة خيرة. أمريكا رعتكم وحمتكم من عدايات الزمن أكثر من نصف قرن. قالوا مقال في النيويورك تايمز أخطأت فيه. قلت أنا مؤمن بكل كلمة وحرف ورد فيه. بعد مداول طويلة قلت لهم: ألا تريدون أن تأخذوا حكم دونكم مؤخرتي الكريمة، ألهموها بسياساتكم. اعلموا أنكم لو جعلتموها ألغني جلدة فلن أترجع عما أنا مؤمن به. قالوا لم قلت في نيويورك تايمز إن الملك السعودي مريض، عليك أن تعتذر منه. قلت لا شأن لكم بذلك. هو يحاسبني ولستم أنتم. أنتم لستم وكلاءه. قالوا: لم ادعيت أن وزارة المعارف تنشئ لجاناً للتحقيق مع المدرسين وتأييدهم على أفكارهم. أنت كاتب. قلت: هذا ليس من شأنكم، أمامكم أحد ممثلهم يستطيع أن يتحدث عن الأمر. قالوا لم دعوت إلى استماع الموسيقى وفي وقت السحر؟! قلت: لأنني لا أرى بها بأساً. أنتم لديكم حق شخصي خذوه مني، فأنا لم أنطرح بين أيديكم، ولم ألبأ إليكم. كما أن فيكم من هو صادق ومخلص وصاحب مبدأ لا يتنازل عنه، فأنا كذلك. قالوا لم ذكرت في أن حكم الجلد كان بسبب مقالاتك وانت تعلم أن السبب غير ذلك. قلت خير دليل هي شروطكم بأن أمتنع عن الكتابة وأن أتوقف عن توجيه أي نقد للوهابية وللشيخ ابن عبد الوهاب وأبن تيمية. وكانوا قد أحضروا مقالاتي كلها، في ملف وقرأ أحدهم رسالة طويلة كانت قد أعدت مسبقاً، تتضمن المأخذ على مقالاتي وعبارات وردت بها.

مئذني إلى يميني في مركز شرطة حي الصحافة، والجميع يقول: ليس لدينا توجيه بتنفيذ الحكم. قلت لهم أنا لا أبحث عن شفاعاة ولا عن وساطة، نفذوا أحكاما تفتبطون أمام العالم بأنها أحكام شريعتكم. ولأيام أربعة أفهمني الجميع أن الأمر لن ينفذ. قلت: لم؟ أليس أحكام الشريعة؟ وأنا لا أريد تنازلاً، وكانت الإجابات متنوعة متعددة، وأغربها أنه مستحيل أن يطبق عليك، فهي فضيحة وإساءة إلى البلد وإليك؛ يستحون من تنفيذ قانونهم.

منصور النفيدان
الخميس، ٢٠٠٣/١٢/١١

واشطن. إنه بلا شك خيط دقيق يجب على الرياض التعامل معه بطريقة ذكية وحساسة، فمن جهة يجب عليها التعامل مع القضايا الأيديولوجية التي يثيرها تنظيم القاعدة من أجل تعزيز مكانتها وموقعها محلياً، ولكنها بفعل ذلك قد تخاطر بمضاغة تحدياتها من خلال خلق عدو خارجي وآخر داخلي في آن واحد.

وبالرغم من كل هذه المخاطر، فإن السعودية كما الحال بالنسبة لباكستان، قد تكون لها أهداف سياسية خارجية يحققها أفراد التيار الجهادي. ولكن بتوجيه الأخير نحو العراق، فإن الحكومة السعودية قد تدخل في صراع وتنافس حاد مع النفوذ الإيراني وهكذا الشيعة في العراق. وعلى أية حال، فإن الاختلافات الكبيرة بين باكستان ذات النموذج الاحتوائي للجماعات الجهادية، والسعودية التي تحاول تقليد النموذج. فبالرغم من أن مواطني البلدين ينظرون إلى حكومتي البلدين باعتبارهما غير شرعيتين ولكن بدرجات متفاوتة، فإن العناصر الانشاقية في كليهما منقسمة ليس بخصوص مسائل متصلة ضرورة بالشريعة، بل بالسؤال حول كيف يمكن بناء دولة تطبق فيها الشريعة بصورة أفضل. فالجماعات الإسلامية في باكستان ملتزمة بنظام دستوري من أجل تحقيق أهدافها، ولكن أولئك الذين ينشطون في السعودية فإنهم لا يملكون خياراً آخر سوى اللجوء إلى استعمال القوة.

وعلاوة على ذلك، فإن الحقائق على الأرض في البلدين تشير إلى اختلاف واضح: فـنموذج الإسلام السائد في باكستان يختلف عنه في السعودية، وهذا من شأنه توليد أنماط مختلفة

من الجماعات. من جهة ثالثة، فإن أكثر الباكستانيين لا يعتنقون المذهب الوهابي، الذي يمثل الرائد الفكري في موضوع الجهاد. ومن الناحية السياسية، فإن السعودية تفتقر إلى نظام دستوري يعطي

للجماعات صوتاً سياسياً، تماماً كما أنها تفتقر إلى جابر منافس - مثل الهند - يدفع بها لتكريس إهتمام الجماعات المسلحة بعيداً عن العاصمة. ومن الناحية الجهورية، فإن الحرب هي في قلوب وأذهان كثير من الأفراد الكامنين للتيار الجهادي التكفيري داخل المملكة، وأن غاية ما تقوم به العائلة المالكة هي محاولة كسب أولئك الذين في طريقهم للانضمام إلى التيار العنفي صوت ليهتم، ولكن هذه الصورة التي تتناول الحكومة رسمها من المحتمل أن تؤدي إلى فشل جهودها. وإجمالاً، فإن الحكومة لا تملك سوى مساحة صغيرة للمناورة وأنها بإستمالة التيار الجهادي التكفيري نحو مسرح عمليات آخر تمارس لعبة خطيرة.

بالتحلي عن الإسلام، بل تقوم بمحاربة أولئك الذين يحملون المبادئ الإسلامية، وهنا تدخل في الدائرة الشائكة التي تؤدي بها إلى أن توصم بالكفر البواح.

ووفقاً لما تضمنته تصريح الشيخ العواجي، فإن الرياض كما يبدو تبحث عن مصلحة فكرية مع خصمها - التيار الديني المتشدد، من أجل تدعيم مفهوم الجهاد، ولكن توجيهه نحو أهداف آمنة. وتكشف بعض الدراسات بأن خطابي الحكومة والتيار الجهادي المتطرف قائمان على محاربة بعضهم فكرياً وجسدياً. فالنظام السعودي يتوسل بأحداث مروية عن المصطفى صلى الله عليه وسلم حول وجوب طاعة الأمير وعدم مفارقة الجماعة ما لم يرتكب الأمير أعمالاً معصية مجاهرة وتتصل بخيانة الأمانة والخروج عن جادة الحق، ويعول النظام على أحاديث من قبيل (سلطان غشوم خير من فتنة تدوم). ولذلك فإن الحكومة تسعى إلى خلق صورة عن السلطة بوصفها إسلامية، مع بعض المشكلات، وبالتالي دفع عناصر التيار الجهادي التكفيري نحو الجهاد الصحيح لمحاربة أعداء الإسلام في العراق. القاعدة من جهة ثانية تعتقد بأن النظام قد تجاوز حد الفساد المحتمل، وبلغ حقيقة كونه مرتكباً لكبرى المخطئ والمخرجة عن الملة والحدود المتمثلة للشرع، وتجب محاربته وفق ما أمر به المصطفى صلى الله عليه وسلم. ويبدو أن الاحتجاج الأيديولوجي لدى القاعدة يكسب تأييداً لدى التيار الديني المتشدد والمتعاطفين معه أكثر مما يحققه إحتجاج الحكومة. فمن جهة، أن التيار الديني الجهادي شديد الوضوح في قضية الجهاد الداخلي والخارجي، حيث ينظر أفراد التيار إلى العلاقة التكافلية بين الأنظمة في العالم الإسلامي والولايات المتحدة. ولذلك، فإنّه من غير المحتمل أن يكف التيار الجهادي التكفيري عن صراعه ضد أي من هذه الأنظمة والانتقال لنظام آخر، فكلهم باتوا في نظر التيار هدفاً

للعمل الجهادي. وقد ظهر ذلك واضحاً في بيان أصدرته كتائب الحرمين المنضوية تحت شبكة تنظيم القاعدة في السادس من ديسمبر والذي جاء فيه (كون أحرارنا في تنظيم القاعدة مشغولون في الحرب ضد الصليبيين فقد صممنا على الاهتمام بمهمة تطهير البلاد - أي السعودية - من أولئك المتعاونين معهم).

ثانياً، إن استراتيجيّة الرياض لا يمكن لها النجاح دون أن تصنع عدواً لواشطن. ولذلك، فإنّه في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة وبطريقة غير مباشرة توجيه أفراد التيار الجهادي نحو العراق، كما فعلت ذلك في الماضي مع أفغانستان ومن هناك إلى مناطق عديدة في آسيا الوسطى ودول شرق آسيا، فإنّها ستقوم بإلغاء هذه الجماعات بإشارة واحدة من

الحكومة السعودية تحاول أن

تعيد تأطيرها واحتوائها للتيار

السلفي لتستخدمه في سياساتها

المحلية والخارجية كالباكستان

مواقف المجتمع من السلطة

أي وطن نتحدث عنه؟

النظام ومفادها أن درء المفسدة مقدم على جلب المنفعة أو المصلحة، أي بمعنى آخر أن إزالة النظام وإن أثمرت في قيام نظام صالح يوفر الأمن والحرية والمساواة للمواطنين إلا أن خطورة إزالة النظام قد تكون أكبر من حيث انعدام الأمن وانتشار الفوضى. والبديل إزاء ذلك يتمثل في مراكمة الضغوط الداخلية عبر النخبة، والعرائض والاعلام والتحرك السياسي التي تدفع في المحصلة النهائية إلى تنازلات سياسية من قبل الحكومة.

وهناك من يرى فيها حكومة شرعية تبعاً لمنطق الواقعية السياسية، والتسليم بسطة الأمر الواقع *de facto*. ورغم أن هذه الشريحة من المجتمع قد تكبر أو تصغر، بحسب طبيعة السلطة (ديمقراطية أم استبدادية)، وحراكية الجو السياسي، ودرجة انخراط المواطنين في الشأن العام، وهذا (اللاموقف) هو أحد التعبيرات الصامتة، والممثل لشريحة واسعة في مجتمعات الشرق الأوسط. إلا أن الحديث هنا ينصب في الأساس على تلك الفئة التي تتمثل لموقف إرادي، أي مؤسس على خلفية سياسية تغذية وتشحن مجموعة المصالح المشتركة والمتبادلة. بكلمات أخرى إن وجود مصالح خاصة لدى مجموعة من السكان مع الحكومة من شأنها أن تغذي مشاعر الولاء والانضمام لمعسكر أهل الحكم، حيث ترى هذه المجموعة في الحكومة ضماناً لاستقرار وتدفق المصالح وهذا ما تغرضه أخلاقيات التحالف، ومنطق المنافع المتبادلة. وهناك فئة ثالثة تتحفظ في موقفها حيال مشروعية السلطة وترتبط هذه المشروعية بقدرة السلطة على تحقيق بعض المواصفات والشروط فيها، فهي لذلك ترى في الحكومة خياراً مقبولاً ولكن في ذات الوقت ليس مفتوحاً بل يرتكز على شروط محددة، وهذه القبول المشروطة يصدر عن عقيدة أن السلطة الحالية تصبح مشروعة حين تقوم بحفظ المصالح العمومية وإقامة العدل، وتطبيق القانون. وفي داخل هذه الفئة هناك من يصدر عن عقيدة سياسية، بدرجة أولى، تقوم على اعتبار

الأصرار على تصنيف جميع القوى السياسية والاجتماعية بكافة اتجاهاتها المعتدل منها والمتطرف يجعل الخيارات السياسية مفتوحة طالما أنها لا تخضع لمقاييس متباينة. وكل ذلك يعكس حالة القطيعة بين المجتمع والسلطة، وهذا ما انعكس بصورة عكسية في مواقف الأفراد وسلوكهم، فهم يتعاملون مع سلطة لا تمثل جزءاً لصيقاً بهم، ولا تعبر عن مصالحهم، وهذا ما يفسر تباين المواقف من السلطة نفسها المؤسسة على المصالح.

مواقف متباينة من الحكومة

بصورة عامة، إن مواقف المواطنين من الحكومة تنوزع بين اتجاهات عدة، فهناك من يرى فيها حكومة شرعية على أساس ديني

تراوح المواقف من السلطة

بين وصفها بالدينية

التموزجية وتكفيرها

يصبح الوطن حلمًا مؤجلاً

باعتبارها حائزة على شروط ومواصفات الدولة الدينية، وهذا ما يعبر عنه بصورة أخرى عدد من علماء المؤسسة الدينية الرسمية، وبخاصة أعضاء هيئة كبار العلماء، وهكذا مشايخ التيار الديني التقليدي المحافظ في نجد. فبالنسبة لهؤلاء يصبح التعبير عن مشروعية الحكومة تأسيساً على مقولة (ليس بالامكان أفضل مما كان)، مغلفاً بغطاء ديني، أي الاعتقاد بأن الحكومة تتقوم على مبادئ الدين وقيمه وتمتثل لأملاءات الشريعة، وإن وجود بعض الأخطاء والقوانين الوضعية لا يصل إلى حد المجاهرة بالمخالفة والخروج على الدولة فضلاً عن الدعوة إلى محاربتها. ويستند هذا الموقف على فلسفة لها جذورها في الفكر السياسي الاسلامي تنطلق من أصالة

في غمرة الاهتزازات العنيفة التي أحدثتها الانفجارات المتوالية في الرياض إلى جانب المناوشات العسكرية المتقطعة في مكة المكرمة وجدة والحدود الجنوبية، كثر الحديث عن الوطن والوحدة الوطنية، في إشارة غير مباشرة إلى أن التهديد الذي تحدثه دورة العنف يتجه بدرجة أساسية إلى تصديق أسس الدولة والبناء السياسي فيها. وهذا يفرض سؤالاً جوهرياً وهو كيف ينظر المجتمع إلى السلطة، بل وإلى الدولة بصفة عامة؟ إن الهدف من السؤال هو استكشاف العلاقة بين الدولة والمجتمع من حيث كونها علاقة قائمة على تبادل المنافع، وأثر تلك العلاقة على وحدة الدولة، هذا مع التذكير بأن دولاً عديدة في العالم كانت قد شهدت توترات أمنية داخلية ولكن لم تواجه خطر التفكك ولم يجر الحديث فيها عن تصدعات في بنية الدولة نفسها. إذن ما الذي يجعل التوترات الأمنية في المملكة السعودية مصاحبة لتهديدات بإنهيار الوحدة الوطنية. إن ما يجدر الالتفات إليه في بلادنا أن المواقف السياسية تمثل تعبيرات مختلطة يصبح الفصل فيها بين المطلب السياسي المحدد بالموقف من السلطة والدولة معاً، ولذلك فإن أية حركة سياسية مهما تباينت مواقفها وآلياتها في التعبير عن الأهداف السياسية تصبح تلقائياً مصنفة باعتبارها مصدر تهديد للدولة المعبر عنها بـ (الوطن) لاضفاء صبغة عامة تستوعب المجتمع تحقيقاً لغرض الاصطفاف الداخلي خلف السلطة. وبحسب نظرة رجال السلطة، فإنه فليس هناك معتدل ومتطرف حين يدخلان ميدان السياسة، إذ سيكون الموقف منهما موحداً، فهما في الخطر على السلطة سواء. ولذلك يصعب (الوطن) حاضراً بسطوة في التصريحات الرسمية، والكتابات الصحافية، وحتى في البيانات السياسية الرسمية حين تصبح السلطة عرضة للتهديد بفعل عوامل داخلية أو خارجية، ولكن يختفي هذا (الوطن) حين يكون التهديد موجهاً للمجتمع. إن

أن الحكومة خياراً مقبولاً لكون مفاسدها ليست استثنائية، وإنما هي جزء أصيل من السلطة ذات الطبيعة الفاسدة تكويناً، ولذا فإن صناعة البديل المنشود يتم من خلال تكثيف أدوات المحاسبة والمراقبة والتقويم والضغط من أجل إبقاء مستوى الفساد إلى درجات ادنى، والدفع باتجاه إدخال إصلاحات متواصلة في جسد الدولة، أي العمل من أجل إبقاء الدولة خاضعة على الدوام لعملية تجديد مستمرة تجعلها متوافقة مع حاجات المجتمع وقادرة على مواجهة تحديات العصر.

وهناك فئة رابعة تميل بدرجة متعاطفة إلى اعتبار أن السلطة الحالية فاسدة ومفسدة ولا بد من استبدالها من أجل إقامة بديل سياسي آخر. ومهما تفاوتت منطلقات هذه الفئة سواء من حيث المدعيات الدينية أي القول بافتقار الحكومة لأي مشروعية دينية أو المدعيات السياسية أي كون الحكومة سالبة للحريات والأمن والمساواة ومتطلبات قيام حكومة شرعية، فإن موقف هذه الفئة يتوحد في وسيلة التغيير وهي استئصال النظام واستبداله كلياً وإقامة نظام بديل مكانه. فمذ انطفأ حركة جهيمان العتيبي عام ١٩٧٩ في مكة المكرمة والتي حملت لواء الاطاحة السياسية بالنظام السعودي، لم تظهر حركة راديكالية تتبنى هدفاً مماثلاً حتى بداية التسعينيات، حيث ظهرت حركة دينية سلفية وصمت الدولة السعودية بالكفر، كما أظهره كتاب يحمل عنوان (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية) الذي قام بإعداده شخص ينتمي للتيار السلفي المتشدد، وتبنته بعض الجماعات السلفية لاحقاً. وقد شهدت الدولة ظهور تيار تكفيري عنيفي بعد سلسلة التفجيرات التي شهدتها الرياض، وظهر من خلال المنشورات السرية المتداولة بين أفراد التيار أن الخروج على الدولة يكشف عن موقف تكفيري منها.

غير أن التيار الديني التكفيري عجز عن إكتساب تعاطف شعبي، ولم ينظر إليه سوى كونه الوجه الآخر للعملة إن لم يكن النسخة المزورة للدولة السعودية الحالية. وهذا ما يلح في طرح سؤال مركزي على أصحاب هذا الموقف: ماذا بعد استئصال النظام، وخصوصاً في بلد يفترق إلى مقومات الدولة الحديثة، أي تلك القائمة على مبادئ المواطنة الكاملة، والأمن للجميع والمساواة والعدل والحريات الفكرية والتعددية؟ ثم ما هي الضمانات الكفيلة بإقامة بديل سياسي أفضل، يستند على شروط ثقافية واجتماعية واقتصادية. فهل بالإمكان إقامة نظام سياسي يمثل فيه كل الجماعات مع وجود

نزعة استئصالية استثنائية لدى بعض الجماعات، وكيف يمكن ضمان الحريات الفكرية في ظل عقائد خلاصية، وكيف يمكن توفير فرص اقتصادية متساوية بوجود احتكاريات واسعة؟.

أما الفئة الخامسة، ممثلة في التيار الاصلاحى الوطني الحاضر لأطياف سياسية وإيديولوجية متنوعة، فهي ترى بأن الدولة الحالية قابلة للبقاء مع إجراء تعديلات جوهرية في بنائها الفوقية من أجل صياغة الدولة على أسس جديدة وصولاً إلى صناعة الوطن وتالياً حكومة الأجماع الوطني. وهذا التيار يتجاوز الجدال حول الموقف من الحكومة القائمة ويسعى إلى بلورة رأي عام وطني يسهم في تشكيل أو إعادة تشكيل حكومة تستمد مقوماتها ومشروعيتها من عقد اجتماعي، تكون فيه الإرادة الشعبية قادرة على فرض مجموعة المبادئ الضرورية لقيام حكومة وطنية بالمعنى المليء للكلمة، وتتمثل قيم الحرية والمساواة والتمثيل العادل والمتكافئ للجماعات المنصوبة بداخل الدولة.

وفصل هذا التيار عن الفئة التي تتبنى التغيير التدريجي أن الأول مازال يراهن ويسعى للتغيير من أعلى أي بتكثيف ضغوطه ونشاطه من أجل إقناع ودفع السلطة السياسية إلى إدخال تغييرات إلى جهاز الحكم، ويتبنى

إدراج القوى السياسية

المعتدلة والمتطرفة في

تصنيف موحد يعبر عن

القطيعة بين المجتمع والسلطة

هذا التيار منهاجاً سلمياً في التغيير يقوم على أساس تعميق ثقافة وطنية والمبادئ العفوية عالمياً (حقوق الإنسان، والديمقراطية تمثيلاً). وقد توسل هذا التيار بخيار العرائض، حيث قدم خلال هذا العام عريضتي (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و(دفاعاً عن الوطن)، والتي اشتملت على رؤية إصلاحية متكاملة وشاملة، وقد تلقى أفراد هذا التيار وعوداً من قبل ولي العهد والأمير سلطان، وغيرهما بتحقيق عدد من المطالب الواردة في العريضة الأولى، غير أنه لم يتحقق من هذه الوعود شيئاً. وبعد تفجر العنف وخروج التظاهرات في الرياض أصيب التيار الاصلاحى بخيبة أمل أخرى حيث إكتشف بأن طرق العمل المتاحة، أو الخاضعة أو المتوافقة مع رغبة السلطة أصبحت غير

مجدية حيث سبق الشارع النخبة في التعبير عن فشل وسائل العمل التقليدي التي لم توث ثمارها بعد قرابة العام من العمل المطالبى السلمي.

ومن الضروري الإشارة إلى أن وسائل التيار الاصلاحى تخضع للجدل المتحرك على الدوام وسط هذه الفئات تبعاً لسلوك السلطة المتغير أو غير المستجيب لمأمول هذه الفئة أو تلك. وهذا يثير سؤالاً: ماذا لو فقدت أدوات الضغط تأثيرها في محاربة الفساد أو محاصرته، تماماً كما هو الحال في الكثير من بلدان الشرق الأوسط، فتعالي الأصوات المطالبة بمحاربة الفساد السياسي والاقتصادي لم يفرض إلى الحد منه في كثير من الأحيان؟!

وهل يفهم من هذا السؤال ترجيح خيار راديكالي آخر؟ بالطبع كلا، وإنما هو سؤال يستهدف وبدرجة أساسية فهم هذا التفاوت في المواقف وكيف يسير الجدال الافتراضي بين جماعات وشرائح داخل المجموع الكلي لسكان بلد.

لقد دخل عنصر جديد في معادلة التغيير بعد مسلسل التفجيرات التي شهدتها العاصمة الرياض، ثم انخراط الغضب الشعبي العفوي في مظاهرات سلمية في عدد من المدن بما فيها العاصمة الرياض، حيث بدأ يتبلور خيار في التغيير يأتي من الأسفل ابتداءً أي من خلال تحفيز المواطنين نحو الاشتراك في حركة سياسية شعبية تستهدف إشاعة أجواء الإصلاح السياسي، وبالتالي دفع الحركة من أسفل إلى أعلى للتغيير السياسي. قد يجادل البعض بأن التغيير السياسي القادم من أسفل يحمل ضماناته المستقبلية ويكون أقدر على دحض محاولات التوقيض والاعاقة كونه مستقوياً بالشعب نفسه صاحب القرار الفعلي في التغيير والتشديد.

كل ما سبق يفتح باب النقاش حول الوطن الذي يجري الحديث عنه، في ظل المواقف المتباينة من السلطة. إن الدولة التي عجزت عن خلق مجتمع متجانس يتوحد في مواقفه حول السلطة لا يمكن تصوّر وطن يضم كل هؤلاء دون أن تكون المواقف من السلطة فيها محسومة أو موحدة، فباستثناء من يرى في السلطة الحالية أنها قائمة على شرعية دينية وأن بقاها يحقق أغراضاً إيديولوجية محضة، فإن مواقف الغالبية العظمى من السكان تندرج في إطار المأمول السياسي منها، أي تحول الدولة إلى وطن يحتضن أبناءه، يتحقق فيه أحلامهم وتطلعاتهم، وحتى ذلك الوقت فإن الوطن ليس أكثر من بوتيتها يتحدث كثيرون عن وجوده ولكنه يظل حلماً موعجلاً.

السلفية العنيفة الساذجة



تفجير أهداف مدنية، لماذا؟

وأحلام، ساقته الى الهدف الخطأ بدون مشروع سياسي واضح، فتم سحقه بالقوة العسكرية المحلية بمعونة القوات الخاصة الفرنسية وغيرها.

في الهدف السياسي، لا نعلم حتى الآن ماذا يريد دعاة العنف في المملكة. ويفترض أن ليس لديهم هدف واضح. فهم يريدون الجهاد، ومقاتلة أعداء الله من الأميركيين والبريطانيين. في السابق لبّت الحكومة (تطلعاتهم) تلك وقذفت بهم الى أفغانستان ومن هناك تنقلوا من بلد الى آخر، من البوسنة الى الصومال الى الشيشان وهكذا. ولكن الحكومة وبعد زلزال ٩/١١ لا تريد إفساح المجال لهم من جديد، لممارسة الجهاد، فارتدت عليها داخليا.

وحتى الآن أيضاً، لا نعلم إن كان هؤلاء يريدون إسقاط النظام، والسيطرة على الحكم. فأفعالهم واستراتيجتهم العسكرية لا تشي بذلك، كما هو واضح. فهم ليسوا طلاب سلطة بالضرورة، وإن كان هناك ما يشبه الجناح السياسي السلفي الذي يستثمر أعمال العنف للحصول على مكاسب أكبر على الأرض.

وهؤلاء التعنيفون لا يدعون إلى إصلاح إداري أو سياسي أو حريات أو تعددية أو ما أشبه، وإن كان من شبه المؤكد أنهم يرون في أنفسهم دعاة للإصلاح، وفق تصور ما، وأنهم يريدون المزيد من الجرعات الدينية في الدولة وإقصاء كل الآراء والوجوه التي تخالفهم. أي أنهم قد يسعون الى دولة جهادية دينية وهابية خالصة مع بقاء آل سعود، ولكن يأتيهم هؤلاء بأمر المشايخ، فإن أبوا يزالون ويقصون عن مواقعهم.

الساذجة السياسية والعسكرية ستمتان متأصلتان في المنهج السلفي. ولذا فإن سهامهم دائماً تخيب، ولذلك أيضاً تقودهم سذاجتهم السياسية الى أن يكونوا مطية لغيرهم، سواء للحكومة أو غيرها.

منذ منتصف التسعينيات الميلادية الماضية، توجه الى الأجانب أيضاً في الخبر والرياض، فهذا الهدف - من وجهة دعاة العنف السلفي - مجمع عليه شرعاً وفق آلية تخريج الحديث الضعيف لا يجتمع دينان في جزيرة العرب، وبالتالي فجهاد هؤلاء لن يثير زوبعة - عقيدة - في أقطاب الوهابية كبيرة، في حين كانوا يعتقدون بأن استهداف الحكومة

ورجالاتها ومنشآت البلاد بشكل عام، لن تحظى بالإجماع العقدي.

هذا هو السبب في استهداف الأجانب (الكفار) دون غيرهم. وأما من يقتل كما حدث، فكان التبرير: ولماذا يخالطون الكفار، ويعيشون بين ظهرائهم؟! وكأن هؤلاء المواطنين يسكنون في لندن أو واشنطن؛ وليس في أرضهم ووطنهم (الإسلامي!).

يعتقد دعاة العنف، أنهم بضرب الأجانب يخرجون الحكومة (شرعياً)، ويحددون القاعدة

الأهداف السياسية والعسكرية

للتيار الوهابي العنفي

تفصح عن ساذجة وجهل

الدينية الوهابية المتطرفة وراهم، فهم لا يستهدفون المسلمين، ولم يستهدفوا آل سعود، حيث عدّ ذلك تابو لا يجوز اقتحامه، حتى وإن كان هناك - من الناحية النظرية - شبه اتفاق بين السلفيين بأن الدولة السعودية غير دينية، ولكنهم يفترون عند مسألة إزالتها بالعنف. وهذا هو الفارق بين الرسميين الوهابيين وبين التعنيفيين الذين صاروا ينعثون بالخارج اليوم؛ مع أن الجميع يستقي من منبع فكري واحد!

الساذجة في اختيار الهدف العسكري يمكن ملاحظتها فيما قام به جهيمان من احتلال للحرم المكي الشريف في نوفمبر ١٩٧٩، فقد جاء بأكثر من ثلاثة آلاف شخص ليحتلوا الحرم بقوة السلاح، وتردد يومها أنه كان بإمكانه تلك القوة السيطرة على القصور الملكية، وعلى الوزارات السياسية، إلى مبنى التلفزيون والإذاعة وحتى الصحف لو أراد. ولكن سذاجته الدينية المبنية على رؤى

تفجيرات المحيا أنهلت جميع المراقبين المحليين والأجانب ليس فقط في كونها تقصدت مدنيين، اعتاد دعاة العنف السلفي في المملكة تقصدهم، بل لأنها أصابت مدنيين عرباً ومسلمين، وهو ما يخرج المسألة من دائرة (تطهير جزيرة العرب من المشركين)!

حتى الآن، فهناك من بين المؤيدين للقاعدة من يعتقد بأن المستهدف أميركيون يعملون في الإف بي أي والسبي أي أيه. ومع أن وجود هؤلاء في المملكة صار رسمياً وأمرأ معلناً، إلا أن هؤلاء يصرون على أن هناك قتلى بين الأميركيين وهو أمر لم يحدث البتة. وكان يفترض على الأقل الاعتذار عن هدر دماء المسلمين والعرب بعنف أعمى طائش، إن كان دعاة العنف يعتقدون بأن دماء الضحايا معصومة.

لكن المسألة أكبر من هذا. فقد داعت أسئلة بين المواطنين أنفسهم تقول: إذا كانت المواجهة بين السلفيين والحكومة وصلت الى حمل السلاح، فلماذا لا تستهدف الحكومة وجالاتها حتى الآن، في حين أن معظم إن لم يكن كل الضحايا هم من المدنيين السعوديين والعرب والمسلمين والأجانب؟ ولماذا توجيه السلاح الى المجتمع نفسه والذي أدى الى تحفيزه ضد السلفيين التعنيفيين أنفسهم، أفلا يهتمون برأي المواطن السعودي ومصالحه وأمنه واستقراره؟

المسألة هنا أكبر من كونها خطأ غير مقصود لم يعتذر عنه؛ فالسلفيون يتكئون على قاعدة دينية وتفسير مضلل لأحكام الشرع، تمنح الذريعة لدعاة العنف بإصابة المدنيين وتبرير الخسائر بينهم ما دام دعاة العنف في مواجهة مع من يسمونهم (الأجانب الكفار). أي لا يهم أن يسقط مدنيون في حرب أعلنوها ضد آخرين. وهناك تخریجات شرعية سلفية واسعة مثل هذا، استخدم في أماكن عدة قبل أن يصل الى المملكة وشبهها.

الساذجة في اختيار الهدف العسكري، والساذجة في اختيار الهدف السياسي، ستمتان من سمات التيار العنفي السلفي في المملكة. تاريخياً، نجد أن حركة العنف الإخوانية التي تمردت على الملك عبد العزيز لم تبادر الى حمل السلاح ضد الملك الذي اعترضوا عليه وخلصوا يد الطاعة، بل توجهوا الى الكويت والعراق ليهاجموهما، وذلك باعتقادهم أن الجهاد ضد الكفار يجب أن يتواصل، وأنهم لم يختاروا أهدافاً (إسلامية توحيدية) وإنما من خارج الملّة، يفترض أن يكون الهدف مقبولا بين القاعدة الوهابية النجدية. وحين بدأ العنف في المملكة

الدولة بين التورم والانهيار

أي على مدعيات دينية وتاريخية تكون أكثر عرضة لهذا النوع من الأمراض التي تصيب بمرور الوقت جسد الدولة بحالة شلل تام، وهو ما يعبر عنه المواطن والمسؤول بصدق (أن الدولة تمشي بالبركة) تعبيراً عن فقر الدولة لاجتياز حلول لمشاكلها بحيث باتت تنشذ حلولاً من خارجها. فالدولة المؤدلجة يشيع فيها الفساد والمحسوبية والاثرة بعكس الدول القائمة على أساس وظيفي، أي لتنظيم المصالح العمومية ودرء المفساد بكافة أشكالها.

في واقع الأمر، أن الأساس الأيديولوجي للدولة يوفر مبرر تحريرها من قائمة الالتزامات الضرورية تجاه مواطنيها رغم اختراقها الميثاق للمجال العام، بكل متوالياته. وتحرير الدولة من التزاماتها يرهن كل ثرواتها وأمنها واستقرارها لمجموعة من المنتفعين وأصحاب المصالح الخاصة.

ولعل أهم تمظهر لاختلال وظيفية الدولة والحكومة معاً هو ما تترجمه نظرة الحاكم للمحكوم وما ينبج عن هذه النظرة من تداعيات على مستوى العلاقة المفترضة بين المواطن والدولة والمهام المرسومة لكل منهما في مجال حماية المواطن والدفاع عن حريم الدولة واستقرارها الداخلي ودرء العدوان عن ثغورها أو على مستوى الحقوق والواجبات المتبادلة. والسؤال هنا: ما هي نظرة الحاكم إلى المحكوم في بلادنا؟ نقل عن الملك فيصل قوله لأحد المتظلمين حين اشتكى له مصادرة أحد الأمراء لأرضه قوله (أنت وما تملك لن) وتكررت المقولة على لسان الأمير سلطان وزير الدفاع قبل سنوات قليلة حين تظلم له أحد المزارعين بعد ضم مرزعة

بكافة أجهزتها تحت السيطرة، جعل تمدد الدولة يطال حتى المؤسسات التي كان بالإمكان تحويلها إلى مؤسسات خاصة، والاكتفاء بالمؤسسات التي تحفظ النظام وتحقق قدراً كافياً من الأمن والاستقرار. ولكن ما حدث، أن إختراقاً واسعاً جرى من قبل الدولة للمجال العام مستوعباً كافة المناشط، ثم تدخل عنصر التنافس الشديد المحتدم داخل العائلة المالكة على السلطة ليعزز نزعة التمرد، حتى بات معروفاً أن الوزارات والمؤسسات العامة تكون إما خاضعة مباشرة للأمر أو لممثلين عنهم، والسبب في ذلك هو أن الدولة منذ نشأتها كانت محملة بنزعة التسلط.

لم تعد الحكومة أداة تنظيم

وقوة ردع بل تحولت إلى أداة

لتعطيل المصالح وقوة قامعة

في الداخل وهشة في الخارج

وكرد فعل على هذا التورم البيروقراطي غير الحميد كانت النتيجة الطبيعية، أن نشوء عدد متزايد من السياسيين قد ضاعف من المطالب على الجهاز السياسي، بمعنى أن تضخم الدولة قد ضاعف من مسؤولياتها وضاعف من ضغوط المواطنين عليها، وبالتالي فإن تزايد توقعات المواطن من الدولة العاجزة هذه عن تلبية هذه التوقعات أسفر عن مستوى خطير من الصراع والذي بات في نفس الوقت بدرجة من التعقيد بحيث أصبح من العسير جداً تسويته أو حتى ادارته.

الدول القائمة على أساس أيديولوجي،

أخذت سيرورة الدولة السعودية منذ نشأتها عام ١٩٣٢ شكلاً تصاعدياً مدفوعة بنزوع متزايد نحو إحكام السيطرة على المجال العام، بحيث تجاوزت حد الأطار الوظيفي للدولة كآلية لتنظيم المصالح العامة ودرء المفساد بكافة أشكالها. ومن الناحية النظرية، أملى منطق التطور على قيادة الدولة الاستجابة للحاجات المتزايدة للمجتمع والدولة لإنشاء أجهزة جديدة قادرة على إستيعاب الظروف والحاجات المتجددة، فبعد أن كانت الدولة تدار من قبل وزارة المالية أصبحت بمرور الوقت بحاجة إلى منظومة أجهزة ذات تخصصات متنوعة تتعامل مع قضايا المواطنين بقدر أكبر من التنظيم والكفاءة الإدارية.

وهذا تطور طبيعي وضروري من أجل الاحتفاظ بكيانية وصدقية الدولة بما هي جهاز رعاية مصالح، إلا أن ما صاحبه هو أن درجة الحكومة، أي درجة تغلغل السلطة السياسية في الشأن العام تفتتت بدرجة متمادية أضرب بمرور الوقت بالهدف الأساسي من أصل نشأتها والوظيفية الرئيسية التي قررت لها. فالتمدد اللامحدود للسلطة إلى حد اختراق مجال التفكير عند الأفراد أحال الدولة بكافة أجهزتها إلى جهاز بيروقراطي ضخم يتكوم فيه عدد لا محدود من الأفراد يمارسون أنواراً ثانوية ويخضعون لدورة عمل روتيني مكتبي بصورة واسعة النطاق.

إن التضخم المتزايد في الجهاز البيروقراطي للدولة أحال من الأخيرة إلى جسد مترهل، ينوء بأعباء تفوق قدرته على التحمل. إن الاحساس المتزايد لدى الفئة الحاكمة بضرورة وضع الدولة

الى المصالح العمومية الى حد مزاحمة الناس في أرزاقها، وفي لقمة عيشها، بل وفي تفكيرها. فلم يعد هناك ما يفصل بين ما هو خاص بالحكومة وما هو عام للمواطنين، وكل ذلك لأن ولاة الأمر ينظرون الى الدولة بكامل حملتها ملكاً خاصاً او إمتيازاً فريداً لهم وبئرا نظفياً ينعمون به ويقتسمونه فيما بينهم ويسترضون به من عاضدهم او تحالف معهم في إنجاز مهمة السيطرة والنفوذ.

فالحكومة لدينا لم تعد أداة لتنظيم المصالح العمومية وقوة رادعة للطامعين سواء في الداخل او الخارج، بل تحولت بفعل إختلال الوظائف المرسومة لها في الاصل الى أداة لتعطيل المصالح وقوة قابعة في الداخل وهشة في الخارج، ولا غرابة، والحال هذه، أن تسمع قصصاً تنال من كبر الامراء حول نزاع ملكية هذا الارض، ومصادرة بستان هذا او مزرعة ذلك، او المشاركة الاقحامية في هذه التجارة، وهذه القصص تتكرر على أسنة المواطنين من غربه الى شرقه يوميا وعلى مدار الساعة تقريباً. لماذا؟

لأن الدولة ليست منفصلة عن الحكومة، فالدولة بما فيها شيء من أشياء الحكومة والاخيرة امتياز خاص بعائلة، ولنفس السبب يكون مصير هذه الحكومة والدولة ملتحماً بمصير العائلة، ولنفس السبب ايضاً تكون الوحدة الوطنية مهددة سيما اذا كان البلد مثل السعودية حيث التعددية فيها تمتد من اللهجة والزي وتمر بالذهب والثقافة والعادات الاجتماعية وتصل الى التطلع السياسي، وحيث عملية الاندماج السياسي الحقيقي لم تتحقق حتى في حدودها الدنيا، فحينئذ تقف الدولة وجهازها الاداري أي السلطة على طرف نقيض مع باقي فئات الشعب المتضررة من الدولة والسلطة فيها.

والمفارقة المثيرة للجدل دائماً، أن الدولة لدينا تتمتع بكونها (قوية) (تسلطية) لا بمعنى أن هذه الخصائص كامنة في الدولة تكويناً، ولكن بالمقارنة مع وبالنظر الى ضعف القوى الاجتماعية، ولكنها هذه القوة والتسلطية تتبدد مع أول تهديد قادم من الخارج. وكما يظهر فإن هذه القوة والتسلطية قد

والسلوك العام للسلطة السياسية لدينا في مجال اختبار تحقق هذه العناصر، فالحرريات الفردية تنفيها تقارير حقوق الانسان بما حوت من انتهاكات للحقوق الاساسية للمواطنين بما فيها حق الدفاع عن النفس، فضلاً عن انعدام حرية التعبير والاجتماع. واما المشاركة السياسية فالنضال مازال يتصاعد من اجل الحصول على الحد الأدنى من المشاركة السياسية، يكشف عنه ظهور اطراف وجماعات جديدة تولدها البيئة السياسية الضاغطة والاحداث السياسية المتلاحقة النازعة نحو فتح الابواب المغلقة للسلطة.

الدولة بين الاصلاح والاجهاض

في النظم السياسية الحديثة وفي الغرب على وجه الخصوص، تمت عملية

الاساس الايديولوجي للدولة

وفر مبرر تحريرها من قائمة

الالتزامات الضرورية تجاه

مواطنيها وورهن كل

ثرواتها وأمنها واستقرارها

لمجموعة من المنتفعين

انسحاب تدريجية للحكومة لحساب المحكوم دون ان ينال ذلك الانسحاب من هيبة الدولة واستقرارها وتماسكها الداخلي، وكان الهدف بصورة رئيسية من ذلك الانسحاب تحسين أداء الدولة وتنظيم المصالح العمومية، فتابقت الدولة مع أهدافها الاصلية التي من أجلها تشكلت كما رسم لها منظرو الدولة الاوائل حين قرروا وظائف محددة للدولة لا تحيد عنها ولا تتجاوزها، فاصبح للدولة دور محدد هو تنظيم المصالح العمومية ودرء المفساد وحماية الاعراض والممتلكات من العدوان الداخلي او الخارجي.

على الضد من ذلك في الدولة التسلطية كما يصفها خلدون النقيب، فقد كان هناك عمل دؤوب على تسليح الحكومة الى جميع مرافق الدولة واطالة نزعها

لمزرعة الأمير نفسه. إن مقولة (أنت وما تملك لنا) تحيل من المواطن وممتلكاته الى مجرد عرض خاص أو بضاعة منقولة يجوز للحاكم ان يفعل بها ما يشاء.

إن تأسيس الدولة على مبدأ الرعاية يجعلها مجرد محسن (وما على المحسنين من سبيل) ويزيل عنها صفة المسؤولية، وهذا ما ينفي ابتداءً وظيفية الدولة. فالحكومة تكون فوق الشبهة والمحاسبة حين ترى فيما تقوم به مجرد إحسان تجود به على من تسود، ويبدو أن هذه النزعة كانت قوية في بداية نشأة الدولة حين كانت السلطة المؤسسة حديثاً بحاجة الى جلب ثروات المناطق الأخرى لمكافأة الحلفاء في منطقة نجد وتأسيس السلطة المركزية كقاعدة لانطلاق الدولة وتعزيز سلطانها في مركز النشأة وتالياً في المناطق الملحقة، إلا أن هذه النزعة أثارت ویدرجة كبيرة سطحا في المناطق الأخرى، وكانت منار استهجان من وجدوا أنفسهم ضحايا لوحدة لم يجنوا منها سوى الحصرم.

وكما يبدو فإن هناك تجاوزاً لمفاهيم الدولة الحديثة لدى الفئة الحاكمة، فالمواطنة كـ مفهوم حميمي متصل بنظرية الدولة والسلطة السياسية، يكاد يغيب من الثقافة السياسية، بل وفي أجندة السلطة، ويستعمل في الغالب للتعبير عن شيء محدد وهمي: المواطن الصالح هو الأكثر ولاء للسلطة الحاكمة، وهو ابتكار فريد يختزل مفهوم المواطنة الى حد هدم مدلوله الحقيقي.

فالمواطنة بما تتضمن من منظومة عناصر ومقتضيات تجعل من الولاء للسلطة مجرد استجابة موضوعية لتحقيق العناصر المقررة لمبدأ المواطنة. فالمواطنة في جانبها المدني تتكون من حقوق ضرورية للحرريات الفردية، وفي جانبها السياسي من حق المشاركة في مزاوله السلطة عبر البرلمان ونظرائه، واخيراً في جانبها الاجتماعي من الحق في الحصول على مستوى مقبول من الحياة ومن الميراث الاجتماعي للمجتمع. هذه المواطنة كما يعرفها منظرو الدولة تضع وبصورة مكثفة العناصر المتعارف عليها، ولا تحتاج الى جهد كبير لعقد مقارنة بين المواطنة كـ مفهوم

حضور الدولة وتمثيل السلطة

بقيام الدولة السعودية الحديثة، امتدت المركزية الى كل المناطق التي أخضعت لسلطانها، ففي الوقت الذي تجتمعت فيه سلطة القرار السياسي في الرياض، وسحبت معها السلطة الدينية من مكة المكرمة.. انتقلت أعداد كبيرة من نجد لتمثل مركزية الدولة في المناطق المفتوحة، على قاعدة تقاسم الغنائم بين المنتصرين (النجديين). فإمارات المناطق ومراكز الشرطة والقضاة ورجال الدين وموظفي البيروقراطية الوليدة، انتقلوا من المركز الى المناطق الجديدة، التي لم تكن خالية من الكفاءات، بل كان فيها أكبر مما لدى المركز نفسه. وهذا ما أعطى الانتشار البيروقراطي للدولة صفة (الإحتلال الداخلي) وصفة الإخضاع القسري المناطقي والمذهبي. ويقدر مازادت مركزية الدولة بتطور الإتصالات الحديثة، تقلصت سلطة الإمارات التي يرأسها أمراء من آل سعود أو من الموالين المقربين جداً من العائلة المالكة، وبقيت تمارس دوراً أمنياً بحثاً، وكان وجود ممثلي (نجد) في تلك المناطق، شرط أساسي لاستمرار ذلك الخضوع طوعي منذ قيام الدولة وحتى الآن. وفي الوقت الذي تبدو فيه مبررات تعدد الدولة وسلطانها في كل الأنحاء مفهومة، ورغم أن أدوات ذلك التمدد اتخذت أشكالاً تعسفية خارج النسق المتعارف عليه في الدول وبينائها.. من جهة سيطرة الروح المناطقي واستفراؤها بالسلطة والثروة.. مع هذا فإن هناك أمراً غالباً ما يتم تناسيه حين الحديث عن (الإندماج السياسي) بين مكونات الشعب (السعودي).

يفترض أن يرافق تمدد السلطة وحضور جهازها في المناطق المحتلة الأخرى، نسق معاكس يدمج القوى السياسية والمذهبية الأخرى في مركز السلطة نفسها. أي أن يكون هناك حضوراً لكل المناطق في جسد الدولة المركزي في الرياض، وليس في المناطق فحسب، وهذا القليل نفسه لم يتم حتى الآن. إن ذلك الأمر لو حدث، لأعطى صورة أفضل للدولة في نظر سكان المناطق، ولحوّل الدولة من تسلطيتها الى دولة وطنية تتمتع بهامش كبير من الإحترام بين شعبيها. ولكان هناك القليل من القلق على النظام السياسي، وليس كما هو الحال اليوم، حيث مصير الدولة نفسه مهدد ليس بسبب الأميريكيين الذي يتحدثون عن التقسيم، بل بين أبناء الوطن أنفسهم ممن ألغوا من الخارطة السياسية كلها.

عن برنامج إصلاحي محكم ونزيه؟
الجواب يكمن في قدرة الدولة على تشخيص المأزق الخطير الراهن بكافة أبعاده، فالأزمة الاقتصادية متمثلة في مديونية داخلية ثقيلة (٧٥٠ مليار ريال في السعودية)، ومعدلات بطالة مرتفعة (تصل الى ٣٧ بالمئة في السعودية)، والأزمة الأمنية بأشكالها الراكدة والعنفية غير المسبوق، والأزمة السياسية المتمثلة في غياب المشاركة السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني وحرية التعبير بأنواعها، والأزمة الثقافية بإنجاس المجتمع داخل اطار ثقافي مغلق داخلياً مقابل الانفتاح على كونه متنوعة الثقافات عبر وسائل الاتصال الفضائي والانترنت، كل هذه الازمات تجعل من حلول السلطة المعتادة في شكلها البطيء والترقيعي مجرد محاولات يائسة لعلاج جسد يرقد في غرفة الانعاش.

نعم، اذا قدّمت الدولة برنامجاً إصلاحياً شاملاً ومتكاملاً وملموساً، تراعى فيه حاجات ومطالب المواطن الحقيقية، يكون مقصده - أي مقصد هذا البرنامج - عملية انسحاب تدريجية للسلطة السياسية الى مجالها الخاص، الممثل في ممارسة تنظيم المصالح العمومية ودرء العدوان الخارجي فحسب، فيما يترك لمؤسسات المجتمع المدني بكل تشكيلاته ادارة نفسه ذاتياً بعيداً عن سلطة الدولة متمثلاً في جهازها الإداري. وقبل ذلك ويعدّه تجسيد مفهوم المواطنة بكل عناصرها المدنية والسياسية والاجتماعية، أي بما تحقق مبدأ المساواة، وتكافؤ الفرص، والمشاركة السياسية، والحريات الفردية، حينئذ تكون الدولة قد كسبت الجولة الأخيرة التي بها تضمن البقاء على قيد الحياة.

ورغم ان حلاً كهذا بات في أذهان الكثير من المواطنين المحيطين من الدولة وميراثها السياسي يمثل مجرد لعب في الوقت الضائع او حلماً غير قابل للتحقق، فإن ذلك كله يعتمد على قدرة ولاة الامر على كيفية ادارة عملية التحول قبل ان يكون الإصلاح مجرد خيار اليائسين بعد انتهاء الوقتين الأصلي والإضافي للدولة نفسها.

سقطت الى حد كبير هذا العام تحت دوي الانفجارات المتزامنة والمتوالية.
إن قوة الدولة وتسلطها نابعان من كونها أكثر تغلغلاً واقتحاماً في الشأن العام من أي قوة اجتماعية أخرى، فهي التنظيم الأكثر تضخماً وسيطرة على منابع الثروة والقوة، وهنا مكمن الخطورة. فالدولة بتغلغلها تزيد من التزاماتها، والضغط المفروضة عليها، وهذا ما يمثل مصدر شحن لطاقة السخط الشعبي حين تعجز الدولة عن الوفاء بالتزامات فرضتها هي على نفسها.

كانت الدولة التسلطية أمام فرصة تاريخية لأن تعيد تشكيل نفسها، والتخلص من أعبائها القديمة، وبالتالي اجراء عملية اصلاح راديكالية مأمونة العواقب من خلال التحرر تدريجياً من مهماتها الإضافية، ولكن الاصرار على ابقاء القبضة الحديدية على السلطة حرم النظم السياسية من فرص كانت فقيرة اليها. فمع استكمال بناء مؤسساتها ثم دخولها في برامج التنمية الشاملة كانت الدولة قادرة على نقل جزء كبير من مسؤولياتها وامتيازاتها الى الشعب وبالتالي اجراء عملية دمج حقيقية للشعب في العملية التنموية في بعديها السياسي والاقتصادي، وكان ذلك يتطلب ارساء اساسات جديدة يكون فيها الشعب قادراً على تشكيل مؤسساته الخاصة، وحين بدأت بوادر الازمة الاقتصادية في بداية الثمانينات كانت السلطة السياسية امام فرصة أخرى وربما أخيرة من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه ولتجنيب البلاد والعباد أزمات خانقة تدك بشدة قواعد الاستقرار في الدولة ويهدد بقاءها. ومع ذلك، ضاعت هذه الفرصة ولم يعد هناك ما يمكن انتظاره سوى اصلاحات راديكالية محفوفة بالمخاطر تماماً كما حصل في الاتحاد السوفيتي حيث أدت (بيرسترويكا) ميخائيل جورباتشوف الى تفكيك الاتحاد السوفيتي والاطاحة بثاني اكبر معسكر في العالم. فالاصلاح المتأخر يحمل بداخله خطر الانهيار الكامل.

فهل الدولة لدينا قادرة على بدء عملية اصلاحية، والاستماع الى صوت العقلاء الذين عبروا في عرائض متوالية

هل حدثت معجزة

وزارة الداخلية التي لم نعرفها!

مقالة الكاتب السعودي الليبرالي جاسر الجاسر (مفارقات الإصلاح في السعودية: يأتيك اليقين من حيث لا تحسب) في الثالث من ديسمبر والمنشورة في موقع إيلاف الإلكتروني والذي يرأس تحريره الصحفي ورئيس تحرير جريدة (الشرق الأوسط) سابقاً عثمان العمير، جاءت في سياق جدل متزايد حول مصداقية وزارة الداخلية ودورها المتورم في المجال العام بجوانبه المختلفة.

إن اللغة التي استعملها الكاتب جاسر الجاسر تصلح لأغراض دعائية محضة، وإن كان فاته أنه يكتب لقارئ سعودي بالدرجة الأولى، الذي سيضع بالتأكيد مقالة الجاسر على محك مصداقية الكلمة، بخاصة حين يتحدث الكاتب عن منجزات غير منظورة للقارئ المحلي وهو يشهد ويرى ويمك من أدوات التقييم ما يجعله قادراً على محاكمة الصورة (الفاتنة) للوزارة وتحليل كافة عناصرها وأبعادها، بما في ذلك تلك غير المنظورة لدى شريحة قراء غير سعوديين، ولكنهم مهتمون بمتابعة ما يجري على الساحة السعودية هذه الأيام.

ينطلق الجاسر من فرضية أن الإصلاح يمكن له أن يولد أفرادياً، أي أن لكل وزارة خطة مستقلة في تقرير الإصلاح أو نبذه، وكأن البلاد تشبه حبات سبحة منفردة، لا تخضع لناظم يشدها ويقرر موقعها ودورها والمساحة المخصصة لها، أو كأن الدولة تتحول في لحظة ما إلى أوركسترا غير منظمه يقرر فيها كل عازف نغمته وإيقاعه في الإصلاح دون إقتفاء حر في اللوحة الأصلية وتعليمات رئيس الفرقة. هناك جزئية صحيحة ثانوية في مقالة الجاسر تجدر الإشارة إليها، وهي تعكس التفتاوتات الكبيرة في سلطات الوزراء وصلاحياتهم، فأن تملك وزارة الداخلية مبادأة من نوع ما في التغيير يعكس تضخم الدور الذي حظي به وزير الداخلية من موقعه كعضو في العائلة المالكة، وك رئيس لجهاز خطير ونشط في الدولة السعودية، وفي كل الدول الشمولية عموماً وفي الشرق الأوسط بوجه خاص، وهذا لا يفترض منا أن نعييب على وزارات أخرى كالإعلام والصحة والمياه والعمل وغيرها أن

تضطلع بأدوار مماثلة لما تقوم به وزارة الداخلية، ما لم يكن على رأسها أمراء متنفذين ويحظون بسلطة مطلقة كالتى يحظى بها الأمير نايف. وكذا الحال بالنسبة لمجلس الشورى الذي تقرر منذ البدء عن إعلانه حجم الدور الذي يجب أن يلعبه، ونوعية الأفراد الذين أريد لهم الدخول فيه، والغاية التي من أجلها في الأصل خلق المجلس. فهو ليس بالمؤسسة التي كان يؤمل عليها أن تدير أو حتى تقترح مشروع الإصلاح، تماماً كما أن ليس هناك أحد يؤمل أن يأتي الإصلاح من وزراء التكنوقراط، والا لما يتم دعاء الإصلاح وجوههم إلى رأس الدولة وكبار الأمراء الذين يسكون بأزمة الأمر في الدولة، ولما أعادوا الكرة ثانية وثالثة ورابعة، فمن هم بعد ذلك الذين (لا يزالون يغطون في سيات عميق، حتى يبدو أنهم يعادون الإصلاح، ويتجنبون دروبه ما لم يساقون إليه سوقاً، أو يبدلنا الله خيراً منهم).

مقالة الجاسر محاولة تعسفية

لرسم صورة مأمولة عن وزارة

الداخلية لم يرها غير الكاتب

إن النزوع الحقيقي نحو الإصلاح لدى وزارة الداخلية كما يزعم الجاسر لم يقدم ما يدل عليه سوى تعبيرات مختلطة ومنزوعة من سياقها التاريخي، فهي مازالت تحتفظ بشخصيتها الصارمة والجافة والمقوتة من قبل الشعب، وما زالت النظرة إليها محفوفة بالريبة والكراهية والخوف، وهي أيضاً نموذج الغلم ونقيض العدل، فهي صفات لم تثبت وزارة الداخلية انعكاسها حتى الوقت الراهن. وإذا كانت فتنة من الشباب قد جددت دماء الوزارة وأصبحت تملك من المعرفة والخبرة وحسن التعامل فهل يصح تعميم النظرة على الوزارة بكافة أذرعها وأجهزتها ورجالها.

إن مصدر دهشة الجاسر في وزارة الداخلية، هو ملاحظ الانفتاح الإيجابي في ممارساتها ومبادراتها، ولكن ما يدهش حقاً هو دهشته لأن

مصدرها لم يكتشفه سوى الجاسر نفسه، الذي إما أن يكون - هذا المصدر - قد تضخم إلى درجة أفقده رؤية باقي أجزاء الصورة عن وزارة الداخلية، وإما أن يكون ثمة شيء يعرفه الناس وينكرونه على الوزارة، وحتى يثبت ذلك فإن الشك يساورنا في أمر الوزارة ونتوجس خيفة من نوايا من يرى فيها ما لا يرى حتى الآن.

إن صورة وزارة الداخلية في بلادنا تصنعها حقائق دامغة، وهي تحول دون تبني الصورة المزعومة التي أرادها الجاسر رؤيتها. عناصر الصورة هي على النحو التالي:

- آلاف ممنوعون من السفر والمسحوبة جوازات سفرهم
- منع عدد كبير من الاقلام الصحافية من الكتابة والظهور على شاشات المحطات الفضائية الخارجية للتعبير عن آرائهم ومواقفهم من الأوضاع الداخلية
- تهريب شحنات الأسلحة بكميات كبيرة
- السطو المسلح على البيوت والممتلكات والبنوك
- تزايد عدد المعتقلين وظروف الاعتقال القهريه وأوضاع السجون
- خوف العوائل من الذهاب إلى مراكز التسوق والاماكن العامة في الاعياد
- نقاط التفتيش المنتشرة في كافة مناطق المملكة وإخضاع ركاب السيارات الخاصة إلى التفتيش الشخصي

أما الانجازات المزعومة لوزارة الداخلية في ترسيخ الأمن والاستقرار تبدو متهافئة حين تعرض على الحقائق الرقمية التي بات متداولة بين السكان.

في حوادث الاعتداء على الأموال المبلغه خلال عام ١٤٢٣ هـ بلغت عدد الحالات في الرياض العاصمة ١٤٥٥٤ حالة وفي مكة المكرمة ١٤٦٦٦ وفي إجمالي مناطق المملكة ٣٩٨٦٢ حالة. وفي حوادث الاعتداء على النفس المبلغه خلال العام نفسه، بلغت عدد الحالات في الرياض ٣٣٢٤ منها ١٥٧ حالة إطلاق نار و ٢١١٠ اعتداء و ٥٢ قتل عمد، أما في مكة المكرمة فبلغت عدد حالات الاعتداء ٣٥٢١ حالة. وفي إجمالي عدد الحالات في المملكة فوصل الرقم إلى ١٣٨٦٤ حالة تتراوح بين قتل عمد وقتل خطأ ومحاولة إنتحار واعتداء أدى



مسؤول القمع رمز إصلاح!

كنّا نأمل أن نشارك الجاسر خلاصة مقالته الابتهاجية المخومة بعبارات التمجيد كقولهِ (كانت الداخلية السعودية صاحبة اليد الطولى في الإصلاح، لكن الأحداث الأخيرة كشفت حقيقة دورها، وعظم تأثيرها..). وكنّا نأمل أن نرى في الأمير نايف وإبنه الأمير محمد ما لم تره الأغلبية فيهما، حين قال عنهما وعن من يليهما (ولقد أحسن البارئان في الإدارة، وأحسن العاملون في التنفيذ، وتحملوا جميعاً مصاعب الوضع وإرهاقاته بينما تمتعنا بأنفسنا واستقراهم). ولكن ما لا نتمناه هو أن نتعلم الوزارات الأخرى من الداخلية، التي سبقتها وكان يجب أن تكون متأخرة، والتي انفتحت بينما يفترض صمتها وانغلاقها).

وفي الأخير نسأل الجاسر: هل تعرف شيئاً لا نعرفه أم كشفت عن شيء لم نره في وزارة الداخلية؟ وحتى نعرف الاجابة نقول يؤسفنا قراءة مقالة الجاسر الذي عهدناه قلماً جريئاً وناقداً متميزاً، ولكنه في مقالته عن وزارة الداخلية السعودية يبدو مثيلاً للغربة، فقد جاءت مقالته خارج زمنها الافتراضي، وبعد عودة الحجاج الى ديارهم، فهي محالوة بتعسفية لرسم صورة مأمولة كنّا نود مشاطرة الجاسر رؤيتها ونأمل حضورها، وقد ترجع الى حد كبير قطعاً داخلياً لدى كثيرين في أن يروا هذه الوزارة وقد أعادت طلاء صورتها النمطية في أنهما الغالبية العظمى من السكان، التي لم تر وتلمس وتسمع سوى قهرها، وجبروتها، وقمعها.

يعملون لحساب الوزارة، ويعقدون محاكمات داخل المعتقلات ثم يكرهون فيها السجناء على الاقرار خطياً على ما اعترفوا به تحت السياط، تمهيداً لاصدار أحكام بالعقاب ضدهم. أما نقاط التفقيش التي بالغ الجاسر في وصف طريقتها حتى قال (لغبط لطفها في التعامل وكأن هدفها التوعية المروية لا أكثر)، فهو ما يجعله بل ينكره الذين مروا عبر هذه النقاط، ولربما الحظ قد حالف الجاسر في أن يمر على نقطة تفقيش مختلفة. وعموماً فإن النقاط فمازالت منصوبة في كل مكان، وقد عبر كثيرون عن إستيائهم إزاء الطريقة التي يتبعها رجال الداخلية في التفقيش الشخصي المهيمن.

لا ندري مالذي يدعوا الجاسر للقول بأن الرياض شهدت إزدحاماً غير مسبوق في العيد الماضي، وهو نفس اليوم الذي أعلن فيه عن اكتشاف عملية إرهابية كادت أن تقع، كما أن الاجراءات الأمنية حول الامراء قد تشددت في أيام العيد حتى غاب كثيرون منهم عن الفعاليات الاحتفالية بهذه المناسبة هذا العام، دع عنك التقارير التي تحدثت سابقاً عن القلق الذي يساور هذه العوائل من

متى كانت وزارة الداخلية تقود الإصلاح في بلد يتغول فيه دورها الأمني

الخروج من المنازل والذهاب الى الأماكن العامة، بعد انفجارات الثاني عشر من مايو وتزايدت بعد الثامن من نوفمبر. القول بأن الداخلية لديها القدرة على (نسف جميع الخلايا الإرهابية: البيضة منها والنازمة) قول مغل، خصوصاً وأن البيانات المتلاحقة في الداخل والخارج (من الولايات المتحدة وبريطانيا حصرياً) تؤكد تصاعد النشاط الارهابي، وتنبّه انما الى أن تفجيرات أخرى منتظرة. وهناك من الخلايا الارهابية الجاهزة لتنفيذ مخططات إرهابية في مناطق مختلفة من المملكة. وأن الاشواط التي قطعتها الداخلية في داهمة بعض الخلايا وإحباط بعض العمليات لا يبدد الخطر والخوف لدى السكان من أوضاع أمنية متقلبة، وهو ما أثبت فشل الخيار الأمني وسقوط هيبة الدولة.

الى الوفاة.

أما الحوادث المتنوعة والتي تشمل الحرائق والتزوير وحيازة سلاح غير مرخص وإتلاف ممتلكات الغير عمداً فوصلت في الرياض الى ٣١٨١ وفي مكة المكرمة الى ٤٢٩٤ أما في إجمالي مناطق المملكة فوصلت الى ١١٥٨٧ حالة.

ما يبعث على الدهشة والغربة في آن ما قاله الجاسر بما نصه (كانت وزارة الداخلية هي الجهة التي دعمت مسارات الانفتاح في البلد، قبل أن يكون الانفتاح مطروحاً) ممثلًا تبني الوزارة الكامل لبرنامج (طاش ما طاش). وكنت أحسب أن هذا والله في مقام الذم لا المدح، وهو يعكس تمادي وتمدد وزارة الداخلية خارج إطارها الوظيفي، كما لو أنه يجوز لرجل الأمن أن يتحول الى طبيب جراح في مستشفى فيصل التخصصي! وما لم يستدرك عليه الجاسر هو أن وزير الداخلية كان يتولى حتى وقت قريب رئاسة المجلس الأعلى للإعلام الى جانب رئاسة مجالس أخرى مثل التعليم والحج، وبالتالي فإن ما قام به كان جزءاً من سلطته المتفولة دون وجه حق. ومن جهة ثانية، هل تبني برنامج تلفزيوني يؤسس لقناعة راسخة ونهائية بأن وزارة الداخلية (كانت) السبّاقة الى دعم مسارات الانفتاح، فمتى كان ذلك؟ وهل أن تطوير الآليات جاء مصاحباً لتطوير السياسات أم أن منطق التطور كان يفرض عليها تجديد آلياتها لمواجهة تحديات الداخل قبل الخارج، وهل تطوير الآليات يندرج في سياق العملية الإصلاحية، وإن أقيمت على المحتوى المتخلف والجامد، مما يجعلنا نتساءل: هل أن تغيير الإطار يبدل في الصورة المعقّدة؟

نحن كغيرنا ننكر تجاوب الداخلية مع المتغيرات فضلاً عن التفاعل معها والقبول بها والتحرك بإتجاه ما تتطلبه من تغييرات جوهرية في السياسة الداخلية. فالحديث المكرور عن شباهية وزارة الداخلية وشكلها الخارجي لا يحقق أكثر من غرض دعائي يعدل جزئياً النظرة الى الطلاء الخارجي لهذه الوزارة الحالكة السواد، ولكن ما يجري على الأرض لا يغير من تلك الصورة السائدة عن هذه الوزارة بكونها مصدر إزعاج، وقلق، وقهر لعدد كبير من العوائل.

من التبدلات الملحوظة زعماً لدى الجاسر في إجراءات وزارة الداخلية، هي التدابير المعمول بها في إعتقال المطلوبين وطرق المراقبة المتبعة، ولكن هذه التبدلات غير ملحوظة هي الأخرى فقد باتت قصص الاعتقال وظروفه منتشرة ومشاعة بين الناس وفي مواقع الانترنت، وتبعث على الاشتمزاز والغضب لما يتبعه زوار الليل من أساليب وحشية ولا أخلاقيات في طريقة إعتقال المشتبه بهم، وهناك مئات من المعتقلين من بقوا في أقبية السجون سنوات دون محاكمة عادلة، سوى ما يتفوه به قضاة

السعودية وتجسير الهوة بين الإصلاحيين والمتطرفين

نشرت صحيفة شيكاغو تريبيون في ٢٤ نوفمبر الماضي مقالاً للكاتب إيفان إوزنوس الذي زار بريدة معقل التيار الديني المتشدد، وسجل في مقالته ملاحظات هامة حول نشاطية التيار ودوره السياسي في ضوء تنامي الاتجاه الاصلاحى في المملكة، وفيما يلي نص المقال:

أسفرت عن اعتقال ٦٠٠ متشدداً مشتبه به، بينما وقعت سلسلة عمليات تبادل إطلاق النار مع قوات الشرطة راح ضحيتها بعض الأشخاص، وقد تمكنت قوات الأمن من إلقاء القبض على بعض المشتبه بهم وعثرت على أسلحة نارية ومفجرات خلال ٢١ غارة على الأقل حدثت في مكة المكرمة والمناطق الشرقية من البلاد.

ويقول مسئول سعودي كبير إن حوالي ٣٠٠ شخصاً من أعضاء تنظيم القاعدة كانوا قد عادوا إلى البلاد بعد أن شاركوا في القتال في أفغانستان، قاموا بتجنيد حوالي ٢٠٠٠ شخص في الداخل. وبالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من هؤلاء المتطرفين، هناك أيضاً حقيقة أخرى لا تقل أهمية وتتمثل في أن المتشددين وجدوا ملاذاً آمناً في المناطق التي تقاوم ضغط الحكومة لاستئصالهم.

ويؤكد دبلوماسي غربي أن هناك من يبحث عن هؤلاء المتطرفين ليمنحهم ملاذاً يحميهم. ويضيف: إن البيئة المتساهلة هي المشكلة الحقيقية. أما محسن العواجي المحامي الإسلامي الذي يحتفظ باتصالات مع الجماعات المتشددة فيندد بالهجمات الأخيرة ولكنه يشك في أن هناك الكثير من السعوديين ممن سيتدردون في مساعدة السلطات على اجتثاث المتشددين. ويضيف: إنني موالٍ للحكومة والبلد، لكن إذا جاء إلى بيتي شخص مطارد من قبل قوات الأمن، فإنني يجب أيضاً أن أتمسك بتقاليدنا، وأحد تلك التقاليد هو الكرم، ومن المستحيل أن أقول للشخص: اذهب بعيداً.

ويشرح عبد الله، الطالب البريديوي، هذه الجزئية بشكل أوضح فيقول: لن نخونهم! (يقصد المتشددين)، ولن نلقي بهم

السعوديين يشجبون بشدة هجمات المتطرفين الدينيين من قبيل الهجوم الانتحاري الذي وقع في الرياض مؤخراً وأدى إلى مقتل ١٧ شخصاً. لكن القيادة تعرف أيضاً أن الأعداد القليلة التي تنتهج العنف تحدث ويكون لحديثها نتائج مدمرة. ولهذا السبب يقول المحللون إن إمكانيات الإصلاح سلميياً تعتمد على القناعات المنتشرة في المناطق أكثر مما تعتمد على ما يصدر عن العاصمة. يقول سليمان الهتلان الكاتب في

أحد المتشددين: إنهم

يستخدمون السيف

والبنادق، ولن يحصلوا

سوى على السيف والبنادق!

جريدة الوطن: هناك فجوة بين النخب وما يحدث في الشارع. والتغيير لا يأتي بقرار سياسي فقط. وقد عمل المتطرفون بجدية طيلة ثلاثين عاماً من أجل تطبيق أجندتهم الخاصة على المجتمع، فيما لم يفعل ما يسمى بالليبراليين شيئاً بالمقابل. وما هو واضح الآن هو أن أزمت الحكومة في ازدياد، فمنذ مايو الماضي عندما قتل ٣٥ شخصاً في تفجير إنتحاري إستهدف مجمعا سكنياً في الرياض، أغارت قوات الأمن على عشرات المزارع والمكاتب والمنازل في كافة مناطق المملكة بحثاً عن أفراد مشتبّه بضلوعهم في التفجيرات.

وتقول السلطات إن عمليات البحث

الرسالة الإصلاحية للحكومة السعودية في بريدة وكذلك في الرياض هي: لا تسمحوا لانهار الدم بالجريان في أرض الرسول صلى الله عليه وسلم، لكن زعماء السعودية يسعون جاهدين لصياغة مستقبل مستقر لبلدهم الذي يمور بالمشاكل، ويحاولون مواجهة الفجوة بين خطط الحكومة والفكر الأصولي المحمي بقوة في أجزاء كبيرة من البلاد. وبريدة التي تبعد عن الرياض مسافة ثلاث ساعات بالسيارة هي المكان الذي يشد الأنظار وتصدر منه البيانات الجريئة، وهي تعتبر السعودية الأخرى. وبريدة، أيضاً، هي موطن ذلك النوع من الغضب الذي يغذي الأعداء المتزايدة من المتشددين الدينيين. فبعد سنوات من الإصرار على أن التطرف لا يمثل مشكلة هنا، أصبح زعماء البلاد يدعون إلى المباشرة فوراً في الإصلاحات لمحاربة التعصب الديني.

يقول عبد الله (٢١ سنة) وهو طالب شريعة كان يجلس في ظلال مسجد بريدة بعد أن تفرق المصلون عقب صلاة الجمعة: إن الدين يحكمنا. ولا يحكمنا أي شيء آخر. ويضيف: حتى أولئك الذين في مراكز السلطة يظنون أن بإمكانهم أن يحكمونا. لكنهم لن يستطيعوا! ويمضي قائلاً: إن السبب الذي يدفعني أو يدفع أي شخص آخر لأن يملأ سيارة بالمفجرات هو ما نعرفه جميعاً، وهو أن الأمريكيين موجودون هنا ويريدون أن يفعلوا بنا ما فعلوه في أفغانستان والعراق.

ويقول الزعماء السعوديون أن الأصوات الغاضبة في أماكن مثل هذه المدينة البائسة تجارياً، لا تمثل سوى أقلية صغيرة. والأمر المؤكد هو أن غالبية



الليبراليون تركوا الساحة للتطرف السلفي

عن الوهابية إلى الاستنكار من جانب رجال الدين المتشددين كما تعرضوا لتهديدات من قراء مجهولين.

ويقول محسن العواجي إن معظم السعوديين ليسوا مستعدين بعد لطرح أسئلة تتناول النسيج الديني الأساسي للبلد. ويضيف: هناك فراغ بين الشعب والعائلة الحاكمة. وكلما اتسع ذلك الفراغ كلما قلّ ولاء الشعب لهم.

لكن كيف تستطيع الحكومة جسر الهوة؟

كبدية، عقد الأمير عبد الله في يونيو الماضي إجتماعاً غير عادي مع المثقفين ورجال الدين السنة والشيعية، وأوصى المجتمعون بتوسيع هامش المشاركة الشعبية السياسية وحرية التعبير. والحقبة أن ما قد يبدو وكأنه خطوة صغيرة في بلدان أخرى، ينظر إليه في المملكة باهتمام كبير، وقد أعلنت الحكومة أيضاً عن خطط لإجراء أول انتخابات بلدية في البلاد رغم أن تاريخها لم يحدد بعد.

لكن يبدو أن هذه الجهود لم تفلح في إقناع الشباب الملتهبين الذين تدفقوا خارج مسجد الراجحي في بريدة ظهيرة أحد أيام نوفمبر الماضي، فهم يريدون من الحكومة أن تتحدث مباشرة إلى المتطرفين وأن تنظر في مطالبهم،

أما قادة البلاد فقد رفضوا علناً هذه الفكرة قائلين أنهم سيتعاملون مع المتشددين بيد من حديد.

وبرأي الشاب عبد الله فإن (العناد) لن يولد سوى المزيد من العنف، ويضيف: إنهم يستخدمون السيف والبندقية، ولن يحصلوا سوى على السيف والبندقية!

الدين فيها قرار الحكومة بإدخال التلفزيون، وفي ١٩٩١ إعتزوا على سماح الحكومة بدخول قوات أجنبية إلى البلاد. وأثناء قصف الولايات المتحدة لأفغانستان إمتدح رجل دين بارز هو الشيخ حمود الشيعي، علناً، (بطولة) طالبان.

لكن الضغوط من أجل الإصلاح في تزايد، وليس هناك موضوع أكثر إثارة للجدل من موضوع الوهابية، وهي المدرسة الإسلامية التي هيمنت على الحياة الدينية في السعودية لأكثر من قرنين. وكان مؤسسها محمد ابن عبد الوهاب يعارض النفوذ الأجنبي ويدعو إلى التطبيق الصارم لتعاليم الرسول. وحتى وقت قريب، كان ذكر كلمة الوهابية أثناء الحديث من المحرمات، لأن الكثير من السعوديين يعترضون على فكرة أن الوهابية تختلف عن التيار الإسلامي الغالب. كما أن العائلة المالكة تدین بالفضل في استمراريتها إلى مشايخ الوهابية، ولهذا السبب يرفضون توجيه النقد لها. لكن الهجمات الأخيرة كسرت ذلك الصمت وأصبح زعماء البلاد يسمحون بالمزيد من النقاش بين رجال الدين

مسئول سعودي: ٣٠٠ من

القاعدة عادوا من أفغانستان

وجندوا ٢٠٠٠ شخص،

والمتشددون وجدوا ملاذاً

أمنياً في مناطق المواجهة

والمثقفين والصحفيين، وتتناول الحوارات دور الوهابية في تنامي التطرف.

يقول خالد باطرفي الصحفي بجريدة الوطن: إنني أكتب الآن عن مواضيع لم أكن أتخيل أنني سأكتب عنها في الماضي، مثل الإرهاب والتأثير السلبي الذي يمارسه رجال الدين في حياتنا، ويضيف: إن الناس بدأوا يقولون: لقد حان الوقت لنعيد النظر في المناهج الدراسية والانتماء والمدرسين.

وبينما يرحب المثقفون بهذا النقاش، فإن انتقاد الوهابية يستفز غضب الكثير من السعوديين، وقد تعرض باطرفي وغيره من الصحفيين الذين تجرأوا على الحديث

إلى الذئاب، بل سنوفر لهم الحماية والغطاء.

وبعد ١١ سبتمبر اقتنعت المملكة العربية السعودية بالحقبة المتمثلة في أن ١٥ من إرهابيي عمليتي نيويورك كانوا من السعوديين. ولكن بعد سنتين من ذلك التاريخ وعلى خلفية العنف المتصاعد داخل البلاد، اضطرت حكومة الأمير عبد الله إلى الإسراع في عملية إصلاح النظام الديني والتعليمي، على أمل أن يساعد ذلك في كبح انتشار الأفكار غير المتسامحة والمعادية للغرب وللنظام، خاصة في أوساط الشباب.

وفي بلد يجاهد لاستيعاب أعداد كبيرة من الشباب، فإن شباباً كثيرين يعانون من البطالة والعزلة والفراغ، وهم هدف سهل للتفريز بهم من قبل المتشددين، كما أن ثلثي سكان المملكة البالغ عددهم ١٨ مليون نسمة هم تحت سن العشرين. وقد ساعدت الزيادة الكبيرة في عدد السكان في رفع نسبة البطالة إلى ١٤ بالمائة مما صعب على الشباب مهمة العثور على فرص وظيفية. والنتيجة هي إزدياد أعداد خريجي الجامعات الدينية الذين أصبحوا بلا هدف ويفتقرون إلى المهارات اللازمة للتواصل مع بقية العالم.

وأصبحت مهمة إبعاد الشباب عن رجال الدين المتطرفين هدفاً من أجل بقاء النظام. وفي مبادرة تهدف إلى محاربة التعصب، تم طرح كتب دراسية جديدة تحمل رسومات لبنات وأولاد يدرسون معاً، الأمر الذي يعتبره المتطرفون انتهاكاً لأوامر الإسلام الداعية إلى الفصل بين الجنسين. وفي خطوة أخرى، تقرر أن يعاد تأهيل حوالي ٢٠٠٠ رجل دين بعد أن تبين أنهم يروجون للعنف ويحضون على كراهية الأجانب. لكن حتى التغييرات الطفيفة باتجاه الانفتاح والتسامح يمكن أن تثير غضب الناس في أماكن مثل بريدة، التي عرفت تاريخياً بميلها للتحدي والمواجهة.

يوسف (٣٩ سنة) هو أحد سكان بريدة وقد شكك في جدوى أية خطة جديدة للحكومة في تعقب آثار التطرف في المدارس، وأضاف: لا أعتقد بأن لأساليب التدريس في المدارس علاقة بهذه الهجمات.

لقد قاومت هذه المدينة التغيير منذ وقت طويل، ففي ١٩٦٥ إستنكر رجال

دافع العنف ضد الدولة يطلق

تجديد الخطاب الديني السلفي

إنهزام معاني النص السلفي لا تعني التخلي عن نوايا مستقبلية نحو ترميمها وتفعيل العمل بها، بل ما يجري هو مجرد تأجيل عمليات الترميم. في خلال شهر واحد ومنذ أن بدأ الحديث عن تجديد الخطاب السلفي، ظهر على شاشات التلفزيون الرسمي وشبه الرسمي رموز دينيون من المدرسة السلفية وهم يقذفون بالكفر طوائف من المسلمين وغير المسلمين، بل نادى أحدهم بإخضاع المغننين، فضلاً عن كلمات المديح التي أطلقها الشيخ سفر الحوالي على شاشته (العربية) في أسامة بن لادن، لكونه خدم الإسلام!

إن منطلقات التجديد ودوافعه تستحق وقفة تأمل أيضاً، فالخطاب السلفي بمضامينه المتفجرة لم يتشكل قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بأيام قلائل، ولم يترجم نفسه في هيئة شاحنات مفخخة قبيل الثاني عشر من مايو، بل كان فعله الاجتماعي قد بدأ قبل نشأة الدولة وبعدها ومازال الخطاب بكافة تجسدياته باقية لم تتغير. إن التنوع المذهبي والثقافي في المملكة قد جرى سحقه بفعل النزعة التزيهية التي حملها صانعو الخطاب ووفرت السلطة السياسية الحماية له من أجل اكتساح الجماعات الأخرى ومصادرة حقها في التعبير عن نفسها.

مؤسف القول بأن التجديد يأتي على خلفية العنف ضد الدولة، ولو كانت مخاطر الخطاب السلفي موجّهة ضد المجتمع لبقى الخطاب متماسكاً ومدمعاً سياسياً، ولذلك فإن الأجزاء المراد تجديدها في الخطاب لا تمس سوى المتصل منها بالدولة وسمعتها ومكانتها وعلاقاتها الخارجية. وكنا نأمل أن تكون هذه الخطوة قد بدأت منذ سنوات حين كانت الفتاوى تصدر من أعلى رتبة في المؤسسة الدينية، وتنتشر في وسائل الإعلام الحكومية، فيما كانت تمنع كتب وقعايات دينية بذريعة مخالفة الشريعة. فكم قفوي تكفيرية صدرت ضد العالم الجليل السيد محمد علوي المالكي، ومنعت كتبه من الطباعة أو حتى الدخول إلى المملكة، ثم توالى صدور فتاوى التكفير ضد آخرين من علماء ورجال فكر وقلم وثقافة وأدب.

فلماذا تبدأ الدولة الآن بالتفكير في تجديد الخطاب الديني، رغم أن مدارس التفكير عديدة قد سبقت إليه ولم تكن بحاجة إلى التفكير به والدعوة إليه؟ إنه العنف وحده الذي يصيب الدولة في صميمها، ويهدد من أركانها، فهي تدفع الآن ما كانت تقبض ثمنه فيما مضى.

وتفجّر ظاهرة العنف في السعودية بدرجة أساسية، وتورط جماعات سلفية في أحداث التفجيرات داخل المملكة وخارجها، فقد نهت متواليات العنف إلى أن ثمة خللاً جوهرياً في الخطاب الديني السلفي، ولابد من التفقيش عن محرّضات العنف بداخله.

النزعة المتأخرة نحو تجديد الخطاب الديني السلفي في المملكة تعبر عن اتجاه صحيح نحو تسوية معضلة أصيلة في هذا الخطاب، إذا ما أريد ترجمتها في هيئة مراجعة نقدية جادة وعميقة في مضامين الخطاب من أجل تخفيض شوكة التطرف بداخله، أو بالأحرى نزع فتيل العنف منه، ولا تستهدف مجرد إبطاء مفعوله الآتي، أو إعادة طلاء الخطاب بلون جديد ريشماً تهدأ العاصفة.

حديث وزير الشؤون الإسلامية الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ عن تجديد الخطاب الديني في ندوة عقدت في بيروت في هذا الشهر يثير

المدرسة الوهابية هي الوحيدة

التي نات عن التجديد دهرًا من

الزمن إلى أن فجر العنف ضد

الدولة حتمية المراجعة

اللبس في مقاصد التجديد وأغراضه، فهو يقصر التجديد على الأطر، والأولويات، والآليات فيما يغفل عن قصد أو خلافاً مضمون الخطاب الديني نفسه، وكأنه يلامس متغيرات الخطاب لا ثوابته، فيما يدور الجدل كله تقريباً حول مكونات الخطاب الرئيسية، المسؤولة عن صناعة وعي ديني متطرف. هناك ما يشير أحياناً إلى اللغة الدفاعية التبريرية للخطاب السلفي يراد منها حفظ المنظومة من الاهتزاز، والنأي عن الخوض في المياه العكرة حتى لا يضطر إلى التفكير في قاع الخطاب.

وفيما يبدو أن إعادة قراءة النص الديني السلفي كما تعكسها ندوات التلفزيون بمشاركة عدد من رموز المؤسسة الدينية الرسمية تميل إلى الإبقاء على جوهر النص ومضامينه مع تعديلات شكلية تهدف إلى العبور بتعامية النص إلى المرحلة القادمة دون خسائر. بكلمات أخرى، أن

موضوعة تجديد الفكر الديني ليست جديدة، فقد كانت مطروحة منذ أوائل القرن الماضي، أي منذ بدايات الاحتكاك والمواجهة بين منظومتين معرفيتين: دينية وعلمانية ليبرالية، فمنذ إضطاعت جمهرة من علماء الدين في أرجاء العالم الإسلامي بإعادة قراءة النصوص الدينية لجهة صياغة خطاب إسلامي متوافق مع روح العصر، يدفعهم إلى ذلك ما أثارته الثقافة الحديثة من إشكالات حول قدرة الدين على تجديد نفسه وتقديم إجابات لمشكلات الحاضر والمستقبل. وقد ظلت عمليات التجديد في الفكر الديني متواصلة وممتدة من شبه القارة الهندية وحتى المغرب العربي، ولم تكن هذه العمليات مقتصرة على مدرسة فكرية واحدة، بل تكاد تستوعب أغلب المدارس الفكرية داخل المجتمع الإسلامي. وقد امتلأت المكتبة الإسلامية وبخاصة العربية بكتابات لعلماء كبار من العالم الإسلامي أمثال السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، والشيخ عبد الرحمن الكواكبي، والشيخ رشيد رضا، ومحمد البهي، وحسن البنا، وغيرهم كثير. هؤلاء جميعاً نذروا حياتهم للقيام بمهمة تجديد الفكر الإسلامي ودخلوا في مناظرات فكرية عميقة وجادة مع كبار رؤاد الفكر الغربي، طمعا في درء الشبهات عن الإسلام ورغبة في تطوير المفاهيم الدينية بما يتناسب وظروف الحياة المعاصرة.

مدرسة فكرية واحدة فحسب بقيت في منأى عن التجديد، تتمثل في المدرسة السلفية الوهابية، التي لم تشهد تلك المخاضات الإصلاحية في بقاع عديدة من الشرق، وربما شغل هذه المدرسة الانتصار السياسي والعسكري التي كانت تحرزه في الداخل عن التفكير في تجديد ذاتها، أو لأنها لم تكن بعد قد إستشعرت الحاجة إلى هذا النوع من النقد الذاتي بسبب ظروف إنحباسها وسط الجزيرة العربية، أو لأسباب أخرى عديدة ليس هنا محل ذكرها.

ما يظهر الآن أن إستنفاراً عاماً أعلنته المؤسسة الدينية الرسمية في المملكة محدثة بدفع سياسي من أعلى من أجل البدء بعمليات تجديد في الخطاب الديني السلفي، فإضافة إلى كثافة الندوات التلفزيونية، والتراجعات العلنية من قبل رموز التيار التكفيري، تعقد مؤتمرات من عدد من العواصم العربية والإسلامية حول تجديد الخطاب الديني، وكل هذه الفعاليات تأتي كعمليات لتأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر،



السلفية.. من التطرف إلى الإرهاب

محمد بن علي المجمود

الإشكال - وهو ما نأخذه على هذا الاختزال - يكمن في أن تناول هذا البعد الفكري، يقتصر على جانب واحد من جوانب التشكيل الثقافي العام، في وقت يتم فيه تجاهل الجوانب الأخرى، وبهذا نجد البعد الفكري يوظف حسب ما يخدم الخلفية الأيديولوجية للمحاور.

٢- لا شك في أن الظاهرة الإرهابية ستبدأ في الضمور، ولا شك أن الاستنفار العام سيقبل من إمكانية تكرارها على نحو ما حدث، وهذا ما سيعطي انطباعاً مغلوفاً بانحسارها، وانتهاء أمدتها. لكنها في حقيقة الأمر - وهذا أمر في غاية الأهمية - لن تلتف أنفاسها على المدى المنظور، مهما تلاشت مظاهرها، وتراجعت رموزها، وتغيرت قناعات منظريها، فما دام المخزون الاستراتيجي الفكري لها يحظى بالإمداد المتواصل، ما دامت الأنساق التي أفرزتها كامنة في البنية الثقافية العامة، وفي الجماهير منها خاصة، فإنها سوف تكفل لها الاستمرار، وتعيد إنتاجها بشكل مستمر، وستظهر كلما سمحت لها الظروف، أو حركتها عوامل الداخل والخارج. وقد لا تكون إعادة الإنتاج على هذه الصورة التي رأيناها، لكنها ستظهر على نحو ما، ولو بعد حين، بأوجه متعددة، وصور متباينة، قد تكون أكثر بشاعة، وأعظم انتهاكاً للإنسانية الإنسان.

وبما أن طبيعة التفكير لدينا، تظهر أنه تفكير يسمه الطابع الموسمي بميسمه - لأن حياته في عمقها التاريخي موسمية، تبعاً لظروف البيئة في ذلك الزمن الغابر - فإن تركيزنا سيكون على الآتي، وسيتم التنازل عما يمس حياتنا - ربما في عمقها - على المدى البعيد، وسيكون تقديرنا للخطر الراهن المتعين أكبر من تقديرنا للخطر المستقبلي المتوقع، خاصة إذا كان هذا الخطر المستقبلي مما يصعب تحديد ملامحه، ووضع اليد عليه. فنحن أكثر إيماناً بما نبصره عياناً، وإحساسنا به أكبر، وهذا ما

إعلامياً أكثر مما هو تشريح ثقافي لمكونات التفجير، وما سيتبعها من تداعيات. وبما أن المعالجة الفكرية هي ما يعنينا في هذا الطرح، فإن ما انطوى عليه الإعلام الجماهيري هو - فيما أرى - أزمة بحد ذاته، مما يؤكد أننا لم نصل بعد إلى الوعي بخطورة البعد الثقافي الكامن وراء هذه الأحداث، ولا ندرك ما لهذا البعد من دور مستقبلي حاسم في هذا الشأن.

ومن خلال متابعتي لكثير مما طرح من معالجة فكرية لقضية الإرهاب، رأيت التنبيه - بإيجاز - على أمور - كانت المغالطة فيها تتم على نحو متكرر، أو لم يتم الالتفات إليها بالقدر الكافي، ولأني أظنها جديرة بأن تأخذ نصيبها من الاهتمام، فإني أشير إليها

لن تلتف الظاهرة الإرهابية

أنفاسها مهما تلاشت

مظاهرها، وتراجعت رموزها

ما دام المخزون الاستراتيجي

الفكري السلفي لها يحظى

بالإمداد المتواصل

فيما يلي:

١- ظهر في كثير من ندوات الحوار التي دارت حول الأحداث الإرهابية، اختزال الظاهرة الإرهابية إلى بعد واحد، مع أنها ظاهرة لا يمكن أن ينهض أي بعد - مهما كانت حيويته - بتشكيلها، وإذا كان البعد الفكري أكبرها أثراً، وقد تم التركيز عليه، لأنه العمود الفقري الذي تقوم عليه، فإن المشكلة ليست في الاختصار - أحياناً - على هذا البعد المهم، إذ هو بلا شك بعد ينتظم الأبعاد الأخرى، وتحرك أنساقه العامة كافة التظاهرات الحياتية لدينا، ولكن موطن

لم تكن التفجيرات الإرهابية الأخيرة، وما بينها، من ما هو في سياقها، سوى مظهرات لنسق إرهابي كامن في العمق الثقافي، تم شحنه بما يعززه، على فترات زمنية متباعدة، وربما متقطعة، لكنها قادرة على التتالي، لانخراطها في سياق وجداني عام، كفيل بأن يعطيها طابع التراكمية المعرفية - وإن لم تكن معرفية في الحقيقة - على نحو ما. وهذا ما يجعل منها - على ضخامتها - مجرد شغرة علاماتيّة، تكشف عن ما وراءها من تأزم ثقافي، هو في الحقيقة أعظم منها خطراً، وأبعد منها - على المدى البعيد - أثراً.

لقد كانت أحداثاً مؤلمة للوعي العام، وبدت ذات قسّمات واضحة، حتى ولو اكتنفها الغموض في بعض جوانبها، خاصة في ما يتعلق بالبعد الاستراتيجي لمنهجها، فهي - على كل حال - توحى لمتأملها بحقيقة معينة، لا يسعنا تجاهلها، فنحن نلمسها في المشاهد المأساوية التي تم عرضها، والتي تؤكد أن منفذ العمل ينطلق من نفسية إجرامية، تستشعر الإجرام هوية، مهما حاولت شرعنة جريمتها، إذ كل مجرم يحمل لجريمتها ما يبررها به. وإذا علمنا أن النفس الإجرامي قادر على أن يجد مراق له في كافة التشكلات الاجتماعية، وأن يسري في خلايا الأيديولوجيات على تباينها، مهما ادعت لنفسها البراءة والنقاء، فمن الطبيعي أن يحاول الإجرام استمداد مبرراته من الأيديولوجية التي يتماهى معها، ولا يلام على ذلك، فهذا - بالنسبة له - جزء من آليات الصراع التي يتوسل بها، وإنما يلام على ذلك، مستهلك هذا التبرير المزيف.

ومع مأساوية الأحداث، فإن المعالجة الثقافية (في جانبها الإعلامي الجماهيري/المرئي) على أهميتها، وأثرها الفاعل، لم تكن على مستوى الأحداث، بل كان تسطيح الحدث فكرياً - في الغالب - هو ما اتسم به الإعلام المرئي محلياً وعربياً، إذ اتضح أن هدفه كان تسجيل الإدانة للحدث التفجيري



العنف غذاء الفكر الوهابي السلفي

هناك سلفيات، ومن الطبيعي أن تدعي كل سلفية أحقيتها بهذه التسمية، ما دامت ترى فيها وسيلة انتشار، وأداة استتار، بحيث تمارس الأيديولوجيا تحت سميات ظاهرها البراءة، وباطناتها دوران حول الذات، ومطامعها الخاصة.

وإذا كان المفهوم على هذه الدرجة من الإشكال، فإن تحديد السلف الذين ينتسب السلفي إليهم إشكالية أخرى، فالسلف الصالح الذين ينتسب إليهم السلفي، من هم؟ إن لكل سلفه الصالح، وإذا كان المراد الصدر الأول من هذه الأمة - كما يصرح بذلك السلفي التقليدي - فالصدر الأول - على صلاحهم - متباينون في رؤاهم، فعن أيهم يصدر السلفي؟ ومختلفون في آرائهم، إلى درجة الاقتتال فيما بينهم، وهذا ما نسعى لتفاديه، ونتجنب إعادة إنتاجه.

ب - يلاحظ على السلفي التقليدي تغييب العقل، واستحضار الذاكرة، فالعقل نصوصي تاريخي، يستحضر النصوص استقطاباً لمتخيلات الحدث، ولكن لا يعي كيفية تموضع النص في الواقع. وخطورة العقل النصوصي لا تخفى، فالنص لما له من احترام وإجلال يستحضر في واقعة ما، وكأن التلازم (وجه الاستشهاد) يقيني، مع أن النص هو اليقيني، وأما التلازم فهو ظني، بل ربما في أدنى درجات الظنية، وبهذا يكتسي الظني من روح اليقيني، وهذا ممكن الخطر، وسر من أسرار التضحية/ الإصرار الإبراهيمي على المبدأ حتى الموت. ولعل من يقرأ الأدبيات (التكفيرية/ الإرهابية) سواء ما ظهر منها على لسان الذين تراجعوا عنها، أو ما هو مبثوث في بياناتهم، يلاحظ الكثافة التسمية، مع غياب التأويل الذي تفرضه روح العصر، وضمور العملية العقلية

التحزب) ويعدده بدعة، بينما يكشف المسكوت عنه في خطابه تحزباً في غاية التعصب، وإن كان يرتبط بمقولات لا بتنظيم. ومن هذا فإن هذا الخطاب (السلفي) يطرح نفسه كبدل لكافة أطراف الدين، بوصفه الأفضل ولأه، والأقرب تذهباً، في سياق مغالطات يرفضها العقل الحديث، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يماهى مع ريفها. إن السلفية التقليدية - أيأ كانت منطلقاتها

السلفية غير قادرة على تقديم

الحلول لإشكالية الإرهاب لأنه

يتكئ على مقولاتها، ويصدر

عن وعيها. هي لا تحل مشكلة

المجتمع بل تميت إحساسه بها

وتوجهاتها، ومهما قدمت من مبررات لحضورها - غير قادرة على تقديم الحلول لإشكالية التطرف/ الإرهاب، فالإرهاب - شاءت السلفية ذلك أم أبت - يتكئ على مقولاتها، ويصدر - وإن كان بشكل غير مباشر، ومن غير رضاها - عن وعيها. وفي حقيقة الأمر فإن السلفية - بكافة تنوعاتها المعاصرة، تنطوي على تأزمات مزمنة تجعل من تموضعها في الواقع الراهن مصدر إشكال، لا حلاً له، ولعل أبرز صور هذا التأزم ما يلي:

أ - مفهوم السلفية مفهوم عائم، كثر تداوله، وأصبح منتشراً بين طوائف متنافرة، بل وربما متصارعة، وكل منها ترفع دعواها به، وبهذا فليس هناك سلفية واحدة، وإنما

يجعلنا نتعامل مع الظاهرة في وقتها، تاركين تراكماتها النسقية الخطيرة لمراحل زمنية لاحقة، تكتوي بلهبها الأجيال القادمة.

٣ - نلاحظ أن هناك حساسية مفرطة تجاه أي نقد يمس الخطاب الديني، كخطاب ديني، وليس كدين (وبينهما فرق يجب التنبيه له) وما ظهر مما يُظن أنه نقد، إنما كان من باب تصفية الحسابات بين التحزبات الفكرية داخل الخطاب الديني نفسه. وتظهر هذه الحساسية تجاه النقد لدى من نصب نفسه مثلاً لهذا الخطاب، مع أن الحقيقة، التي يعرفها الجميع، ويعترف بها الإرهابي نفسه، أن ما وقع قد تمت ممارسته بخلفيات دينية - طبعاً خاطئة - لكن هذا لا يعفي الخطاب الديني من نقد ذاته، ولا من أن يكون نقده كاشفاً عن عناصر السلب داخل الحزب (ليس الحزب التنظيمي، وإنما المراد هنا التوجه الفكري، كالسلفي والإخواني والتليفي و...) أو المذهب الذي ينتمي إليه، كما أن خطأ التوظيف من قبل الإرهابي للبعد الديني لا يعطي هذا النفور من النقد تبريراً، ولا يخلو منح نفسه حصانة ليست له، وإنما هي للدين فحسب، بوصفه ديناً يقوم على قاعدة أساسية من اليقين الإيماني. لقد كشفت الندوات المرئية التي تم عرضها، أن الخطاب الديني كان جل همه تبرئة نفسه، وكان كل توجه داخل هذا الخطاب الديني يدور حول ذاته، هدفه الأساس لم يكن معالجة ما حدث، بقدر ما كان سعيًا حثيثاً للخروج بصف براءة للتوجه الذي ينتمي إليه، ومع أن الاتهام - بما تعنيه كلمة اتهام - لم يكن موجهاً لهذا الخطاب، إلا أن الحرص على المكتسبات التي حققها بمواقفه المؤسساتية كان هاجساً يبعث الخوف في أوصاله، ويحفزه للظهور بمظهر الخطاب المضاد للخطاب الإرهابي، حتى ولو تم ذلك بأسلوب بدائي، يحمل احتقاراً لعقل المشاهد، وخلفياته المعرفية. ولهذا رأينا جمل الإدانة مفصلة - بمقدار - على أهداف التوجه الذي ينتمي إليه المتحدث، بحيث تمس بلاغيات الإدانة كل أحد سوى منظومته التي ينتمي إليها، وينافح عنها.

٤ - هناك أمر له ارتباط بما سبق، وهو أن الأحداث وما رافقها من طرح فكري، أصبحت ميداناً للاندحازية، فظهر الصراع الأيديولوجي، بل - أحياناً - داخل الأيديولوجيا الواحدة، وطرحت مقولات ليست بريئة في مقاصدها، وتجلي التعصب الحزبي (فكراً لا تنظيمياً) حتى داخل الخطاب المتسمي بالسلفي، الذي رفع شعار (رفض

نهاية سياسة (تصدير الوهابية)

الوهابية فكر متطرف، أحرق المواطنين في الداخل بناره، قبل أن يتم تصديره للخارج. إنه فكر تكفيري يدعو إلى الفرقة ويؤسس للعنف، ولذا ما وجدت الوهابية في بلد أو جالية مسلمة أو مركز إسلامي في الخارج إلا وانقسم المسلمون فيه، وارتفعت حدة الصراع بينهم. وقد نبه كثير من الرموز الإسلامية إلى خطر هذا المعتقد التكفيري، وحذروا من انتشاره، وحاول الكثير منهم مناقشة مشايخ الوهابية بشأنه للوصول إلى نقاط اتفاق وتلاقي، ولكن هؤلاء لا يقيمون وزناً لغيرهم، ولا يفكر غير فكرهم، ولا يهتمون بمشاعر المسلمين في كل مكان، والذين تلعنهم الوهابية في دينهم، تكفيراً وتبديعاً وتقسقاً.

حاول الشيخ محمد سعيد البوطي مراراً أن يناقش مشايخ الوهابية، ولكنهم يعدون ثم يتهربون، والغرض ليس إثبات باطل التكفير، ولكن لتخفيف آثار هذا المعتقد الخطير على الأمة، وحسب البوطي: (الوضع المؤلم الذي كاد أن يستول من أرض نجد إسلاماً جديداً لا عهد للسلف الصالح به، ومن ثم أصبح سبباً لأسوأ مظاهر التنحصر والشقاق في العالم الإسلامي بل في جل المراكز الإسلامية في أوروبا وأميركا).

لقد أسس السعوديون في كل سفارة لهم وكراً ظاهره نشر الإسلام، وواقعه نشر الوهابية الذي يتضمن قسراً مصادمة حادة مع غير أتباعها، ومن ثم تؤدي إلى شقاق بين المسلمين. في كل سفارة تم تعيين ما يشبه الملحق الديني، في ظاهرة لم توجد في العرف الدبلوماسي، وتحت هذا الغطاء، ويتمويل من الدولة ومؤسساتها الدينية، يجري توزيع الكتب ونشر الفتنة، والتي أفرزت فيما بعد عنفاً في أصقاع إسلامية مختلفة.

اليوم جاء السيد الأميركي بضغوطه على آل سعود، بعد أن استنفذ الجميع أغراضهم من الوهابية، فقرر هؤلاء بأن يقلقوا جميع أقسام الشؤون الإسلامية في جميع سفاراتهم في العالم. وكانت خطوات سبقت قرار الإقفال، إذ توقف تقديم المساعدات لبعض المراكز الوهابية منها معهد العلوم الإسلامية والعربية. كما قرروا عدم منح الصفة الدبلوماسية لعلماء الوهابية ومدرسيها في الخارج، وحسب مسؤول سعودي فإن هذا القرار يندرج في إطار جهد أوسع لوضع حد لاهتمام السفارات السعودية بالترويج للفكر المتطرف.

سيتخلى عن تلك السلفية، فمعنى ذلك أنه سيبقى مستملاً على فراغ، هذا الفراغ ثغرة في وعي المجتمع يدخل من شاء من خلالها وبأي أطروحة شاء، وسينجح، لأنه يعمل في أرض بكر (فراغ) قابلة لأيديولوجيا تطرح حلاً حقيقياً - أو ما تظنه حلاً - لإشكالياتها، ولن تهتم بأبعادها بعد ذلك. بينما تفعيل أنواع من الحراك الفكري الاجتماعي، تصنعها على عينك، وتفهمها وتتفهمك، آمن على المدى البعيد، مهما بدا أنها مقلقة وغير قابلة للتقوّل.

د - السلفية التقليدية - بطبيعتها - أحادية الرأي، تسفه الآخر المختلف، وتبذعه، وتضلّه، و - أحياناً - تكفره، فهي تقوم على تصور امتلاك الحقيقة المطلقة، وأنها الفرقة الناجية من بين ثلاث وسبعين فرقة هالكة. وبهذا، فهي مهما أظهرت من مرونة، ومهما أبدت من تسامح، فهي تنطوي على جذر إرهابي، ينفي الآخر، فأنساقها الكامنة أنساق حادة، لديها - على الأقل القابلية الفاتنة للإرهاب. ويمكن استنطاق هذه الأنساق من مجمل خطاباتها، إذ يسيطر عليها هم واحد، ينتظمها جميعاً، ألا وهو نفى الآخر، وعلى وجه الخصوص، الآخر المختلف من داخل المنظومة الإسلامية، وإن كانت لا تعتبره إسلامياً، أو إسلامياً ناقصاً وفق معاييرها، في ظل أدبيات التبذيع والتضليل التي استهلكت معظم نشاطاتها.

هـ - السلفية التقليدية تطرح نفسها بوصفها البديل الوحيد لكافة أطراف التنوع الموجود - على خفوتها - في الساحة حالياً، ومعنى ذلك أنها تريد التفرّد والاستئثار بالميدان الثقافي، مع أنه ميدان يسع الجميع. ولا شك أن الوعي الذي يلغى الآخر المختلف وعي اقضائي في استراتيجيته العامة، سيولد الإرهاب ولو بعد حين. وقد أثبتت التجارب الإنسانية المعاصرة، أن الحل للتنوع ليس إلغائه، وإنما مد الجسور معه، والدخول معه في ثقافة حرة، بحيث يستفيد كل طرف من الآخر، أما أن يتفرد خطاب ما - حتى لو اقتنعنا بإيجابياته في ذاته - ويهينم على وعي مجتمع بأكمله، فإنه سينتج وعياً إقصائياً/ إرهابياً في نهاية الأمر.

في ربط النص بسياقاته النصوصية والمقاصدية من جهة، ومن جهة أخرى في ربطه بالواقع المعاصر. وبهذا رأينا كيف تحول راوي النص إلى فقيه، يفتي الأمة في دمائها وأعراضها وحاضرها ومستقبلها، مع أنه لا يملك إلا ذاكرته، مفتقراً افتقاراً كلياً إلى آليات المعرفة العامة، وشروط الاجتهاد الخاصة. فهل هذا الوعي الساذج هو ما تريدنا السلفية التقليدية (وهي نصوصية بالطبع) أن نحتكم إليه، وأن نعممه في خطابنا المعرفي حاضراً ومستقبلاً؟

ج - السلفية التقليدية ماضوية بطبيعتها، فوعيتها وعي من الماضي وإليه، ولأن الماضي يستحيل توجيه الخطاب إليه، لكونه زمناً مات وانتهى، فلا بد أن تستحضر الماضي في الحاضر، ولأن هذا الحضور لا يمكن أن يتم بشكل كامل، بحيث تأتي الوقائع السابقة بحواملها، فسيعاني السلفي من تآزيمات العلاقة غير الطبيعية بين حلول الماضي وإشكاليات الحاضر، وسيبقى الحل مستحيلاً، وما يظن حلاً، هو نوع من التزقيع الفج، يمارسه عقل كسيع.

وإذا كانت السلفية في إحدى صورها (التقليدية) تطرح خطاباً ترويضياً، بوصفه حلاً لإشكاليات التطرف الراهن، فإن ما يترأى حلاً - حسب دعاوها - في المدى الزمني القريب، هو ما سيكون أحد مسببات الإرهاب في المستقبل، إذ ليس

السلفية تطرح خطاباً ترويضياً

بوصفه حلاً لإشكاليات التطرف

الراهن، وهذا الحل سيكون أحد

مسببات الإرهاب في المستقبل

بوسعك أن تلغي الحراك الاجتماعي، وتضع مجتمعاً سكوتياً لا يعي ذاته، فضلاً عن أن يعي غيره، وإنما بوسعك أن تقدم الحراك البديل، فتملأ الفراغ، والسلفية لا بد لها لتملأ به هذا الفراغ، فهي في الحقيقة لا تحل الإشكاليات التي يعاني منها المجتمع المعاصر، وإنما تميت إحساس المجتمع بإشكالياته، وبهذا فهي لا تحل الإشكال، وإنما تؤجله إلى حين.

ولأن عوامل التغيير الحضاري بصيرورتها التاريخية لا يمكن إيقافها، فإن المجتمع إذا أصبح سلفي الوعي سيحتك - حتماً - بهذه العوامل، طال الزمان أو قصر، ولأن الوعي السلفي لا يستطيع التفاعل معها وفق سلفيته، فسيضطرب للتخلي، إما عن واقعه الحضاري، وإما عن سلفيته، وإذا كان من المرجح - تحت ضغط وقائع الحياة - أنه

(الرياض، ٢٧/١١/٢٠٠٣)

آل القاري

(١) أحمد بن عبد الله بن محمد بن بشير خان القاري (١٣٠٩-١٣٥٩هـ): عالم فاضل، ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم على يد والده وجده، ثم اشتغل بطلب العلم وجد في التحصيل فقراً في المدرسة الصولتية على مدرسيها حتى برع في جميعها وأجازوه بالتدريس. وإلى جانب ذلك لازم حضور حلقات دروس المسجد الحرام، وأخذ عن علمائه وأجازه الشيخ بدر الدين الدمشقي حين قدم للحج، بعد تخرجه من المدرسة الصولتية وهو في زهرة الشباب وعنفوانه. انضم إلى سلك المدرسين بها فدرس بها في الدروس التي أخذها في المدرسة، وحصل على إجازة التدريس بالمسجد الحرام بتفوق عظيم، وعقد حلقة دروسه في حصوة باب إبراهيم في سن مبكرة، وكان الطلاب الذين يجلسون بين يديه يكبرونه سناً ويكبرهم هو مقاماً وعلماً. تقلد وظائف علمية كثيرة إلى جانب استمراره في التدريس بالمسجد الحرام. انتخب معاوناً لأمين الفتوى بمكة المكرمة، وعين عضواً بهيئة التدقيق الشرعية، وانتقل إلى جدة في سنة ١٣٤٥هـ ليتولى القضاء بها في أوائل العهد السعودي. كما تولى التدريس والدعوة والإمامة بمسجد عكاشة بجدة، وعين مدرساً بمدرسة الفلاح بجدة للعلوم الدينية. وعين عضواً بمجلس الشورى بمكة المكرمة سنة ١٣٤٩هـ، وفي سنة ١٣٥٠هـ رتبساً للمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة، واستمر إلى سنة ١٣٥٧هـ، وعين عضواً في رئاسة القضاء -هيئة التمييز حالياً، واستمر في منصبه إلى أن توفي رحمه الله بالطائف. له: مجلة الأحكام الشرعية في الفقه الحنبلي.

(٢) حامد بن عبد الله القاري (١٣١٤هـ - ١٣٩٦هـ): ولد ونشأ وتلقى مبادئ العلوم الدينية على يد والده، والتحق بالمدرسة الصولتية وأخذ العلم عن أساتذتها المشهورين الذين كانت المدرسة تضمهم بين جدرانها. وفي مقدمة من تلقى عنهم فيها والده المقرئ الشهير وأستاذ علم القرآن في المدرسة وعن الشيخ عبد الرحمن بن أحمد

دهان، والشيخ مشتاق أحمد الكارفوري، والشيخ المفتي عبد اللطيف والشيخ عبد الله بن محمد غازي والشيخ عيسى رواس، وشقيقه الشيخ أحمد القاري، والشيخ أحمد بن عبد الله ناضرين والخطاط الشهير السيد محمد مرزوقي الكتبي، وغيرهم من أساتذة الصولتية وعلماء ومدرسي المسجد الحرام. فاز الشيخ حامد بالكثير من شهادات التقدير، وتحصل على شهادات علمية وإجازات من أساتذته، كما أجازته مدرسة الحرم المكي الشريف في عهد الحكومة التركية بالتدريس في المسجد الحرام سنة ١٣٢٢هـ، وشهادة من رئيس العلماء بمكة بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٣٣٥هـ موظفاً بالحرم المكي الشريف، وشهادة أخرى بالتدريس بالمسجد الحرام سنة ١٣٣٤هـ ملازماً بالحرم وموقعاً بختام أمير مكة الشريف حسين بن علي.

خدم رحمه الله الميدان العلمي في أكثر نواحيه تدريساً وقضائاً وتأليفاً وإدارة، فقد درس بالمدرسة الصولتية منذ عام ١٣٢١هـ، وفي المسجد الحرام ١٣٣٤هـ، وفي المدرسة الراقية منذ سنة ١٣٣٧هـ. وتعين قاضياً في ينبع البحر سنة ١٣٣٩هـ، إلى سنة ١٣٤٣هـ، حيث دفعت به الظروف إلى الترحال فجال في بلاد الهند وأندونيسيا وسنغافورة حيث درس هناك ثم إلى بورنيو حيث عين مديراً للمدرسة الإسلامية هناك. عاد إلى أرض الوطن سنة ١٣٥٨هـ، وتعين مدرساً بتخصيص البعثات بمكة، ثم معاوناً لقاضي الطائف وكتب عدل بها سنة ١٣٥٩هـ، وقاضياً بالقنفذة، ثم قاضياً من سنة ١٣٦٦هـ، إلى سنة ١٣٨٥هـ، حيث أُحيل إلى التقاعد.

كان رحمه الله محبوباً لدى جميع الطبقات لحسن أخلاقه وجميل صفاته فكان يزوره الكثيرون ويستفتونه ويراجعونه في حل مشكلاتهم، وكان يزار بداره بزقاق البخارية بالمسفلة، وكان يحفظ الشيء الكثير عن علماء مكة المكرمة ومدارسها القديمة والعصور التي مرت بالبلاد. توفي رحمه الله بمكة المكرمة. وله: رسالة في أصول الحديث، حاشية على نظم التفسير،

تعليقات على الشاطبية، شرح على العاصمية، رسالة في التعريفات والمصطلحات المنطقية.

(٣) عبد الحق القاري، كان حياً ١٢٩٨هـ وهو مؤسس المدرسة الفخرية بمكة المكرمة سنة ١٢٩٨هـ، وهو أحد الوافدين على مكة المكرمة من الهند، وكان يتقن اللغة العربية وأدبها، وكان له سنة ١٢٩٥هـ، كتاب عند باب إبراهيم، وكان من الكتابات الراقية، وكان يسمى كتاب عبد الحق، يدرس فيه القرآن والكتابة وتحسين الخط وتحرير الرسائل ومبادئ الحساب. سافر إلى الهند وسعى عند بعض أمرائها إلى تخصيص رواتب شهرية، فنجح في مهمته. وبعد عودته زاد من تنظيم كتابه وحوله إلى مدرسة، وسماها (المدرسة الفخرية العثمانية). والفخرية إشارة إلى أن التعليم بها مجاناً، والعثمانية نسبة إلى اسم الأمير الهندي الذي ساهم في تقديم المساعدات المالية للمدرسة، وهو أحد حكام حيدر آباد.

(٤) عبد الرحمن بن محمد بشير القاري: قرأ على مؤسس المدرسة الصولتية العلامة محمد رحمة الله العثماني، فحفظ القرآن الكريم وأجاده، وشارك أخاه عبد الله بن محمد بشير القاري المتوفى سنة ١٣٣٧هـ بمكة المكرمة. وبعد أن أنهى دراسته سافر إلى الهند بتوجيه من شيخه الشيخ محمد رحمة الله العثماني لنشر علم القراءات والتجويد فمكث بها طول حياته وتوفي رحمه الله هناك.

(٥) عبد الله بن محمد بشير القاري المكي (١٣٣٧هـ): وهو شيخ القراء بمكة المكرمة. أخذ عن الشيخ محمد رحمة الله العثماني مؤسس المدرسة الصولتية ولازمه ملازمة تامة وأخذ عنه علومه بالمسجد الحرام، وصرف نشاطه إلى حفظ القرآن الكريم وتجويده بالإضافة إلى العلوم الأخرى. ولما لمس منه شيخه العلامة الكفاءة العلمية عينه مدرساً بالصولتية للقرآن الكريم، فأوقف حياته على تعليم القرآن الكريم وتلمذ عليه عدد كبير من أبناء أم القرى وغيره حتى ضرب به المثل في القراءة والصوت والترتية والتوجيه.

..ويزعمون الحرية! أحكام بالسجن ٣ أشهر والجلد سبعين سوطاً لكل متظاهراً!

إذا كانت صورة النظام في الداخل سيئة.. فلا يمكن أن تكون حسنة في الخارج. من الصعب أن تجدي العلاقات العامة كثيراً في قلب حقائق الواقع الداخلي. بل أن الدولة التي تستشعر الحاجة إلى العلاقات العامة أكثر لتحسين صورتها أمام حلفائها، هي الدولة الأكثر (تورطاً) والأكثر (قباحة) في الداخل، وخير للحكومة السعودية أن تصلح وضعها وتنفق أموالها في الداخل لإصلاح الوضع، بدل أن تصرفها على شركات العلاقات العامة في أميركا والغرب عموماً. أن تصرفها لتحسين أوضاع المواطن، وهي بعد ذلك لن يههما. إذا ما رضي المواطنون عنها. ما يقوله الآخرون!



لكن الحكومة السعودية عبقثاً تحاول أن تجد المشتركات مع الغرب، وحين طرحت الحفاظ على حقوق الإنسان وفي مقدمتها حرية التعبير والتجمع، إنما

كانت تمارس عملاً غير مقتنعة به، ولما من صميم العلاقات العامة، ولذا قال عبد الرحمن الراشد في الشرق الأوسط تعليقاً على المظاهرات التي وقعت في الرياض، بغض النظر عن حجمها، أن قمع التظاهر واعتقال المتظاهرين واحتضان مؤتمراً لحقوق الإنسان في الرياض في آن واحد، أمران متناقضان. لا يساهما في تحسين صورة السعودية في الخارج.

التظاهرات التي حدثت في ١٥ أكتوبر الماضي هزّت الحكومة ليس بحجمها، وإنما بدلائلها، فهي تواجه عملاً لم تعترف به من قبل، ولا تستطيع اليوم - وفق ظروفها الخاصة - أن تشرعنه. بل أطلقت لمدايحها المفتين أن يتنافسوا في (تحميل) التظاهرات! من أساسها، كالمفتي، ومثل أكبر شخصية قضائية وهو الشيخ صالح اللحيدان، الذي (استغاث) بالحكومة لتقمع (المفسدين) المتظاهرين! في حين أن هؤلاء الآخرين مارسوا ما يشبه الاعتصام منه إلى التظاهر - بل أن وزارة الداخلية سمته (تجمعاً) - وطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ولم يدمروا شيئاً من الممتلكات العامة، ولم يصرخوا مطالبين بإسقاط النظام. بل كان جلّ المشاركين من الشباب، من خريجي الجامعات الذين لم يجدوا لهم أدناً تسمع مطالبهم، أو تلي حاجاتهم. وبينهم أيضاً نساء اختطف رجال المباحث أبناءهن.

رغم هذا، توعدت السلطة كل المتظاهرين - حتى المتفرجين بقربيهم! - واعتقلت من اصطادته وسط الشوارع في ملاحقات غيبية، بعد أن أحكمت طوقاً على كل الشوارع المؤدية للتظاهرات، وكل ذلك حفاظاً على (هيبة آل سعود) من الضياع، إذ لا يوجد شيء (سلمي) يمكن أن يهز أعماق النظام مثل التظاهرات السلمية، ففيها تسري روح الجماعة والأهداف الجماعية التي عملت السلطة على تفتيتها وتقسيمها ومعالجة ما تريده من أجزاء وإهمال الباقي.

في العاشر من هذا الشهر، ديسمبر، صادقت هيئة (التمييز) على أحكام بالسجن والجلد للمشاركين في (تجمع) العليا بالرياض، كما قالت الصحافة المحلية، وهي أحكام أمضتها المحكمة المستعجلة في الرياض في حق نحو ٣٦ مواطناً ومواطنة شاركوا فيه، والحجة هي: (ثبت أنهم وقعوا ضحية جهات مشبوهة) وقال قاضي محكمة التمييز في مكة حسين حكسي، وهو قاض فاسد ومعروف بأنه أحد النصوص الكبار، وله سجل أسود في استخدام السلطة له - مقابل امتيازات - لإيقاع الأذى بالمواطنين، قال هذا القاضي المرتشي أن أحكام السجن والجلد التي أقرت في ٣ أشهر سجناً والجلد (٧٠) سوطاً، وأضاف بأنه يجري (حالياً) تنفيذ (الحكم الشرعي).

هذا ليس شرع الله، بل شرع آل سعود وأزلامهم. وأشار الحكمي إلى أن محكمة التمييز في مكة المكرمة لم تصادق بعد على الأحكام التي صدرت بحق عدد من المواطنين الذين شاركوا في تجمع جدة والذين أصدرت بحقهم المحكمة المستعجلة في جدة عدداً من الأحكام الخالمة. أصبح التظاهر تهمة، بغض النظر عن الموضوع والهدف، فأصل التجمع خطيئة يعاقب عليها قانون آل سعود!

(٦) محمود بن عبد الله القاري (١٣٢٠هـ - ١٣٩٣هـ): ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، والتحق بالمدرسة الصولتية ودرس المواد الدينية واللغة العربية والرياضية، وتخرج منها سنة ١٣٢٧هـ. بدأ حياته الوظيفية خارج المدرسة الصولتية سنة ١٣٣٩هـ، وعين معاوناً لمدير مدرسة ينبع التحضيرية وأصبح مديراً لها، واستمر حتى ١٣٤٢هـ. حيث انتقل إلى جدة فعين مساعداً لمدير المدرسة الابتدائية. سافر إلى الهند سنة ١٣٤٤هـ ومنها إلى جاوا حيث مكث بها من سنة ١٣٤٥ إلى ١٣٤٨هـ، مشتغلاً فيها بالتدريس، وقد عين في جزيرة بورنيو مديراً لإحدى المدارس الأهلية. وفي سنة ١٣٤٨هـ عاد إلى أرض الوطن ليواصل جهاده العلمي. فسي سنة ١٣٤٩هـ عين مديراً لمدرسة الشبكة التحضيرية بمكة المكرمة، وفي نفس العام انتقل إلى التدريس بالمدارس الابتدائية، وهو أعلى من المرحلة التحضيرية، واستمر حتى نهاية ١٣٥٤هـ، ثم عين مديراً للمدرسة السعودية بالعلا.

وفي سنة ١٣٥٧هـ عين مدرساً بالمعهد العلمي السعودي وتحضير البعثات ثم مفتشاً بمديرية المعارف. وفي سنة ١٣٥٩هـ أعيدت خدماته للتدريس في مدرستي المعهد العلمي السعودي وتحضير البعثات، ثم مساعداً لمدير مدرسة تحضير البعثات، وكان يدرس بهاتين المدرستين اللتين كانتا تعتبران أعلى مراحل التعليم بالمملكة، علم الفرائض والمواد الرياضية.

وعندما تم تأسيس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة مع بداية سنة ١٣٦٩هـ وكانت أول تجربة رائدة للتعليم العالي في المملكة، اختير للإدارة والإشراف الفعلي فيها تقديراً لكفاءته العلمية والإدارية. وكان يشغل إلى جانب وكالة إدارة الكلية بعض الأعمال الإدارية بمديرية المعارف واستمر حتى نهاية ١٣٧٢هـ حيث عين مديراً للتعليم.

وفي سنة ١٣٧٤هـ عين مديراً للإدارة العامة للمحانات واستمر فيه حتى أُحيل للتقاعد سنة ١٣٧٦هـ. بعد ذلك عين مديراً لدار الأيتام الخيرية، ثم عين مستشاراً بإدارة الشؤون الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون وهو آخر منصب حكومي له.

ويعتبر محمود القاري من أكابر رجال التعليم بمكة المكرمة الذين أوقفوا حياتهم منذ البداية على الوفاة على خدمة التعليم وتطويره في العهود: عهد الأشراف والعهد السعودي. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

هل تغيرت الحكومة أم تغير دينها؟

الإقرار بأن المؤسسة الدينية هي التي تولت التطبيق المنهجي في التعاملات والعبادات والمناهج. ولا بد أن نتذكر أن هذا أعطى المؤسسة الدينية نقلاً كبيراً جعل الجميع بما فيهم القيادة السياسية يغضون الطرف عن أخطائهم. وبرغم أن المؤسسة الدينية تميزت بالورع إلا أن الجيل الأول مضى وبقي حسن الظن هو الضمانة الوحيدة لسلامة التطبيق. وقد كانت المؤسسة الدينية شبه معزولة عن الحياة العامة والناس تعتمد على بعض المريدین في إمدادهم بالمعلومة. ولهذا جاء علمهم في شؤون الدنيا نزر وخاطئ في بعض الأحيان وبدت في بعض الأحيان أقرب إلى الجهل في رفضها لحقائق علمية منها أن الأرض تدور وأنها دائرية وأنه يمكن معرفة جنس الجنين... الخ.

ومع الوقت اكتسبت المؤسسة الدينية قدسية تحرم المساس بها أو بشيء من اختصاصها حتى لو كان عواراً واضحاً. ولنضرب مثلاً على تعليم البنات فبعد أن قيل أنه حرام وأن من دفع ببحارمه للتعليم فهو ديوث، أصبحت المؤسسة الدينية هي المسؤولة عن تعليم المرأة. وكانت في يوم من الأيام وحل فساد لا يتم التعيين فيها إلا برشوة من مال أو عرض ولم نشاهد هذا الفساد الإداري في تعليم الأولاد إلا على نطاق ضيق جداً. ولك في القضاء وبعض فضائحه مثال آخر. أضف إلى ذلك كما أشرت أن يمكن أن يطلق عليه عادات اجتماعية أصبح من ثوابت الدين.

الواضح أن التطبيق للمنهج الإسلامي لم يخلو من أخطاء وهذه مسؤولية المؤسسة الدينية. واليوم يعتبر التغيير ضرورة لأن النتائج كانت سيئة في أغلب تطبيقاتها.

لي سؤالان: هل تعني بأن دعوة الملك عبدالعزيز صادقة أي أنه رفع راية الدين لنصرة الدين فقط وليس لأي مكاسب سياسية. بمعنى أنه لم يتخذ تبني الإسلام وسيلة للوصول إلى الحكم؟ هل لو أخطأت المؤسسة الدينية فيما هو مخالف لمصلحة الحكومة وكان له وجه شرعي فهل كانت القيادة السياسية ستسمح لها أن ستتدخل؟ فإن كانت ستتدخل فلماذا لم تتدخل ضد التطبيقات الخاطئة الأخرى؟

هناك الكثير من الموضوعات الهامة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين. هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتسبين إلى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً. مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلا مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن منتدى الساحات السلفي:

<http://alsaha.fares.net/sahat?128@230.8WohzhdHL8L.1@.1dd48fe5>

وراء علماء ضيقوا واسعاً وحجروا على الناس فحرموا حتى التطيب لدرجة أن الطيب يعد من النجاسات في وقت سابق؟ هل نحن كشعب وحكومة وقعنا ضحية تضيق كان ردة فعل لما كان يحدث في ذلك الزمان من انتشار الشرك والبدع.. أم وقعنا ضحية لخطة محكمة لترسيخ الحكم.. أم إن حقيقة الإسلام أوسع مما تم تصويره وتعليمه لنا؟

لا نريد طبعاً التشكيك في ديننا.. لكننا نريد معرفة عمق العلاقة بين حكومتنا وديننا وبيننا وديننا. هل للغلو في المذهب الحنبلي تأثير بحيث يكون التشدد السابق إمتداد لهذا الغلو؟ هل إختلاط العادات والتقاليد التي يتعصب لها أهل نجد خاصة بالدين أثر فيما حصل؟ هل تمثل هيئة كبار العلماء في وقتنا الحاضر نموذجاً لعلماء نجد الذين اتبعوا فيما مضى الشيخ محمد بن عبد الوهاب؟

ليس لدي شك بأن المؤسس الملك عبد العزيز رحمه الله كان صادقاً في دعوته وخدمة الإسلام وكان متديناً محافظاً ولا يأبغ عندما أقول بأنه أعظم قائد عربي معاصر. ولعل من توفيق الله له أن تبني الإسلام منهجاً. ثم أوكل التطبيق إلى المؤسسة الدينية وأحسن الظن بها. وهنا لا بد من

هل كان دين القيادة السعودية صحيحاً وقامت بتغييره أو تقوم بتصحيحه الآن.. أم ماذا؟ السعودية قامت كحكومة ونادت بتطبيق شريعة الإسلام ودعمته فعلاً. ولن ندخل في نوايا هذا التنادي هل هو لنصرة الدين فعلاً أو لليقين بأن هذه البلاد لا يحكمها إلا راية الدين.. لكننا سنأخذ بالظاهر. لكن ما أردت الحديث عنه الآن هو شعورنا بأن هناك تناقضاً ما بين الحاضر والماضي.. هذا الشعور شعور حقيقي لأحداث واقعية ملموسة. هل كان التطبيق في السابق خطأ والآن نقوم بتصحيحه.. أم كان صحيحاً ونقوم الآن بمخالفته.. أم هو صحيح في ذلك الوقت وصحيح في هذا الوقت؟ بمعنى آخر: لماذا هذا التغيير وما حقيقة؟ لماذا بالأمس كنا نحارب أشياء بإسم الإسلام.. واليوم ندافع عنها بإسم الإسلام؟ الأمثلة كثيرة في هذا المجال في الإعلام والتجارة والمعاملات وما يتعلق بالنساء. فلماذا يحصل هذا التغيير؟ إن أخذنا بظاهر العمل لما نقوم به الحكومة السعودية فإننا وحسب ما تعلمنا في مدارسنا ومن علماء السعودية بأن ما تقوم به الحكومة السعودية في بعض القرارات هو إقصاء للدين وليس لنصرة كلمة الله. هل التطبيق في ذلك الوقت كان مناسباً لترسيخ الحكم، في حين ينسجم تفسير ما يحصل في هذا الوقت مع ما حصل في السابق؟ أم إنها فعلاً كانت تفهم الإسلام خطأ وأن الحكومة السعودية انجرفت

الملك عبدالعزيز مؤسس الدولة السعودية الحالية لم يخرج كرجل ينشر الإسلام أو ليجدوا ليقدر الدعوة من عدمها. الملك عبدالعزيز خرج من الكويت ليستعيد ملك اجداده في الدرعية ويريد محاربة ابن رشيد وقصته في الاستئذان من والده عبدالعزيز من قصة مشهورة وفي الكثير من المصادر ولا عيب في ذلك. وحينما دخل الرياض كان يريد ملك أبيه وجده ويريد بناء الدولة وإلا لما قتل ابن عجلان عامل ابن رشيد، فهل كان ابن عجلان مشركا أو كافرا أو يحكم بغير شرع الله. بل هو تنافس على الدولة وهو منهج يتبعه كل مؤسسي الدول. كانت الظروف مواتية لعبدالعزيز ليقوم دولته واستغل الظروف بذكاء وعمق ومفرطة. فتوجه الى الحجاز بعد فرقة الأشراف والثورة العربية التي أضعفتهم. ومن ثم كان إمتزاز بريطانيا العظمى وتحالفها معه ضد العثمانيين في الجزيرة مما جعلها لا تتصادم معه في الأقاليم الشرقية وإن حاولت ذلك، ولكن إتفاقية العقير الشهيرة كانت فاصلة ووجد الملك عبدالعزيز دولته وإن كانت بريطانيا انذاك ترى ان حدود دولة عبدالعزيز هي من رسم حدودها ان حدودها لا تطلعن الخطط البريطانية. اما تصادم الملك عبدالعزيز مع الإخوان وهم جنوده السابقين فسببه ان تجيش هؤلاء في البداية كان تحت ستار ديني ليصل عبدالعزيز الى توحيد الدولة بأقصى حد ممكن. ولي دليان الأول إن دخول الملك عبدالعزيز لمكة المكرمة وطرد الأشراف منها كان بمساعدة خالد بن لؤي الشريف فهل كان خالد مسلم أم مبتدع. ثانيا كلنا يعلم ان الملك فيصل بن عبدالعزيز دخل الحديدة واستولى عليها فلماذا تراجع عنها الجيش السعودي، وهل يجب نشر الإسلام فقط على جيزان حتى تبوك ومن جدة إلى الخبر. هنا جاء انقلاب الأخوان على الملك لانهم يرون انه يريد تغيير المبادئ التي زرعها فيها.

ما يحدث الآن هو في الحقيقة إحتناء أمام العاصفة الأمريكية ومحاوله ضرب التيار الديني لكي ترضى أمريكا. وما فتنة المطاردات وتوزيع وتلفيق تهم الإرهاب إلا للإبقاء على الكرسي وليست من أجل دين أو من أجل الحفاظ على أمن فالشعب السعودي لم يقتل بعضه بعضا والمستهدف هو العدو الأمريكي. الحكومة تهاجم الوجود الأمريكي في العراق وتصف أمريكا بالاحتل ولكنها تمنع وتحرم وتشدد على منع من يريد من السعوديين ان يشارك في محاربة الأمريكان في العراق مما يخلق إزدواجية.

لا أرى تعارضا بين نصرة الدين وطلب الحكم. ألم يقل المجاورون للأتباع منا الأمراء ومنكم الوزراء. ألم يقتاتل الصحابة وكل يرى أحقيته بالخلافة؟ أما الملك عبد العزيز فقد كان معروفا عنه صدقه في نصرة الإسلام ولم ينتكر له بعد تمكينه بل لقد دعمه ودعم مؤسساته. ولقد

كان معروفا عنه هدفه السياسي كذلك ولم ينتكر له. أول انحراف لبس ثوب الدين هو ما حدث في السبلة وتم استئصاله. برغم أنه تجاوز عن بعض أخطائهم التي سبقت السبلة. ولكنه تجاوز صحبه النصيح وتوسط الوسطاء من قبل الملك عبد العزيز. ولقد أدركت المؤسسة الدينية دورها فكرست فقه طاعة الوالي لعلمها بأن الوالي يكرس هيمنتها. ولقد كان هناك تعارضات متكررة مثل تحريم البرقية وغيرها تم تجاوزها بسهولة. أما لماذا سكنت السلطة السياسية عن أخطائهم فقلت مبالغاً إن قلت حسن النية والمصالح المتبادلة.

الموضوع ليس موضوع هل كان دين الحكومة صحيحا وقامت بتغييره أو تقوم بتصحيحه الآن. ولكن المشكلة نشأت من إسناد الأمر إلى غير أهله. لقد قفزت إلى إدارة الدولة، وكافة شؤونها فتنة لا شافع لها إلا انتسابها لمنطقه نجد والقصيم بالذات، وتولي أمر الدولة، العام والخاص، هذه الفتنة من الناس التي اجتهدت الدولة في ترسيخها وإحلالها محل رجالات الدولة الذين كان لهم باع طويل في النهوض بها، كما أغدقت على أتباع تلك الفتنة وعلى مناطقهم الأموال الطائلة، بحيث أصبحوا هم أنزياء المملكة والمتحكمون في أمر تجارتها وأراضيها وخلافه، وتولوا على قلة زادهم وضعف بضاعتهم أمور الدولة بدءا من الوزارات مروراً بالقضاء والتعليم والإمامة في الحرمين الشريفين وغيره من المساجد وأغلب مناصب ووظائف الدولة، وتم خلال هذه الحقبة نقل وزارة الخارجية إلى الرياض، كما تمت سمعة أو بالأصح تنجيد مؤسسة النقد، ونقل مركزها الرئيسي إلى الرياض، وكذلك الحال بكثير من المصالح الحكومية الأخرى، وتم بث العنصرية بشكل علني، فسما أهل الحجاز طرش بحر، ولا يصح أن يراسوا طوال الثوارب من أهل نجد حتى لو كانوا لا يفقهون شيئا، وأطلقوا على أهل الجنوب صفر سبعة، وأنهم أصلا من اليمن فلا يحق لهم التمتع بما حباه الله لهذه البلد من ثروة، واحتكروها هم دون الآخرين. أما أهل جيزان وإنحاجها فهم لا يعتبرونهم بشرا أصلا، والمنطقة الشرقية شيعية ومن وجهة نظر متدينهم أطلقوا لمن يخالفهم في المذهب نوعا، فأهل الحجاز صوفية، وهكذا، إن الخلل الذي قاد المملكة إلى ما هي عليه اليوم، ليس تبنيها منهجا مذهبيا معينا، ولكن الخلل جاء من تولية أمر إدارة الدولة إلى أناس لا خلفية تعليمية أو حضارية أو إنسانية أو ثقافية لديهم. بل أناس يملؤهم الحقد والعنصرية من رؤوسهم إلى أخمص أقدامهم، الأمر الذي أعاد المملكة للخلل عشرات الأعوام.

الحكم السعودي من بداية الملك عبدالعزيز لم

يتخذ الدين الأوسيلة من ضمن الوسائل المتاحة للتخلص من الخصوم خاصة مع القوة الضاربة لقوة الأخوان. الملك استخدم هذه القوة بكفاءة عالية حتى انتهت مهمتها بالقضاء على جميع أعدائه قضى بعدها على الإخوان بالتعاون مع البريطانيين. مسألة قيام الأسرة السعودية على اساس ديني لا اساس له من الصحة لا من قريب ولا من بعيد والدليل تحالفه مع أهم دولة عدوة للإسلام والمسلمين في ذلك الوقت وهي بريطانيا ومحاربتها لتكريا الإسلامية.

القلة من رجال الدين يمكن اعتبارهم علماء ونزو احلام ونهى، ولا أعتقد انهم يزيدون عن عدد اصابع اليد الواحدة ويكل اسف كان العديد منهم تبرزه الدولة لغرض في نفسها. المؤسسة الدينية للأسف تسير على منهج الاحوط والتحوط والتشدد الى درجة كبيرة حتى انهم شطوا في ذلك كثيرا والى حد بعيد فارهقوا غيرهم وارهقوا هم انفسهم.

المفارقة ان نفس هؤلاء العلماء لهم جانب لين غريب ومفرط الى حد كبير مع الاسرة الحاكمة مما اوجد نوعا من التناقض وقلة في مصادقية المؤسسة الدينية اضافة الى انها اثبتت للجميع انها بعيدة عن رأي الشارع وتطلعاته بل في احيان كثيرة هي تقف ضد هذه التطلعات وضد هذه الرغبات والحقوق الشرعية للمواطنين.

لماذا علاقة المؤسسة الدينية بالحكومة علاقته مرؤوس ورئيس او علاقة حمائي بموكله فالمؤسسة الدينية لدينا في الوقت الذي تمارس التشدد في خطابها للمجتمع، هي التي تبرر تصرفات الحكومة فهي لا تحلل الا ما تبيزه الحكومة وتحرم ما تمنعه الحكومة. هل هذا هو الشرع؟

أنا اسمي الى أن التشدد القائم لدينا يمكن تسميته بالوهابية فهو تشدد متناقض، اضافة الى ان بعض العلماء تجد لديهم نوعين من الغفيا للموضوع الواحد احدهما خاص والاخر عام بل لن تستغرب ان تجد مفتيا يساله سائل على الهواء مباشرة عبر احدى القنوات ويقول للسائل اتصل علي مباشرة بعد الحلقه لا عطيك الجواب، مع ان السؤال عام وليس خاصا ولكن هذا المفتي لا يريد ان يسمع الناس اي نوع من الرخص والتخفيف وكان بعضهم احتكر الدين لنفسه ولخاصته. نحن الان مقبلون على ما يمكن ان يسمى ثورة انقلابية للكثير من المفاهيم والمسلات خاصة مع محاولة البعض من رجال الدين السذج ولاهداف لاتخفي على عاقل جعل العادات والتقاليد جزءا من الشرع.

منذ تحول الحركة الوهابية إلى حركة سياسية وهي تستعمل الدين لتحقيق رغبات ومصالح سياسية. الآن هناك الضغوط السياسية الخارجية والداخلية، وسلاح الدين انقلب على حكومة المملكة فهي حبسية فكرها القديم وشرعيتها القديمة. الحل هو المشاركة الشبكية الحقيقية في الحكم لكي لا تكون الحكومة حبسية الفكر والتاريخ الوهابي.

* * *

العلاقة الخاصة التي ربطت بين الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب والأمير المؤسس للدولة السعودية الأولى محمد بن سعود رحمهما الله كانت علاقة تأسيس بين شيخ مجدد وأمير موحد وكانت هذه العلاقة مبنية على أساس قوي هو تصحيح العقيدة ونصرة الإسلام الصحيح وفق إيدولوجية محددة تتوافق مع الزمان والمكان والظروف الاجتماعية والسياسية السائدة وقتها إذا ما أخذنا بالاعتبار أن هذه الأحداث كانت في القرن الهجري الحادي عشر وقد مضى عليها أكثر من ثلاثة قرون، وإذا كانت تلك العلاقة الثنائية التي كانت بين الشيخ والأمير وفق أيديولوجية معينة وفهم محدد صالحة قبل قرون فلا يعني أنها صالحة للقرن الحادي والعشرين بشكلها الجامد وخصائصها الفكرية والثقافية الخاصة بزمانها ومكانها والظروف المحيطة بها والعوامل المختلفة والسائدة وقتها.

* * *

أرى أن حكم الملك عبدالعزيز لم ينطلق من خلال نصرة الدين ولكنه رجل فطين وذكي قرأ تاريخ الأمم وعلم أنه لا بد من مبداء ينطلق منه لاسترداد ملك أباؤه وأجداده ولم يكن ينفع في الجزيرة العربية غير الدين، لهذا كان مطية الحكم. وقد ورد في مجلة الدارة العدد الثاني لعام ١٤٠٣ هـ أن أحد بنسود الاتفاق بين الملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية ينص على أن لا يتم تعيين حاكم للبلاد لا تكون الحكومة البريطانية راضية عنه وهذا يعني أن الإسلام كخيار للدولة مستبعد وإن يكون الحكم في رجل يعرف بالتدين.

* * *

قامت الدولة السعودية الأولى الجهادية السلفية على الموازنة بين الدين والسيف فسدت وأسعدت البلاد والعباد وبتعبها الثانية وكذلك الثالثة، ولكن الذي يجري ليس إصلاحاً وإنما هو إفساد، شئ منه هو وشئ منه مضغوط صليبية بالتعاون مع أوليائهم العلمانيين.

* * *

المملكة وهي تتخذ من الإسلام منهجاً في الحياة والتعامل لا تستطيع العيش في معزل عن النظم الدولية ولا تستطيع التفرد بقرارات فردية دون النظر إلى ميزان المكاسب والخسائر، ولعل واقع الحال الآن يفرض علينا أن نكون في موقف تقديم التنازل لكي تستمر المسيرة، فضيقة هامش المناورة السياسية مع الغرب يحتم علينا حني رؤوسنا للحظات لاستيعاب هذه المرحلة الحرجة. هذا بخصوص الاتفاق على أن الإسلام قابل للبقاء وأنه مشروع حضاري يمكن له استيعاب المتغيرات الدولية بمرونة لا تفقده الجوهر.

المؤسسة الدينية تسير وفق التطور الطبيعي لقانون التغيير واعتقد أن الحال لن يقف عند هذا الحد فكما وقفت في وجه تعليم الفتيات في المملكة مع بداية التأسيس، تقف الآن في وجه قيادة المرأة للسيارة لذات السبب، وإعني لعدم النضوج في هذه القضية، وسوف يأتي زمن نستغرب فيه من أن أحداً وقف ضد هذا القرار وإعني قيادة المرأة. أما أسباب تشوش الصورة كما اعتقد، فهي:

أولاً: تقوقع المؤسسة الدينية على نفسها وعدم انفتاحها على الحياة مما جعلها فاقدة الحضور بل تعدى الأمر ذلك إلى تحولها لعالة على تطور المجتمع تقيس الأمور وفق منظور لاهوتي بعيد كل البعد عن العلوم الحديثة والمنجزات العصرية.

ثانياً: تصرف بعض الجماعات الدينية في المملكة على شاكلة الجماعات الدينية في أوروبا القروسطية من خلال التعامل بمبدأ احتكار الحقائق والتفرد بشئون الدين وكل ماله علاقة بالله ورفض الواقع والعلوم والتطور والشعور بالانتداب لحفظ القيم والفضيلة.

ثالثاً: مسيطرة المؤسسة السياسية للمؤسسة الدينية بل تدجين الأخيرة وفق مقايضات لا أريد الغوص فيها ولكن يمكنني أن أقول استئثار طويل الأجل من قبل الحكومة في المؤسسة الدينية ومنحها أكثر مما تستحق.

رابعاً: ارتباط الفكر الديني بالخريطة الجغرافية للمملكة وتفرّد مناطق بالانتداب لأمر الدين ما ساهم في اختلاط الأعراف السائدة في تلك المناطق بالدين حتى ظهر دين في سياق فكري اجتماعي عرفني بخلط أعرافه بالدين ويخرج بقطة منحوتة.

* * *

كنت أتمنى لو أنك أفسحت في الحوار مجالاً لأصحاب الفكر الأخر كي يشاركوا ويطرحوا مرئياتهم حول مستقبل وطنهم، لا أن تقصر النقاش على (أعضاء مجلس تشخيص مصلحة النظام) الذين اخترتهم بعناية، ربما لأنهم يتفقون معك في المنهج والفكر والرؤية؛ أتسنى أن تدرك ويدرك الأخوة الآخرون أن مجتمعنا واسع ومتنوع جداً ويضم بين أركانه وجهات تيارات

مختلفة ومذاهب فكرية ودينية متعددة خلافاً لما يعتقد البعض، فمن الافتتاحات على الواقع إذن أن يتصدى لمناقشة الشأن الوطني العام أشخاص لا يمثلون إلا تياراً واحداً في الساحة قدر له أن يكون هو المهيمن على ما عداه بفضل الدعم والتمسكين الرسمي، ومن السعسف وعدم الموضوعية أو المنهجية أن تهمل بقية التيارات والأطراف الأخرى وتستبعد من دائرة الحوار!

أين الأخوة الشيعية من نقاشكم، بل وأين إخواننا الآخرون من المالكية والشوافع والاسماعيلية؟ أليسوا هم أيضاً أخوة كرام يشاركوننا هموم الوطن وتشغلهم هم أيضاً وبفس القدر وربما أكثر هموم الحاضر ومشاكل المستقبل؛ ثم هل هموم المتحاورين هذا أي الأخوة الأعضاء الحصريين في مجلس تشخيص مصلحة النظام، هل همومهم هي نفس هموم الأخوة الليبراليين والحداثيين والعصريين وغيرهم من الداعين إلى تحديث المجتمع والأخذ بأسباب التقدم والرفق والحضارة؟ ألا يكون الحوار أكثر ثراء وجدوى وفائدة بوجود أشخاص مختلفين ومتنوعي الأفكار والتوجهات والمشارب لكنهم في النهاية ينتمون للوطن نفسه ويشتركون في نفس الهدف وذات الغاية؟

للأسف عندما رأيت العنوان وقرأت المقدمة أدركت أن مشكلتنا العويصة والأزلية في هذا المجتمع هي آفة الإقصاء ونفي الآخر المختلف، وهو مرض يبدو أنه ليس مقتصراً على التيار المتشدد من السلفية وإنما تبدو أعراضه وعلاماته واضحة حتى عند التيارات السلفية الأخرى التي خيل لنا أو توهمنا أنها معتدلة نسبياً وأقل جنوحاً نحو التطرف والأحكام البدية والطروحات الاقصائية!

وفي الختام أعيد ما كنت كتبت في مكان آخر، وهو أن أي مبادرة أو خطة للإصلاح لن يكتب لها النجاح ما لم تكن مرتكزة على وعي صاحب القرار بأن المواطنة الحققة مرهونة بإشاعة العدل والمساواة والحرية المتكافئة بين كافة فئات وطوائف المجتمع، وفي موازاة ذلك يجب بذل كل جهد ممكن - على المستويين الرسمي والشعبي - باتجاه إيجاد واقع اجتماعي وفكري جديد يكمل تبلور ثقافة مجتمعية جديدة ومستدامة ومنفتحة وبعيدة عن الجحود والتحجر والتطرف الديني والإقصاء، تعترف بحق الآخر في الاختلاف وتعني أهمية التنوع والتعددية الفكرية والمذهبية ودور ذلك في إفراء القيم الحضارية والإنسانية للمجتمع.

* * *

من الهزل في عقائدها وديننا واقتصادنا وقوتنا. أننا لا نستطيع أن نأخذ موقفاً صلباً في أي موضوع. لا نستطيع في أن نحكم في إستواء مسلسل تلفزيوني بهذا الدين فضلاً أن ننقاش تاريخاً نتجاه هذا الهزل وهذا الخور. الملك عبدالعزيز كان فذاً، كان رجلاً بديراً في عصر

الزندقة أو كان إماماً في عهد الضياع. من الأفضل أن نناقش توجه الدولة الآن مباشرة لا أن نناقش ما كان دين الدولة قبل مئة عام. ذلك عصر هزيل وهذا عصر أهزل منه والله عز وجل لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

هل اختلطت عليكم الأمور في عفوية دينوية؟ أم تحاولون خلطها أو طحنها في مطاحن الهوى؟ مشكلة البشر في هالديرية فهمهم لفلسفة الحكم كما أوردها الشاعر حمدان من قديم الزمان. مشكلتنا الحقيقية أننا عشنا دهور وإزمنة في نعيم الهوى، انغمسنا ففرقنا فأخذتنا الدنيا عن الصراط المستقيم، غفونا وجرفنا الزمان إلى مؤخرة الأمل، وبكلام أهل العصر لم يكن لدينا برنامج لا ديني ولا دينوي. تنبهنا متأخرين عن ركب الأمل، نحاول اللحاق ولكن لا مطية. برز فينا ومنا من ينادي بمطية الدين، للحاق بالركب، ونعم المطية ولكن هناك من يرى في هذه المطية تهديداً لدينيته التي عاشها.

هل ولاة أمرنا في هذا الوقت في حالة تصحيحية لدين الأباء؟ إن قلنا نعم فهذا يعني أن دين السابقين فيه من الخلل ما فيه. وإن قلنا: هم على الحق السابق فنحن حتماً كأمة. أشر من حمير رأت الشيطان، وإن كان السابقون على الحق واللاحقون إنحرفوا عن المنهج السليم فما أحرانا أن نقول الحق نصحاء لولي الأمر وأرجو هنا أن لا يأتي من يقول أن الدوائر الدينية لها دور فيما يحدث، وإلا كنا ندور في حلقة مفرغة من تحديد المسؤوليات.. وأظن أن الطفل الآن يعرف أن السلطة الدينية لا تهش ولا تنش.. وأنها مسلوية الإرادة إما لسلطة السلطان أو للفتنة (الأحمران). المؤسسة الحاكمة تحكم الشرع فيما ينفعها وإذا تعارض ذلك مع أي وضع سياسي داخلها كان أو خارجياً فأقرب الطرق للتفليس هو الضغط على التيار الديني لأنه هو الباعث والمحرك للناس حماساً وركوداً. وأرجو أن لا يخرج علينا أحد الأطباء ويقول أني أكثر الدولة. ما أود قوله أن ولاة أمرنا في الوقت الحالي (من باب حسن النية) غلبوا السياسة على الدين وضربوا بالدين عرض الحائط.

إن الملك عبد العزيز عندما كان في سدة الحكم كان يرى أمورا لا يتعمق بها أنها ستكون ذات بعد ديني أو غيره، إنما كان الهم الرئيسي لديه هو نجاح هذه الدولة ولذلك عهد المعاهدات وأعطى للبريطانيين ما يرضي غرورهم، واستلم منهم ما يثبت وجودهم، وأعطى للعلماء ما يريدون ومنع منهم بعض الأمور، كل ذلك لهدف

واحد هو تثبيت هذه الدولة، ولذلك فإن تثبيت الحكم أساس والباقي يأتي تبعاً له ولو استقرت التاريخ لرأيت هذا واضحاً وضوح الشمس حتى فتح بني أمية وبني العباس لكثير من الأرض ما هو إلا توسع استيطاني لم يكن الدين له أولوية في فكرهم.

قرأنا في التاريخ الذي صاغته الحكومة السعودية بأن الملك عبدالعزيز لم يرافقه في فتح الرياض أي من العلماء في ذلك الوقت.. وهنا مسألة مهمة.. إن غاب أو غُيب عن رأي العلماء في ذلك الوقت والذين كانوا تحت إمرة ابن عجلان.. ومن أبرز العلماء في ذلك حسب معلوماتي: الشيخ محمد بن عبداللطيف آل الشيخ، جد المفتي الآن، والشيخ بن عتيق، والشيخ حمد الفارس. وكان أول ما قام به الملك عبدالعزيز أن قرب هؤلاء العلماء له وأكرمهم، وأعتقد أن هذا يعتبر أول تحالف بين السياسة والدين في تاريخ المملكة. نستنتج أن بذرة إنشاء المملكة العربية السعودية لم تكن مدعومة دينياً وبالتالي فإنها سياسية بحثة في بدايتها. اقترنت بالجانب الديني. حيث تم تجاوز مسألة الخروج وشرعيته وأصبح الأمر واقعاً. وبالتالي يتغير الحكم في المسائل الشرعية تبعاً له. نلاحظ أن دور عائلة آل الشيخ كان معدوماً في بداية المملكة.. وبدأ دورهم فيما بعد ذلك.. ولكنهم حصلوا على نصيب الأسد من الاهتمام الحكومي. الملك عبدالعزيز حينما مكن العلماء في المشاركة لتأسيس المملكة ربما لم يكن يدر في خله أن هناك بعض الجوانب سوف تصطدم مع بعض الرؤى السياسية له.. مما يفسر بعض حوادث التصادم بينه وبين جماعات الأخوان. من جهة أخرى فإن المستوى العلمي لعلماء نجد كان ضعيفاً في ذلك الوقت، ولم يكن لهم حضور قوي. فحدث كثير من الأخطاء وتراكمت وانعكست فيما بعد على الحالة الاجتماعية والسياسية للمملكة بشكل عام.

لا أحد يشك بأن تحرك ابن سعود من الكويت هو لاستعادة الملك. وأما أنه كان يخشى المشايخ ولهذا فقد جاملهم وأعطاهم فهذا غير صحيح. فالجميع يعلم أنه لم يكن للعلماء سمعة ولا أمر ولا نهى. وأما الأخوان وحركتهم فقد كانت حركة فيها انحراف كبير ويكفي أن تعلم أن أحد زعمانهم كان له خروفاً ويمتعه من الأكل ليصوم عنه رمضان. وكانوا من الجهل الكبير بحيث أنهم يذهبون بكل تبجح لأي الحضائر ويقولون نريدكم أن تسلموا على أيدينا. ولم يشتهر من البادية بالتدين إلا محمد بن هندي من عتبية رحمه الله. أما البقية فقد حاولوا التحالف مع الانجليز فيما بعد السبلة. لم يكن عبد العزيز

مجبراً على أن يعطي كل هذه السلطة للمشايخ. ولكنه تفرغ للسياسة وترك الأمور الدينية لهم. ومع ذلك فشلت السلطة الدينية في: استيعاب التغيرات مثل تحريم تعليم البنات وتحريم الراديو والتلفزيون.. الخ. وفي التعليم النسائي حيث انتشرت الرشوة والمساومة على الأغراض. وفي النظام القضائي حيث ينتشر الفساد والرشوة. في المقابل نجح الجانب السياسي في ترسيه دعائم الدولة ولكنه لم يسلم من علل الجانب الديني، فالفساد الإداري والمالي والرشوة والواسطة الظالمة تأكل حقوق الناس.

كان هناك علماء وكان هناك طلبة علم ولكن كانت السياسة وأمور الحكم هي السيطرة وقد يقتل الناس في ذلك السبيل والتاريخ لا ينسى أحداثه. الذي يحدث الآن لا يختلف كثيراً عما كان يحدث آنذاك مع إستثناء وضع الناس الاقتصادي والاجتماعي والعلمي وبرز العلماء وطلبة العلم والضغط على هذا الدين من القوى الخارجية والتي أدت إلى تغطن الناس على كل مستوياتهم إلى أن المراد بالمجابهة هو هذا الدين. أما أساسه فاللجب معهم له قواعده التي يمكن التصرف في حيثياتها. ولاة الأمر لدينا الآن لا يقلون ذكاءً عن السابقين ولكن ظروف الوقت الحالي تختلف جداً عن تلك الأوضاع ونحن نرى أن حاجز المعارضة العظيمة قد كسر في هذا الوقت مع توفر كل إمكانيات السيطرة وكل أدوات الحكم القوي. ولاة الأمر مسلمون، لا شك في ذلك، ولكن الدين يصبح قضية سياسية إذا تعارض مع المصالح، فيدناج الدين وتأثيره مثلما يناقش تأثير العلمانية وتأثير التطرف وتأثير الوجود الأجنبي وهكذا. ولذلك نرى أن الحس الديني عند الساسة يرتفع وينخفض حسب متطلبات الساحة السياسية.

فيمثل السلطة الدينية سابقاً ولاحقاً؟ ومن قوادها؟ وماهي معالم إتخاذ المؤسس للدين كهدف من الأهداف؟ سيقول البعض أن المؤسس قام بحركة تجديدية في الدين وكسر الأصنام حول الكعبة وأنه لا يضاهيه إلا الشيخ ابن عبد الوهاب! مزاعم لا تخلو من إجحاف، وإحتيازية لا تخلو من مقاصد الله أعلم بها. في صالح من كان تعطيل القضاء ونشر الرشوة وفتح الإعلام على مصراعيه لأهل الفساد؟ وفي صالح من كان إستعداد نصف المجتمع على مقررات هذا الدين وعلى أعراف أهل البلاد؟ هذا كله كان في صالح من إزدادوا غنى وفحشا وقلة أدب مع أهل هذه البلاد وحملة الدين القويم. إذن الدين أصبح هدفاً.. جيداً!

متى تفجر نفسك هذا المساء؟

ليل الدم في الرياض

محاسبة المسؤولين

لم يسبق أن حدث مثل هذا التجانس بين الصحافة والمواطنين. أصبحت الصحافة تنشر وتكتب دون تجميل أو تزييف وهناك من المواطنين الشرفاء الغيورين لديهم من الأسرار والتجاوزات التي ضربت مصلحة الوطن وهم على استعداد لتقديم تلك المستندات لكشفها على الرأي العام ومحاسبة المتسببين. يجب أن يحاسب كل مسؤول في قطاعه مهما كان منصبه فإنه ليس فوق النظام. يجب أن ننشئ محاكم مختصة بمحاكمة المسؤولين الذين تسببوا في هدر المال العام أو عرقلوا مسيرة الوطن وكانوا ضد أي تطوير كان لخدمة البلاد أو اتخذوا قرارات ضد مصلحة البلاد... ومن هنا سوف يحاسب كل مسؤول ألف حساب قبل أن يتخذ أي قرار أو يجامل أي شخص على حساب المصلحة العامة.

أسامة جمال التركي

الوطن ٢٠٠٣/١١/٣

الرقابة الإعلامية

الصحافة المحلية لا تواجه النظام المحلي المكتوب فقط وإنما تواجه شبكة معقدة من العقبات التي لها بداية وليس لها نهاية، حيث تواجه نظاماً رقابياً اجتماعياً مزاجياً تقوده قوى اجتماعية محلية مختلفة يصعب التنبؤ برأيها وردود فعلها، وهي رقابة غير نظامية لكن قوتها في هذا الفراغ حيث تستطيع قلة محدودة توتير الأجواء وصناعة معارك داخلية كبرى من أجل موضوعات تافهة أو متناقضة مع معطيات الواقع ومنطقيته، ويبدو رئيس التحرير للصحيفة المحلية أمام مهمات خارقة لاكتشاف الأمزجة الاجتماعية المختلفة المتغيرة بين زمن وآخر مع التقيد بالبروتوكولات الرسمية التي تحد من مساحة حركة أي مطبوعة محلية. لهذا تموت

ويقول الأمير عمرو إنه لم يتلق الرد إلا بعد عام بالتام والكمال وكان برفض الطلب! أتدرون لماذا؟! وزارة التجارة قالت إن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طلبت عدم الموافقة لأن الحرف الثاني للمنتج (EXPLORER) وهو الإكس على شكل صليب وقد استغنى هذا مشاعرهم الإسلامية... إي والله هذا ما رواه الأمير، فأكمل بكلام يفيض بالمرارة والسخرية، وانتهى به الأمر محتجاً على ما حصل له ومطالباً بمعاملة الحالات الأخرى المشابهة بالمثل ومن ضمن تلك الحالات علامات الضرب والجمع في العمليات الحسابية وفي كتب الرياضيات التي طالب بإلغائها حتى لا يكون هو المتضرر الوحيد.

عبدالله ناصر الفوزان

الوطن ٢٠٠٣/١١/٥

نمو السكان... وسؤال التنمية

تشير التقديرات السكانية إلى أن تعداد سكان المملكة سيصل في عام ٢٠٢٥م إلى قرابة ٤٠ مليون نسمة.. أكثر من نصفهم سيكونون من القصر أو ممن تجاوزوا الستين وهو ما يعرف وفق تخرجات المشتغلين بقضايا السكان بالمستهلكين للخدمات لا للمنتجين لها.. هذه الزيادة السكانية المضطربة (٣.٦-٤٪) باعثة على الاستشكال والقلق حول مدى القدرة التي يمكن أن يواجه بها المجتمع متطلبات هذه الزيادة.. ومدى القدرة على وفاء الدولة باستحقاقات اجتماعية متنامية من خدمات صحية واجتماعية وتعليم بالإضافة إلى المعضلة الكبرى وهي تأمين سبل العمل والعيش الكريم في ظل أرقام متنامية للبطالة. إن قضية تنظيم الأسرة ليس بالتأكيد حلاً.. إلا أن التفكير فيه ربما كان جزءاً طبيعياً من جدلية سؤال الأزمة.. فماذا يعني أمام اخفاق الدولة في تحقيق شروط الكفاية لمواطنيها؟ ليس هناك

الصحيفة المؤدية والتي لا تريد أن تعكر مزاج أحد، وتنتج الأخرى وهي مهارة في معركة تعتمد على عوامل مختلفة تبدأ من مقدرة التحرير على قراءة الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي المتغير دائماً ليعرف مقدار الحراك الإعلامي المتاح في كل لحظة، تضاف إلى ذلك موازين أخرى تتعلق بقوة وجاهة هذه المؤسسة أو تلك لتتمكن من الوقوف أمام بعض القوى الداخلية التي لا تفقه ماذا يعني العمل الإعلامي وضروراته.

عبد العزيز الخضر

الوطن ٢٠٠٣/١١/٥

السعوديون: ٦٠٪ تحت خط الفقر

علينا أن نعرف ولو على وجه التقريب كم عدد الفقراء في بلادنا لنعرف هل نستطيع أن نجد لهم أعمالاً أم لا. الزميل حاسن البنيان في مقاله المنشور في صحيفة الرياض في ١٠/٩/٢٠٠٣ نقل عن أستاذ جامعي أجرى دراسة بحثية عن الفقر في بلادنا توصل فيها إلى أن ٦٠٪ من السعوديين يعيشون تحت خط الفقر، أي إن حوالي ثلاثة عشر مليون سعودي فقراء. علينا أن ندرك أن تزايد أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل ليس في مصلحة مجتمعنا فهؤلاء قد يكونون قنابل موقوتة تنفجر في أية لحظة ويومها قد تغرق السفينة.

محمد الهرفي

الوطن ٢٠٠٣/١١/٤

مسيرة الهيئة

كان مقال الأمير عمرو طافحاً بالمرارة والسخرية لحد أنه جعل عنوانه (حرب صليبية) وملخصه أنه تقدم منذ فترة لوزارة التجارة بطلب تسجيل منتج إحدى شركاته بغرض الحماية الفكرية لهذا المنتج الذي كان اسمه المستكشف (EXPLORER)

ضمانة حقيقة بأن التكاثر السريع قادر على لجم مسارب الفساد.

عبد الله الغفاري
الرياض، ٢٤/١١/٢٠٠٣

الحوار مع أشباح العنف

مع شناعة هذه الجريمة وما سبقها.. نجد بعض الأشخاص الذين يلتزمون أعتدلاً أو مسوغات لعقد (حوارات) مع هؤلاء البغاة.. يا للعجب!! لا أدري كيف يكون الحوار مع (أشباح).. لم تتحدد لهم رؤية معينة ولا هدف واضح.. وليس لهم قيادة ظاهرة فوق الأرض.. يمكن التحدث معها على افتراض موافقة الحكومة على إجراء حوار كهذا وهو ما لا تحبذه أكثرية المجتمع السعودي.. لأن إجراء حوار مع هذه الفئة التي تجاوزت الخطوط الحمراء لكيان الدولة والمجتمع سوف يعتبر دليل ضعف في الحكومة، وعدم قدرة لقيادة البلاد إلى بر السلام والأمان والاستقرار. وإذا ثبت ضعف الحكومة في معالجة هذه القضية لا قدر الله فحدث عن التداعيات الراهية ولا حرج!

عبد الله بن إدريس
الجزيرة ١٨/١١/٢٠٠٣

محاورة العنف بالحوار

اجتثاث الارهاب يجب ألا يصرفا لحظة واحدة عن الاستمرار في الاصلاحات التي أعلنت على كافة الأصعدة مع العمل على فتح قنوات جديدة، لدراسة وعمل شبابنا من الجنسين، ومع بناء قاعدة دائمة للحوار، من خلال كافة المنابر المتاحة وأبرزها الصحافة والتلفزيون والاذاعة ومثل ذلك كله المسجد، إن هذا من شأنه تعويد الناس وتربيتهم على القبول بالآخر وطرح ما لديه من أسئلة بكثير من الحرية، إن بناء الأمم إنما يقوم بالحوار، فالحوار الحر والمتدفق، هو الطريق لخلق أمة خالية من العقد والتطرف، ومحاورة الآخر في بدنه وروحه.

حسين علي حسين
الجزيرة ١٢/١١/٢٠٠٣

سقوط الأقنعة!

المجتمع السعودي في أمس الحاجة لإعادة التعرف على الوجه الحقيقي لمن يعتلون المنابر ويتحدثون بالنيابة عن غيرهم تحت قناع الإصلاح. بعض

التمريرات للمبررات التي تبيح للقتلة أن يستمروا في غيهم تحتاج إلى توقف منعاً لاستمرار مسلسل التمويه ومنعاً أيضاً لمزيد من العنف الدموي مادام جهابذة المنابر الإعلامية يجرمون الفعل ويطبون على الفاعلين.. مثل الأب الحنون الذي كل ما يفعله لابنه المذنب.. أن يقول له عيب وأنا أبوك! فيقولون للقتلة فعلكم مشين ومرفوض ثم يسمونهم (الجهاديون) وشباب الجهاد! والمنتظر بدلاً من تمادي هذه الرموز في طلب ود القتل أن تسعى مخلصاً إلى التكفير عن مرحلة كان لها فيها قصب السبق والريادة حين مرتت العنّف اللفظي في الأشرطة السمعية المسجلة.. وخرج التلاميذ من مدارسهم يجترئون على الناس بالقول الجارح الذي أدى إلى النهاية إلى تبني العنف المسلح.

عكاظ ١٣/١١/٢٠٠٣

جهير المساعد

التفكير... والفهد بين الحكم والمتشابه

كنت أنتظر، وأنا أتابع الحوار التلفزيوني، أن يسأل الشيخ الدكتور/ عايض القرني ضيفه الشيخ ناصر الفهد هذا السؤال أو نحوه: ما دمت بهذا الاطلاع الواسع من الكتاب والسنة والتاريخ في تحريم تكفير المجتمع وعلمائه وقادته، فلماذا أخذت بنصوص (المتشابه) وتركت الأخذ بنصوص (الحكم) إلا بعد أن وقع الفأس على الرأس؟ وبين تفجير الرياض مسافة نصف السنة.. وإمكانتهما الاتعاظ بما حصل في حي اشبيليا لمنع ما حصل مؤخراً في مجمع المحيا!

عبد الله بن إدريس
الجزيرة ٢٥/١١/٢٠٠٣

مستويات إدانة الإرهاب

مما يؤسف له أن كثيراً من النخب والمثقفين والفعاليات والتيارات السياسية والفكرية تتردد في إصدار إدانة قطاعية واضحة لكارثة ١١ سبتمبر، وهي جريمة نكراء لا يمكن تبريرها وفقاً لأي دين أو منطق أو مبدأ أو عرف. وبدلاً من أن نقدم اعتذاراً عما فعله أبناؤنا، قام البعض من المثقفين بالشماتة أو بتوجيه اللوم إلى أمريكا نفسها خاطئاً أموراً سياسية بطريقة عاطفية. الذين يدينون الإرهاب وقتل المسلمين، ويصمتون عن قتل غير المسلمين

أو يدينون برقة ولا يستفعلون قتل غير المسلمين فهم في تقديري ينهلون من نفس المنهل الفكري الذي ينهل منه الإرهابيون، ولكنهم يختلفون معهم في التكتيك.

عبد الرحمن الحبيب
الجزيرة ٢٤/١١/٢٠٠٣

مزرعة الإرهاب

إن هناك خللاً، ومن أوجب الواجبات أن نتجاوز الإدعاء والاتكالية، وأن نعترف بتقصيرنا مواطنين ومسؤولين، وعلينا أن نملك الشجاعة في الاعتراف، فكل مريض ينكر مرضه لا يمكن أن يشفى، وكل جاهل ينكر جهله لا يمكن أن يتعلم، وكل عاجز ينكر عجزه لا يمكن أن يحقق شيئاً. ليس عيباً أن تخطئ، وإنما العيب أن تنكر الخطأ، أو أن تصر عليه، البلاد مزروعة بالإرهابيين، وملئية بأسلحة الدمار، فكيف غزيت الأرض والأدمغة هل واطأ المواطن أو غفل المسؤول؟

حسن الهويل
الجزيرة ١٨/١١/٢٠٠٣

الإصلاح مشروع ولا علاقة له بالعنف!

هناك من يحاول، القفز على الحدث، وتجييره لـ «اجنحة» خاصة به، تحت غطاءات ذكية، وشعارات مأكرة. وهناك من يجد في الظروف الطارئة، فرصة، لإثارة، قضايا ليست لها علاقة بالاحداث.. بعض هذه القضايا حقيقي ومشروع، ولا تحتاج إلى احداث دامية لا تارته، وهي قيد البحث في اطار الحوار الوطني الاصلاحى ولكننا يجب ان نحفظ لهذه القضايا، شرفها، وكرامتها، ومشروعيتها ولا نسمح لها، أبداً ان تختلط من قريب، او بعيد، بهذا العمل، الاجرامي الذي يقتل البراءة، والابرياء.

أنور الجبرتي
الجزيرة ١٨/١١/٢٠٠٣

فتنة المثالية والعنف

المثالية هي رفض الاعتراف بالواقع ورفض التعامل مع حقائقه وآلياته وسنته للوصول للمثال المنشود، وفي ظل تجاوز كل أدوات الواقع ماذا يبقى غير العنف وسيلة للفعل؟ لكن العنف كوسيلة قادر على أن يكسب أصحابه موطئ قدم لكنه ليس قادراً أبداً على أن يحفظ لهم ذلك الموطئ مهما

كانت دعواهم. لكن المثالية لا تمثل فقط جزءاً من تركيب الشعارات الايديولوجية، بل أيضاً من التركيب النفسي للقائمين بها، وإن كان من المعروف أن الشباب هم عصب تلك الدعاوى فذلك لأمر أبعد من مجرد حماسة الشباب، فالشباب يتمتعون بمنظور مثالي فطري للحياة لأنهم لم يستهلكوا بعد في دوائرها الضيقة، والعلاج الناجع لمركب المثالية فيهم يكمن في أسلوب تنصيب المعلم للطالب المشاغب كعريف للفصل، فجعله ينخرط في دوائر المسؤولية ومباشرة واقع الأمور تجعله أقل غلوا في مسلكه.

بشرى السباعي

عكاظ ٢٠٠٣/١١/١٣

ترجيح الأزمات

هل تكفي عمليات الإدانة والاستنكار لوقف عمليات القتل والعنف المسلح؟.. وهل تكفي الاحترازمات الأمنية لوقف هذا المسلسل الخطير؟ الإشكالية المزمنة تكمن دوماً في محاولة قراءة الأحداث خارج سياقها التاريخي وهو الطرح الذي درجنا عليه حقبة طويلة من الزمن.. مما ساهم في خلق كل هذه الصورة الضبابية التي كانت تحول دون رؤية أزماتنا في جذورها الحقيقية ومواجهتها. هناك (حالة) ساهمت في خلق هذا الواقع بكل تراكماتها.. وأبعادها السياسية والأيدولوجية.. كانت الأحادية الفكرية دعائمها الرئيسية لتشكل حجاباً منيعاً أمام رؤية كل العلل والاحتقانات. وهناك.. جملة من الأخطاء التاريخية أبرزها استشراف ثقافة ترجيح الأزمات حتى تصل إلى درجة الانفجار.

عيسى الحلبان

عكاظ ٢٠٠٣/١١/١٢

ليل الدم في الرياض

صناعة العنف خطوتها الأولى محلية من خلال إشاعة العنف اللفظي بين الناس قبل العنف المسلح.. يوم كانت الأشرطة الصمعية المسجلة هي السلاح المرحض الذي يدخل كل بيت بلا تفتيش ولا استئذان في التسعينيات الميلادية، وكان الشباب يقبلون على هذه الأشرطة المشهورة والتي تحمل أصوات خمسة دعاة كل واحد منهم يضاهي الآخر في القدرة على تصدير الألفاظ الملغمة المشحونة بأسماء تم التعرض لها والاعتداء عليها بقوة السباب والتحريض والتشكيك

والطعون اللفظية الجارحة: من هنا تعلم الشباب المبتدئ الخروج عن الطاعة والاستقواء على الناس! وانتقل الشباب المبتدئ من مرحلة التدرب على العنف اللفظي إلى مرحلة التدرب على العنف المسلح.

جهير المساعد

عكاظ ٢٠٠٣/١١/١٢

حتى لا تكون فتنة

فجيرة بكل معنى الكلمة ما يحدثه الإرهابيون المتطرفون في الرياض من تفجيرات. السؤال الضخم الذي يتردد على كل الأفواه لماذا؟ قال الدكتور تركي الحمد (إن المسألة أصبحت تهدد وجود الدولة والمجتمع معاً وليست قضية معارضين لسياسة الحكومة وإنما هو نشاط لنسف الدولة من أساسها وهدم المجتمع على رؤوس من يعيشون فيه.. وإن ظاهرة العنف والإرهاب تشكل تحدياً في الوجود بالنسبة للكيان السعودي كله مجتمعاً ودولة ولا وسط بين الوجود والعدم). لقد أضربنا السكوت والمجازاة، ولو تفقنا إلى الصرخة المخلصة التي أطلقها د. غازي القصيبي قبل خمسة عشر عاماً تقريباً (حتى لا تكون فتنة) بدلاً من كبتها لكناً في غير حال.

عبدالله ابو السمح

عكاظ ٢٠٠٣/١١/١١

جرد خسائر وأخطاء الخطاب السلفي

خسر الخطاب الديني بإقصائه الحوار والنقد لأنه فقد أدواته الأولى للتقييم والاستفادة من التجربة. خسر لأنه اعتمد على الأذان المستقبلية حين مارس الإقصاء على الأفواه بالتكتم والتكليم. خسر لأنه حاد عن مقولة (كل يؤخذ براءيه ويرد إلا صاحب هذا القبر). خسر لأنه استغرق في وصف ناقديه بألفاظ النفاق وتهم العلمنة والتغريب وخسر لأنه يصم الذين يعيدون قراءته من الداخل بالإرجاء والتثبيط. خسر حين دخل في تفسيرات النوايا والاستغراق في الشك والظنون، وخسر لأنه يريد الجميع مجرد آلات تسجيل تردد فقراته وجمله ولأنه يريدهم أيضاً مجرد كفوف للتصفيق وأصابع لبصمة الموافقة.

علي سعد الموسى

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢١

نريد حلاً للفتن

نعم.. نريد حلاً لهذا البركان قبل أن تخرجنا جميعاً حممه ونيرانه، نريد حلاً قبل أن يحطمنا هذا الزلزال أياً كانت مراكز قواه، نريد حلاً.. ليس فقط بالصوت ورفع الشكوى عبر البرامج المفتوحة في وسائل الإعلام. إننا نحتاج إلى تأسيس مراكز متخصصة لدراسة الذات بأبزر وطنية صادقة، لنخلص إلى رسم خارطة الخروج الحضاري من هذا المأزق الخطير. الكل يعلم أن العديد من المراكز الغربية تخضع مجتمعتنا السعودي وتحولاته إلى دراسات عميقة، نفرح بها ونتلقفها وترجمها فلماذا لا ندرس أنفسنا؟ قبل أن يفاجئنا الآخرون بخرائط ذواتنا ملونة بتحولاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

سهام الدعجاني

الجزيرة ٢٠٠٣/١١/٢٦

وحدة الرأي لتقليل

من أهم مسؤوليات الوسائل والنخب في هذه المرحلة عدم تأسيس خطابها على التسليم بوجود وحدة رأي، فمثل هذا العمل يدخلنا في متاهات الوهم، لأن افتراض التماسك أو الوحدة الوهمية أحد أشكال التخليل الإعلامي في محاولات تهينة الوعي العام، سوف تقودنا إلى ما هو أسوأ، أي إن المصلحة العامة تقتضي التعايش مع التعددية وتشجيعها وتوفير البيئة المناسبة لها، فهي الأفضل لمختلف التوجهات والآراء، وهي بلا شك أفضل بكثير من أن ننصّر أننا نعيش وحدة وطنية سرعان ما تكشف لنا الحقائق أنها وهم.

عبدالرحمن العناد

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٥

ثققات الرجال

يتجهمر حول مشايخنا اليوم، كثير من الناس الذين ينقلون لهم وقائع وصورا مختلفة عن الواقع ويبادرون بفبركة القصص وتحوير القضايا ويحشرون لها الجمل الساخنة التي تحاصر الشيخ نفسه في زاوية حادة لا يعود له معها إلا الفتوى بأقصى وأقصى ما يستطيع من قاموس الحلال والحرام. يتجهمر حول بعض المشايخ اليوم شباب متحمس اندفاعي يبادرون بتر النصوص عن سياقها العام

على المجتمع أن يكفر عن أخطائه

يلفت النظر ويثير التساؤل كمية الأسلحة المصادرة من خلايا المتطرفين الإرهابيين، فهي بكل المقاييس كثيرة جداً ومكلفة جداً، السؤال الأهم هو كيف تمكنوا من دفع ثمنها، من هي جهة التمويل ذات الموارد الكبيرة التي تغطي قيمة الأسلحة؟ من حسن الحظ أنها لم تصدر إشارة أو شبهة ضد بلد خارجي، والثابت أن ثمن الأسلحة من تمويل ذاتي داخلي، وهذه هي المأساة المؤلمة. على الشعب السعودي جميعه أن يكفر عن غفلته وقبوله لتيارات التعصب والعنف ودعوى الجهاد اللامعقول وكراهية الآخرين.

عبد الله ابو السمح
عكاظ ٢٠٠٣/١١/١٥

لتجاوز الوهابية

لعل أكثر المفاجآت الأخيرة أهمية خروج محسن العواجي، على قناة الجزيرة يدعو إلى تجاوز الدعوة الوهابية، وأنها طريقة ليست ملزمة لنا في شيء، وأن الإسلام أوسع منها، وفي نصوص الشريعة وسعتها ما يغني عن دعوة فلان أو علان، وأكد ذلك بقراءته نصاً لأحد مشايخ الدعوة في كتاب الدرر السنية، يشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى إقليمية الدعوة وظرفيتها، والاجتهادات الخاطئة التي علقت بها. إن صاحبنا يعد أول من دعا إلى تخطي تراث الدعوة الإصلاحية، وتشخيصه بأنه من كوابح الإصلاح والنهوض في مجتمعنا المحلي. غير أننا نلاحظ أن هذا الطرح لا يقدم ولا يؤخر، لأن الفكر الديني الرسمي هو امتداد لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ومن ثم الحكم على الدعوة بهذه الطريقة لا يجدي. لا يمكن إزاحة تراث الوهابية الطويل بجرة قلم، أو بكلمة في حوار تلفزيوني، أو صحفي.

غازي المغلوث
الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٢

نقد الرموز الدينية

مع غياب النقد وغريته عند التيار الديني، أصبح اللاوعي الشعبي يظن أن هذه الرموز فوق النقد، وأي محاولة ينظر لها على أنها ممارسة مشبوهة، أو حقد على أهل الدين، وانتشار الخير. ومع شعار (لحوم العلماء مسمومة) المربى للامة أغلقت أي

الفكري بقدر ما هو أداء واجب وحسب، بدليل أن معظم من انتقد فتاوى التكفير السياسي لم يتخلص من لؤثة العنف في خطابه. فتجدهم فرقاء فيما يخص بعض الممارسات السياسية من قريب إلى المؤسسة السياسية الرسمية، ونافر عنها لكن مع هذا جمعتهم لغة العنف لأنهم ببساطة نهلوا من المعين نفسه: ثقافة دينية ملغمة.

عبد الرحمن اللحام
الوطن ٢٠٠٣/١١/١٣

ثقافة التطرف والغلو مستوطنة

نصف عام لنا في مواجهة الإرهاب سقط خلاله كثير من الضحايا، واكتشفنا أن طبيعة الحياة الاجتماعية التي كنا نتصور المجتمع عليها قد ولت إلى غير رجعة. الأمن والأمان الذي كان يتم التباهي به في الماضي أصبح اليوم مطلباً يسعى للوصول إليه. نتأمل اليوم الصورة التي كان يُنظر بها إلى هذا البلد حول العالم بوصفه بلداً مسالماً. اليوم يتصدر بعض أفراد قوائم أخطر المطلوبين في لائحة الإرهاب، وتذيع نشرات التلغزة العالمية البث المباشر للعمليات الإرهابية التي تجري على أرضه. ما الذي يغذي التشدد الديني المستشري في بلدنا؟ لا شيء يغذيه لأنه هو في الأصل موجود، وغير دخيل، انظر للغالبية، هل لديهم القدرة على القبول أو الاعتراف بأن ثقافتهم الدينية لم تكن متسامحة أو معترفة بالآخر الديني أو المذهبي حتى داخل البلد الواحد؟

عادل بن زيد الطريفي
الوطن ٢٠٠٣/١١/١٢

مجتمع الشكاكين

مشكلة المجتمع انه اعتاد على الشكوى. الحديث عن الشكوى لا يقترن بتقديم الحلول. وإذا كان الأمير والوزير والمدير والمواطن والمستثمر والمسؤول.. يجأرون بالشكوى.. فمن الذي سيقدم الحل.. ومن سيقود القاطرة إلى بر الأمان؟ الحديث عن وجود مشاكل لا يزعج.. فهو دليل صحة وعافية ودليل احساس بوجود امر لا يعجب.. ولا يسر. لكن اذا تحول الجميع الى (شكاكين).. فمن الذي سيبادر الى معالجة هذا الوضع النفسي.. قبل الاقتصادي.. والأمني.. والأخلاقي؟

هاشم عبدة هاشم
عكاظ ٢٠٠٣/١١/٢٦

ليصوبوها في أذن شيخهم. معلوم بالظاهر ماذا سيكون جواب هذا الشيخ. ابتعدوا عن مقولة: حدثنا بعض الثقات. فكم قرأنا وسمعنا من هؤلاء الثقات وكم عشنا وشاهدنا من الصور المؤلمة بفضل بعض (الثقات). نحن في القرن الرابع عشر بعد الهجرة ولم نعد نعيش اليوم في عصر علم الرجال.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٠

لماذا لا يعتد بمنظور العنف؟

إذا لم يكن ثمة عيب في الخطأ فلم لا نعلن قبالة الملاء أننا تغيرنا وعفا الله عما سلف؟ أذانبنا للتلوم يبرحها بعد ندى أصواتكم كما أننا لسنا مغفلين بالقدر الذي يضطركم إلى التناكي لن يغفر لكم من لدن الأجيال دون شفاافية تبوحون فيها بأن ثمة فهوما خاطئة كانت قد اعتورت خطاباتكم وقد أن التبرؤ منها فهل إننا سنظفر بشيء من هذا؟!

خالد السيف
الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٤

الرسميون والغشويون سواء

الإرهاب لم يخرج من قممعه فجأة بلا مقدمات بل كانت هناك جملة من المقدمات والإرهاصات، وكان من أبسط أنجديات المنطلق السلم أن تؤدي إلى هذا العنف الأعمى الذي لا يبقى ولا يذر حيث كان العنف الفكري بأشكاله كافة (التكفير - والتضليل - والتفسيق - والتبديد) يمارس تحت الشمس وفي وضخ النهار عبر المنابر وفي المدارس وعبر المنشورات دون تدخل من القيادات الدينية أو السياسية، وظلت الرموز الدينية التي تصنف نفسها بأنها معتدلة ملتزمة الصمت فيما يتعلق بهذا العنف ومصادرة حريات الناس وتفخيخ المجتمع بأفكار متطرفة تكون قابلة للانفجار في أية لحظة، وانشغلت تلك القيادات الفكرية برصد الآثار العديدة والفكرية لدمج رئاسة تعليم البنات فأصبحت بكائية دينية تماماً مثل بكائية كربلاء. على الصعيد الرسمي نجد أن المؤسسة الدينية الرسمية سرعان ما تتدد بالتكفير السياسي تكفير الدولة، ويثب رموزها في وسائل الإعلام المختلفة للتنديد به ويمن أصدره ليس دفعا للغلو والعنف

تنتج مزالق تأويل النصوص لأسباب غرضية.. انتقائية الا على أصوات المتفجرات ورائحة البارود.

عيسى الحليان

عكاظ ٢٠٠٣/١١/٢٦

الفرحة بعودة الإبن الضال

خرج الاعلام السعودي المقروء عن بكرة ابيه بعنوانين وموضوعات تزف الخضير زفاً امام الجماهير المحتشدة. يحرضني المنشور في صحافتنا ان اعلن فرحاً لاضاهي بعودة الخضير التي قال عنها بعض من يكتبون (شجاعة نادرة في زمن يندر فيه الشجعان) وآخر يقول (عودة ميمونة لرجل من رجال الدعوة الافذاذ).. (حسبه اليوم انه ساهم بقدر وافر في اطفاء فتنة مشتعلة) مَنْ الخضير؟! ساهم وبقدر وافر.. متى؟! واطفاء فتنة مشتعلة.. من اشعلها يا اخي الكاتب اليقظ! اما آخر فيقول (الشيخ علي الخضير قامة سامقة عند كثير من الشباب.. الجهاديين).. قامة وسامقة.. وجهاديين! لم يكن الخضير لا قامة ولا عالماً مع العلماء البارزين ولا معروفاً ولا فقيهاً خبيراً. اما المبره حقاً فعنوان رئيسي قائلته صحيفة شهيرة (السعوديون يستقبلون عودة الخضير بالتهليل والتكبير) يا الهي السعوديون كلهم!

جهير المساعد

عكاظ ٢٠٠٣/١١/٢٣

الغضب سيقضي على الإرهاب

أي حوار يمكن أن يجري مع القتل؟ وأية مبادرة عفو تطرح؟ وأي تفاهم يتم؟ بعد أن سلوا سيوف البغي.. هؤلاء لا ينبغي أن يُرحموا، وليس صحيحاً في كل الأحوال أن العنف يولد العنف، فمقاومة العنف بالعنف كفيلة بالقضاء عليه من جذوره، وهذا ما أثبتته تجارب بعض المجتمعات، التي تعاملت قبلنا مع الإرهاب والإرهابيين.

بدر كريم

عكاظ ٢٠٠٣/١١/٢١

الغلو لا يتجزأ

الغلو فكر اكتسبه في وسطنا، واعتنقه تحت سمعنا وبصرنا. حين ابتدأ الغلو في الظهور في الأمور الصغيرة والثانوية، لم يأبه له أحد، فمضى المغالون يحرمون

أهدافهم هم قلة قليلة في هذا الوطن. الغالبية ترى أن طريق الإصلاح السياسي والانطلاق في عملية البناء لن تتحقق إلا من خلال التفاعل والحوار الهادف والبناء. هناك جراك اجتماعي واسع تشارك فيه النخب الفكرية والقيادات الثقافية والمسؤولون في الدولة، والقناعة لدى الغالبية أصبحت راسخة بأن الوقت حان لإحداث تغييرات رئيسية وجوهرية على طريق الإصلاح وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، إيماناً من الجميع بأن سنة الكون تقتضي التطوير. ولعل من إيجابيات الإحساس بالمرارة وغزارة الدم المسكوب من الضحايا الأبرياء، أن يكون دافعاً لتعزيز الثقة وترسيخ الوحدة الوطنية، وتفعيل المبادئ التي أضحت موضع إجماع المجتمع كله.

يوسف مكي

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٢

صياغة العنف

العنف يعيد تشكيل نفسه وصياغة مواده وأدواته. قد يهادن لكنه لا يتوقف عن البحث عن أي تحالف أو فرصة أو إمكانية للنهوض من جديد والتهديد لكل ما حوله. فهو ظل إلى وقت طويل يعمل بتنظيم دقيق مكثه من اختراق التعليم والإعلام واستغلال المنابر والمساجد واستثمار كل أنواع التعاطف الاجتماعي. وتظهر دقة تنظيمه المبكرة من خلال الإنترنت والتي استطاع ان يخلق فيها منابر الإلكترونية بأسماء متعددة.

ناصر الصرامي

الرياض، ٢٠٠٣/١١/٢٢

أزمة الإفتاء والرؤية الضيقة

يبدو جلياً أن بعض المجتهدين في مسائل الافتاء يختار التوجه الذي يتفق ورويته الشخصية.. وفقاً لتجربته.. أما انتقاء الأدلة والأسانيد التي تتفق مع طروحاته فتأتي كخطوة لاحقة.. ولن تعدمه الحجة في ذلك. فيمكن اعتبار القتل عملاً جهادياً من خلال قراءته النصية الخاطئة. ويمكن اعتباره (إفساداً في الأرض) وفق قراءة أخرى أكثر رسوخاً. يمكن القول بإخراج الكفار من جزيرة العرب وفق بعض النصوص.. ويمكن اعتبار قتل المعاهد قتل المسلم تماماً.. يمكن تكفير شخص لم تسمعه أو تره.. ويمكن قراءة النص في سياق اخر.. وان تكفير المسلم إهدار لدمه.. وهكذا لم

بادرة أو تساؤلات نقدية. فإذا تجاوزنا مبدأ (اللعن المسموم) الخاص بهم! تأتي عبارة من أنت حتى تنتقد هذا العالم أو ذاك الرمز؟! ليس سراً أن الصحوة الدينية لم تخرج أي رموز فكرية نقدية من داخلها، ومع تدين عصر الإنترنت، أصبحت الرموز الدينية الرسمية وغيرها أمام عهد غريب من النقد الموجه لها بمختلف أنماطه، بعد أن مضى زمن طويل لا تسأل عما تقول وما تقني به. وما نشهده أخيراً من عمل نقدي ضد هذه الرموز ظاهرة صحية، ترفع من مستوى الوعي الجماعي، وتضع الجميع أمام فرص متساوية من أجل الحقيقة.

عبد العزيز الخضير

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٩

إعلامنا والمرونة

الحرية الإعلامية لدينا الآن في وضع أفضل مما كانت عليه قبل عدة سنوات، بل إن الإعلام عاش مرونة في متابعة انفجار مجمع الحيا أفضل مما حصل في حادث الحمراء مع أن الفاصل لا يتجاوز أشهراً، اتساع هامش الحرية بتلك السرعة يكشف اننا استفدنا من خبرات الأمس، ولكن للأسف ما زال هامش الحرية المتاح للإعلامي السعودي أقل من المتاح لغيره، مع أنه من الأفضل أن يحدث العكس لأن إظهار الحقيقة الآن شيء لا يد منه، وإظهارها من خلال إعلامنا أفضل من إعلام الآخر الذي يضمخ الحدث. نقل التلفاز السعودي لبعض تلك الأحداث يعتبر تحولاً ونرجو أن يكون بداية لانطلاقة أكثر وأقوى ولكن نريد أيضاً نفس المرونة وأكثر للصحافة.

هيا المنيع

الرياض ٢٠٠٣/١١/١٢

المعارضة، العنف، والإصلاح

التسليم بوجود معارضة سياسية لأي نظام قائم هو قانون طبيعي، ومن المستحيل تجنبه، وأن ذلك وضع صحي إذا ما تم التعامل معه بطرق حضارية ومشروعة. ليس من المنطقي أبداً، أن تستعدي المعارضة القوى الأجنبية وتشجعها على التدخل في شؤون أوطانها، وبالمثل، لا يجوز للحاكم أن يتقوى بالأجنبي على أبناء شعبه. لا بد من تنظيم للعلاقة وأن يتم حسم الخلافات بين الحاكم والمحكوم، وتؤمن حقوق الجميع. الذين يرون في العنف وسيلة لتحقيق

بعض الأمور الأخلاقية، وينكرون العمل بمذهب غير المذهب الذي اقتنعوا به، ويطعنون في دين كل من يخالفهم في اتجاههم، وانساقوا في ذلك آمين، فالعامة لا يجربون على مناقشتهم بعد أن اتخذوا من شعار (الحوم العلماء مسمومة) درعاً وإقياً ضد المناقشة. لكن الفكر لا يتجزأ، وفكر الغلو هو كذلك، فلما ترك المغالون يمارسون غلوهم في الأمور الثانوية دون تصحيح أو تقويم، نما معهم الغلو وتطور وتعمق فكان أن تغلغل إلى نطاق أمور أكبر وأخطر.

عزيزة المانع

عكاظ ٢٥/١١/٢٠٠٣

التفجير... والكابيرا المحلية

ما حدث في تفجير غرب الرياض أظهر أهمية التغطية المباشرة على الهواء لقطع الطريق أمام المغرضين والذين يتاجرون بالمعلومات المضللة، حيث قطعت الخط أمام من يتكهن بالمعلومات وأصحاب التخرصات. لا بد أن نتحرك إعلامياً بالطريقة الصحيحة وإن نكون نحن مصدر المعلومات ولا يترك الأمر برمته لمراسلي المحطات حسب خلفياتهم وتوجهاتهم أو تلك الزاوية التي يرون فيها المملكة.

عبد العزيز الجار الله

الرياض، ١٠/١١/٢٠٠٣

أنا لما أن نعرف بأخطائنا

البحث عن حلول منهجية صارمة، في إطار مشروع وطني، يستدعي جملة المسائل المعلقة، التي كنا نراهن في حلها على الزمن، فهو كفيل بحلها! هذا المنطق الاتكالي لم يعد مقبولاً. هل تكمن في مشكلة الفقر التي تعانيناها بلادنا، وهي تلك أكبر احتياطي نغطي في العالم؟! ولماذا نجد قصوراً في وصول التنمية إلى باقي المدن والقرى، خارج (الرياض وجدة والدمام).. لماذا كل هذا الإهمال لمدن الشمال وقرى الجنوب؟ ينبغي الوقوف على ما أصبح المجتمع يلسمه من تفاوت طبقي صارخ بين قلة تملك، وأغلبية محتاجة. هذه كلها مشاكل مزمنة، أدى إهمالنا لمعالجتها إلى تسربها في عقلية جيل، افتقد الإحساس بالانتماء الوطني، فلنقف يبحث عن انتماء آخر! مجتمعنا اليوم يمر بكارثة محدقة، بسبب إهمالنا الزمن لمناقشة قضايا تركناها على الرف، فتقام عليها العهد،

حتى أثمرت لنا هذا الثمر المر.

محمد رضا نصر الله

الرياض، ١٧/١١/٢٠٠٣

الدولة لم تفقد هيبتها: لا حوار مع القتل

ليس بين المواطنين الأسياء والدولة تقاطع طرق، أو مناصحات جدلية خارج إطار الشرعية والهدف الوطني، وإذا كانت الدولة ليست منزهة عن الخطأ، فهل يجب إزالته بأنهم من الدماء؟ اثنان استضافتهما محطة الجزيرة بداعي التوسط للإرهابيين، ويشروط لا تفرضها إلا دولة منتصرة على أخرى مهزومة، أي إلغاء المعاهدات الدولية مع كل الدول غير الإسلامية، وجعل التعليم دينياً بحتاً، وإعادة الأئمة المفصولين، والخطباء، ليتم التشاور والتحاور مع القتل، وهو نموذج لما تطرحه القاعدة، وصورة جديدة لرأي تعداه المنطق والعقل. وإذا كان هذا الرأي يتم الترويج له باعتقاد أن الدولة فقدت هيبتها، فهو اعتقاد خاطئ.

كلمة الرياض

الرياض، ١٥/١١/٢٠٠٣

يا سفر أنت معنا أو علينا؟

ما الذي يفرق بينك وبين متشدد القاعدة إذا كنت تطالب بحكومتك بإلغاء جميع العهود والمواثيق الدولية وهي نفس مطالب القاعدة، فهل أنت قاعدي الهوى والانتماء أم إنك رجل يغلب حماسه على فهمه واندفاعه على عقله؟ وبماذا اختلفت عن رموز القاعدة وأنت تتحدث عن جموع الإرهابيين بلغة (الأخوة) وتناديهم (بالشباب) والأخوان وكأنهم لم يفسدوا في الأرض ولم يقتلوا النفس التي حرم الله. ولماذا طالبت الحكومة بمحاورتهم وهم لا يعرفون سوى لغة القنابل والدمار والخراب.

خالد الشثري

الوطن ١٧/١١/٢٠٠٣

تهديد سعودي للجزيرة:

لا تتعرضوا على العنف

محطة الجزيرة التي حاولنا أن نتركها لعبثها تتحول إلى أداة تحريض بعد تفجيرات الرياض الأخيرة، وتجعل من عدد لا يتجاوز أصابع اليد، تسميهم المعارضين، أو صياد يقدمون النصائح والشروط، مدركين أن قطر ليست النموذج ولا المثال

حتى تقدم لوائح التغيير في المملكة وغيرها. ندرك أن قطر تؤدي دوراً فوق قدراتها، وبالتالي ليس من مصلحتها أن تنمي العداء، وهي لا تملك من الأسلحة إلا منبر الجزيرة. قطر أعلنتها حرباً بمختلف الأسلحة، تنظيم طابور خامس لبعض صحف خارجية تمولها بلا حساب، وتعيد تكرار التهم والمقابلات ونشر ما تقيله غوغائية الشارع، ويرفضه العقل. هل تبادل العداء بعداء آخر لمن يريدون أن ينتشر مجرمو القاعدة، وحكومة طالبان، ليتأسس عليهما البناء الجديد على أرض المملكة؟ إذا كانت القضية تستهدفنا بشكل مباشر، فإننا نرجو ألا نستخدم إمكاناتنا بالدفاع عن النفس حتى لا تكون القضية حرباً عبثية تجرنا لها محطة فضاء وهواة صغار.

كلمة الرياض

الرياض، ١٣/١١/٢٠٠٣

التوبة في الزمن الضائع

في مجتمع مغلق، لا يسمح بالرأي الآخر، ولم يعرف بعد معنى الحوار المفتوح، أصبح الشيخ علي الخضير بطلاً، لأنه أفتى بتكفير الدولة، ورجال الأمن. هل هذه فتاوى يعتد بها حتى تلاقي كل هذا الترحاب بتركتها؟ أن تصبح هذه التوبة حديث الصحف، بدون سابق إنذار، فهي تضفي نوعاً من هالات التقديس على أقوال البشر، عندما ينطرفون. هل نكبتنا كلها مع الشيخ التائب وفتواه السابقة؟ وهل فتوى الشيوخ القديمة أو الجديدة، تصبح بكل سهولة دستور عمل لدى الشباب، وهل توبة الشيخ تعني نهاية هذا الفكر الضال، ولدينا شباب بهذه الصورة الهزيلة؟

مازن بليلة

الوطن ٢٢/١١/٢٠٠٣

الإنسان المهمل إنشائي

الإنسان هو تلك الحلقة المفقودة في النزاع الأبدي بين الحق والباطل، وذلك المواطن الذي إذا لم تحترم حقوقه في التفكير والعمل والإبداع والحرية يتحول إلى كائن عاجز عن المشاركة الإيجابية والتعبير، أو إلى مجرد صيد سهل الانقياد والتجنيد في مهمات انتحارية خاسرة.

عبد العزيز السماري

الوطن ٢٦/١١/٢٠٠٣

المرأة القيحية

دون أن يُظهر دليلاً على مدّعاء. في زمن العجائب السعودي، تصبح وزارة الداخلية ووزيرها قاطرة للإصلاحات! وفي زمن العجائب، يصبح الصبي عبد العزيز بن فهد ديمقراطي، وهو وزير دولة مهمته دفع كرسي والده للتصوير! ويزيد على ذلك بشتم عمه ولي العهد، متهمًا إياه بأنه ضدّ الإصلاح، وأنه هو المنقذ القادم للمملكة! حتى محمد بن نايف، الصبي الآخر، ورجل الداخلية الثاني، لم يعدم المصفيين الذين يعدون أول صفاته أنه ديمقراطي منطقي عقلاني خلوق وهكذا! وهناك بالطبع طلال وإبنة الوليد وسلمان وأبناءه، وخالد بن سلطان، والديمقراطي جدا خالد الفيصل (راند الفكر العربي! ولكن في بيروت). كل هؤلاء مرشحون على القائمة التي تلوك أحاديث الإصلاح وتلفظها عصي وهرات وسجون وسحب جوازات سفر وطرده من الوظيفة! هذا غير ما تلفظه من فساد أخلاقي ومالي وقضائي، إلى آخر القائمة. إذا كان هذا حالكم وأنتم مصلحون، فكيف بكم وأنتم مفسدون؟!

للسعوديين وغيرهم كيف تصبح مليونيراً بمكالمات هاتفية

يريدون مكافحة العنف على الطريقة الأميركية. هذا الشبل من ذاك الأسد. قوائم بأسماء، وجوائز مغرية لمن يدلي بمعلومات. مليون على الرأس الواحد، وخمسة على المجموعة، وسبعة إذا ما تمّ الكشف عن الخلايا قبل قيام العملية وهكذا! قائمة بستة وعشرين شخصاً جديداً ظهرت بعد قائمة الـ ١٩، وقد قتل أحدهم بوشاية، وقالت الداخلية أنها ستمنحه مليون ريال يوم ٩ من هذا الشهر. يبدو أن الاعتماد على (وطنية الشعب) أو على مقولة (الشعب والحكومة في إطار واحد) و (كل مواطن خفير) وغير ذلك من شعارات لم تأت بنتيجة. فلا الأهالي أبلغوا عن أبنائهم، ولا المواطنين تطوعوا لمعاونة وزارة الداخلية، فكان لا بد من محفزات جديدة، وليس هناك سوى المال. المال لا يحل المشكلة، لأنه جزء من الخيار الأمني. ومادام الخيار السياسي معطل، فالعنف مستمر إلى أن تعقل الرؤوس الكبيرة، أن الإنفتاح السياسي الداخلي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي هو الحل. وهذا الحل لا يتمّ أيضاً إلا بكفّ أيدي الأمراء عن الناس وعن ميزانية الدولة.

الإصلاحات التجميعية التي تقول الحكومة أنها ستجربها هي أشبه ما يكون بإمارة قبيحة تحاول أن تقتصد في استخدام أدوات الماكياج، ومع هذا تريد أن تبدو جميلة، لا داخل بيتها، بل أمام الأجنبي. لا يهم الحكومة شكلها المخزي في الداخل بين جمهورها وشعبها، بل يهمها أن تضع بعض المساحيق لإرضاء الزوج الأميركي، متجاهلة أن فائدة المساحيق مؤقتة. جاءت الحكومة بالأسد من ذيله، وهي تعلن أنها ستدشن الانتخابات البلدية بعد عام، لانتخاب نصف الأعضاء. في حين كانت هناك تجربة أكثر تطوراً من قبل. ومع هذا بدأت الإشادة بالخطوة العبقريّة السعودية: نحن في الحجاز، وفي عهد الأشراف كانت لدينا انتخابات بلدية وشورية مائة بالمائة، ومن أوقفها هو الملك عبد العزيز بعد أن احتل مكة المكرمة ومن ثم جدة والمدنية. يضاف إلى ذلك، كان العمد يأتون بالانتخاب، وهذا أيضاً أوقفه السعوديون! وكانت لدينا انتخابات لل نقابات بمختلف أشكالها، سواء كان للجواهرجية، أو المطوفين، أو الفرانة، أو السقاية، أو السواقين وغيرهم. والآن لا توجد أية نقابة، وحتى تلك الأشكال النقابية البدائية، كغرف التجارة، تتدخل السلطات في انتخاباتها بصورة أو بأخرى.

بهذا المسخ الانتخابي يريدون إقناعنا بأننا نحقق طفرات في العملية السياسية، وفي تأسيس مؤسسات المجتمع المدني! بينما كان ذلك لدينا قبل ثمانين عاماً! ألا ترون كيف أننا نتقدم للوراء في العهد السعودي الزاهر؟! منذ أكثر من ثلاث سنوات أعلنت الحكومة أنها بصدد تشكيل لجنة حقوق الإنسان في السعودية. الحكومة ستشكل وليس الشعب! يعني حاميتها حراميتها، أو هي القاضي والدفاع والجلاد معاً! ومع ذلك لم تظهر حتى الآن! هم يريدون مؤسسات مسخ، مثل نقابة الصحفيين التي عينوا رئيسها من بين أقربائهم ابتداءً (تركي السديري).. وهذا كله تطوّر مهول بفضل إرشادات خادم الحرمين الشريفين!

نفمة الإصلاح: جعجعة ولا ترى طعناً!

كل الأمراء إصلاحيون هذه الأيام. كلهم يتحدث عن الاعتدال! ومكافحة التطرف، وضرورة الإصلاح! جعجعة استمرت أكثر من عامين، لم نر منها شيئاً. حتى أن الأمراء صار كل منهم يجرّ النار إلى قرصه، ويزعم أنه أكثر من غيره في دعاواه، محاولاً جذب دعاة الإصلاح إلى صفه

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

الحجاز في أول الكلام

قد بؤد عنوان المجلة انطباعات متضاربة تبعاً للاثناتادات الفكرية والسياسية والانتماات الابدولوجية المتباينة للقراء الكرام. ولعل من أبرز الانطباعات المتوقعة هو ما يستند فيها على النظر الى المجلة من زاوية التمثيل المناطقي بإبحاءاته الانقسامية. وهذه النظرة غالباً ما تنعز في ظل دول تحتضن جماعات متعددة من حيث انتماءاتها الجغرافية واصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي والثقافي، وقد تتسع النظرة الى حد اعتبار المجلة كصوت ناظر في الدائرة الوطنية. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تبديدها غالباً بادعاءات سبكية أو مراعات نظرية قبل خوض امتحان التجربة.



متشددون يهدمون قبر ومدرسة السيد علي العريضي العلوي

جرافات ومعدات هدم عديدة قامت صباح يوم الاثنين الموافق 2002/8/12 بالتجهيز لهدم مسجد السيد علي العريضي (766-825م). وكانت اصلاات قد جرت بكبار المسؤولين في الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية لمحاولة إيقاف هدم هذا المعظم الأثري والديني الهام، ولكن بعض المتشددون من رجال الدين قاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتسويته بالأرض. وكان هذا المسجد ومحققاته إلى ما قبل حوالي خمسين سنة مركزاً إسلامياً مهماً لتدريس الدروس الدينية وكان يحتوي على مكتبة عامة كبيرة تحوي عشرات الآلاف من الكتب والمصادر الرئيسية لدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.



حلم لزال يرادو البعض:

كيف يحقق انقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بى إف سى (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجمع سعودي) وإنما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعية) او مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

بنية التقرير الى قضية على درجة كبيرة من التعقيد وهي ان انتظام المناطق والجماعات في وحدة سياسية موحدة هي المملكة العربية السعودية لم ينتج عن انصهار جماعي اختياري بل نشأ على أساس استتباع قهري والحال قسري لهذه المناطق والجماعات.

وحتى قيام الدولة على أساس غلوبي في دابات تكونها لا بدحض الحاجة لاحقاً الى اعادة صهر ودمج في بنية الدولة الجديدة، تطوي مرحلة القهر والاستتباع وتوفر قناعات جديدة للمتحمقين الجدد بجدوى الانتماء لهذه الدولة.



تركي الحمد:

السعودية معقولة وتواجه أزمة وجود

مقالة الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد في الشرق الأوسط في الثالث من ديسمبر الجاري تضمنت جزءاً على الأقل لغة تبريرية لما اعتبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتاد لأحداث الامير نايف ضد الإخوان بما عجز ما ذهب اليه الكاتب حين أراد تحميل الإخوان الأزمة التي تعيشها المملكة هذه الأيام (وأنها مسؤولة عن عنق الزجاجة الذي تجده السعودية نفسها فيه الآن) وهي أزمة (تقوى) في شدتها أكثر الأزمات السابقة التي مرت بها البلاد) حسب الدكتور الحمد. فجارات كهذه تميل الى تعضيد موقف الامير نايف من جماعة الإخوان.

ولكن ما يقف خلف هذا الموقف هو الأهم. فالدكتور الحمد يستعرض صورة الاوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة السعودية، فالوضع الاقتصادي يبدو ضعيفاً والاداء السياسي والاداري يعاني من بطء في الحركة والمرونة (ومن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت السعودية محط أنظار العالم في كل تفصيل من تفاصيل حياتها).



معوقات الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان للشريفان
- مساجد الحجاز
- أثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات



الحجاز على الانترنت http://www.alhijazi.org

للمراسلة: editor@alhijazi.org



لوحة لصفية بن زقر تصور الحياة الاجتماعية في الحجاز